المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الخامس أيلول/ سبتمبر 2019

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا- برلين، تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-4927

Journal of Iranian Orbits

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin

It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.

Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية

والاقتصادية - برلين- ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

*E-mail : **orbits@democraticac.de***

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.د نداء مطشر صادق الشرفه

مديرة المركز الديمقراطي العربي - بغداد

نائب رئيس التحرير

د. محمد محمد عبد ربه المغير

أستاذ التخطيط وإدارة المخاطر المساعد في الجامعات الفلسطينية.

هيئة التحرير

د. علي طارق الزبيدي/ العراق

أستاذة هيبة غربي_ الجزائر

د.ميثاق بيات الضيفي_ العراق

أ. عبد الرحمان فريجة/ الجزائر

د. حمدان أبو عمران/ فلسطين

د. على المعموري/ العراق

د. فراس عباس هاشنم/ العراق

رئيس الهيئة العلمية

دكتور إياد خازر المجالي- الاردن

الهيئة العلمية الاستشارية

دكتور.خضر القرغولي_ جامعة النهرين_ العراق

دكتور محمد زاهي المغيربي/ جامعة بنغازي /ليبيا

دكتور وليد كاصد الزيدي/ باحث سابق في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية /EHSSباريس/ فرنسا

د. عائشة عباش/ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر/ الجزائر

دكتور احمد الزروق الأنصاري/ جامعة بنغازي وأكاديمية الدراسات العليا/ بنغازي/ ليبيا

دكتورة شيماء الهواري/ جامعة الملك الحسن الثاني/ المغرب

دكتورة منال محمد احمد الريني/ أكاديمية العلاقات الدولية/ تركيا

دكتورة أمال عبد المنعم أحمد/ جامعة الإسكندرية/ مصر

دكتور أمين الطاهر بلعيفة/ كلية العلوم السياسية والإعلام/ جامعة جيجل/ الجزائر

دكتور بلال عمر موزاي /جامعة سطيف/ الجزائر

دكتور سعيد عبد القادر عبيكشي/ جامعة الجزائر/ الجزائر

دكتور عماد محمد لبيد/ جامعة سطيف/ الجزائر..

د.بن علي لقرع/ الجزائر

د.فاطمة نسيسة/ الجزائر

د. عبلة مزوزي/ الجزائر

د. حاتم زايدة/ مدير مركز دراسات المستقبل - فلسطين

د. محمد علي عوض/ فلسطين

التنسيق والمراجعة

د. صباح أحمد أبو شرخ- فلسطين

د. محمد محمد المغير- فلسطين

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية التي لم يسبق نشرها.
- يقدم الأصل مطبوعًا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000-10.000) كلمة بخط (Simpelied Arabic) على أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوى ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على أن يحتوى البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوى الصفحة الأولى من البحث على اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنجليزية)، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعي في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يشير فيما إذا كان البحث قد قّدم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث أو المساعدة في إعداده.
- ألا يكون البحث قد نشر سابقًا، وليس مقدمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

- تخضع الأبحاث المنشورة لبرنامج الإستلال العلمي (Turnitin)
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة اسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحث المنشور في أعداد المجلة إلى اللغات الأخرى، من غير الرجوع إلى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل (orbitd@democraticac.de)
- تخضع الأبحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت للنشر أم لم تقبل، وذلك وفق الآلية التالية:

أ. يبلغ الباحث بتسلّم المادة المرسلة للنشرة خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشرة موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ت. الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، علي يعملوا على إعدادها نهائيًا للنشر.

ث. الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

فهرس المحتويات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	د. علي طارق الزبيدي أ. عبد الرحمن فريجية د. فيهم رملي أ. هيبة غرابي د. حمدان أبو عمران	التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة	7
2	د. علي المعموري	تحليل سياسي: سيناريو حرب الناقلات إلى أين؟	70
3	د. فراس عباس هاشم	تقدير موقف: الميزان العسكري الإيراني	80
4	أ. رمال خديجة	الدور الإيراني في الأزمة السورية بين البعد المذهبي والخيارات الإستراتيجية	88
5	أ. هالة محمود طه دودين	"العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية" 2001-2005	100
6	أ. إلياس ميسوم	مستقبل الصراع الإيراني – السعودي وتداعياته	120
7	أ.م.د. احمد شاكر العلاق	الاتفاقية البريطانية- الايرانية عام 1919م ، دراسة في الوثائق الفارسية	140
8	أ. هيبة غربي	السياسة الخارجية الإيرانية إزاء أمريكا عهد "دونالد ترامب"	154

التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة

Political Report: Development in Iran Between Resistance and Correctional

الدكتور علي طارق الزبيدي

الاستاذ عبد الرحمن فريجية

الدكتور فيهم رملي

الاستاذة هيبة غرابي

الدكتور حمدان أبو عمران

الملخص:

هدف هذا التقرير إلي دراسة وتحليل التنمية في إيران بين اجراءات مقاومة العقوبات وإجراءات الممانعة وقد اتبع الباحثون في هذا التقرير في اعداده المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك بهدف الوصول لأهم المعلومات الخاصة بربط متغيرات التقرير مع بعضها البعض.

تعتبر فعّالية العقوبات الاقتصادية على هياكل الاقتصاد الإيراني؛ من أبرز المخاطر على التنمية ومشاريعها وأهدافها وقد برز ذلك في التغيرات الكبرى التى طرأت الحالة التنموية والاقتصادية والأمنية والسياسية وقد توصل الباحثون إلى أن المجالات التنموية والصناعية والسياسية والاقتصادية وكذلك مستوى التراجع في المجالات التنموية وتبين أن مؤشرات الاقتصاد الإيراني تراجعت في مجال تصنيع السيارات وتراجع تصدير البترول والغاز للخارج وانخفضت حجم الاستثمارات الخارجية مما ساهم في تدهور الوضع الاقتصادي الوطني، وظهرت حقيقة الأزمة في كافة المجالات التنموية.

مقدمة :

تعتبر التنمية أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة وتطويرها وذلك من خلال رسم السياسات الوطنية التى توجه النمو والتنمية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية العليا، وتعتبر العلاقات الخارجية أبرز العوامل المساهمة في نجاح فرص التنمية والتطوير المجتمعي والوطني وتحقيق الأهداف الدولة، وبناء الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما يحقق الاستقرار المجتمعي والمؤسساتي.

إن الخروج عن النظام الدولي والمكونات الدولية في السياسات المحلية والوطنية تضع الدولة على محك في علاقاتها الخارجية وكياناتها، وتهدد مصالحها واستقرارها وهذا من شأنها العمل على إضعاف الاستثمار الأجنبي داخل الدولة واستهداف التجارة معها من خلال العقوبات الاقتصادية التى تفرضها الدول الكبرى

على المسئولين والشركات الكبرى التى تعمل على خدمة اقتصاديات الدولة، وهذا بالفعل ما حدث مع إيران وتهديد أمنها الإقتصادي والاستثماري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ما من شك أن الاقتصاد هو القاعدة المادية الأساسية التي تقوم بنية المقاومة، وبالتالي فإن إضعاف القدرة الاقتصادية سيؤدي إلى زعزعة قوة الدولة، وإضعاف قدراتها التفاوضية، مع ما يستتبع ذلك من إضعاف لقدرة الدولة وبدرجة مماثلة للمجتمع على الصمود، ويؤدي إلى تصدع الجبهة الداخلية وظهور أعراض الوهن ونفاذ الصبر، ومن هنا يبدو مفهومًا استخدام العقوبات الاقتصادية ضد إيران والتي وصلت إلى حد الحصار الشبه كلي من أجل إخضاعها للمطالب والاملاءات من قبل معاقِبيها ومحاصِريها في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

تضج الساحة السياسية الدولية في هذه الآونة بحدث فرض الولايات المتحدة الأمريكية حزمة عقوبات جديدة على إيران، والتي دخلت يوم الرابع من **نوفمبر 2018** رسمياً حيز التنفيذ. بـــ سبب عدم التزام طهران بـــــ بنود الاتفاق حسب رأي الولايات المتحدة، هذا وقد تعددت أوجه تأثير العقوبات على إيران ولا يمكن حصر تأثيرها في المجال الاقتصادي فقط بل في عدة مجالات. يتّصف هذا العهدُ الجديد من تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بـــ مرحلةٍ من الاضطراب وعدم الاستقرار المحتمل، والأهمّ من ذلك أنه بسبب غياب الحلول البديلة، من الممكن أن تُمهّد هذه الأزمة الطريق أمام مفاوضات إيرانية مع الولايات المتّحدة وتزيد في الوقت عينه من اعتماد طهران على القوى العظمى، بـــ ما فيها روسيا وأوروبا.

هيكل التقرير: –

- المحور الأول: ماهية التنمية والعقوبات الاقتصادية.
- المحور الثاني: الخصائص الاقتصادية لإيران.
- المحور الثالث: تجليات العقوبات المفروضة على إيران.
- المحور الرابع: إدارة الأزمة التنموية في إيران.
- الخاتمة والمراجع.

المبحث الأول: ماهية التنمية والعقوبات الاقتصادية

What is Development and sanctions Economic

الدكتور على طارق الزبيدي

كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية

alitariqalzubadi@gmail.com

مفهوم التنمية

هي نهوض الدولة والانتقال بها من الوضع الثابت إلى وضع أعلى، وتتم التنمية من خلال توظيف جميع الطاقات التي تتوافّر لديها، الموجودة والكامنة لتوظيفها للأفضل وتحقيق الأهداف.

التنمية لغة: هي مصطلح مشتق من كلمة نمو وهو ارتفاع الشيء وانتقاله من حالة إلحالة آخرى.

التنمية اصطلاحاً: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة مستمرة عبر مدة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.

أشكال التنمية

- التنمية الشاملة: مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي والأمني
- التنمية الفرعية كالتنمية الصناعيّة، أو التنمية الزراعية،

والتنمية بشكل عام هي عملية تغيير اجتماعي مخطّط يقوم بها الفرد او الجماعات للانتقال بالدولة إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجات الحكومة والشعب وتتلائم مع إمكانيّات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والفكريّة[1].

التنمية في إيران

تولي الجمهورية الإسلامية في إيران اهتماماً بالغاً بالتنمية وبكافة أشكالها إذ تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التنمية هي السبيل الوحيد لتقدم إيران، وبناء على ذلك اهتم كل من المرشد الإيراني ورئيس الجمهورية الإيرانية حسن روحاني اهتماماً كبيراً وحددا الخطوط العريضة والتفصيلية للخطة التنموية في إيران، كما أكد المرشد الأعلى على التنمية وابلغ البرلمان الإيراني ومجمع تشخيص مصلحة النظام بإيلاء هذا الشأن جل اهتمامهم.

(1) سناء الدويكات،مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ https://mawdoo3.com

بدايةً تضم الخطة التنموية السادسة لإيران ثمانون بندًا وتتضمن ثمانية جوانب رئيسة هي: الاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاجتماع، والدفاع والأمن، والسياسة الخارجية، والحقوق والقضاء، والثقافة، والعلم والتقنية والإبداع.

كما شملت الخطة التنموية محاور ثلاثة هي:

- اقتصاد أقوى. (المقاوم)
- إحراز التقدم في العلوم والتكنولوجيا.
- التقدم في المجال الثقافي.

وبالنظر إلى تلك المحاور فإن المهتمين بالشأن الإيراني يدركون مدى واقعيتها وأهميتها بالنسبة لإيران وأن استمرار التهديد الامريكي وما تشكله العقوبات الاقتصادية من صعوبة للنظام في إيران، ومن ثم يقترح المرشد الأعلى وبتأييد الجميع على أن الحل الأمثل يكمن في تعزيز الاقتصاد المحلي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وهو ما كان واضحاً في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها إيران لاسيما بعد تكثيف العقوبات الاقتصادية عليها، وتم تطوير الاقتصاد المقاوم ودعم رأس المال المحلي وتقليل البطالة والسعي نحو زيادة النمو.[1]

وتهدف الخطة التنموية للوصول بنسبة النمو إلى 8 % من خلال تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في اقتصاد إيران الداخلي وتشجيع الإيرانيين أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الخارج على الاستثمار في الاقتصاد الداخلي لإيران عن طريق التسهيلات وتعزيز البنية التنافسية في الأسواق، والتركيز على دول غرب آسيا بوصفها دولا مجاورة ومهمة بالنسبة لإيران.[2]

التنمية والنفط

تتطلع إيران الى نقطة جوهرية في الاقتصاد وهي التقليل الاعتماد على تصدير النفط والاعتماد على المنتج المحلي في ضمان النمو وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل والنهوض بمستوى الفرد،ورغم ان هذا التحديُعدُ صعباً على دولة مصدرة للنفط مثل إيران لكنه هدف ممكن تحقيقه على المدى البعيد، كما تتطلع الخطة إلى أن تتحول النظرة تجاه النفط من مجرد مصدر لتأمين الموازنة العامة إلى مصدر للاستثمارات الاقتصادية، ويتم إيداع 30 % من عوائد تصدير النفط في صندوق التنمية الوطنية.

([1]) د. سلطان محمد النعيمي، الخطة التنموية السادسة في إيران.. المعوقات والأهداف، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء – 21 شهر رمضان 1436 هـ – 07 يوليو 2015 م رقم العدد 13370– https://aawsat.com/home/article/

[2] مؤشرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit: http://www.eiu.com/home.aspx

وهنا يمكن القول هنا أن النظام الإيراني سوف يسعى في المستقبل إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وعدم رهنه بالخارج، وعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة والرغبة الإيرانية في تنويع اقتصادها فإن النفط يبقى المحور الرئيس لاقتصادها، يليه الغاز والبتروكيماويات، غير أن ذلك لا يمنع من تخفيف الاعتماد عليه وعلى قطاع الغاز [1].

التنمية والأمن

يحرص النظام الإيراني على تحقيق نوع من السيطرة على الفضاء الإلكتروني، إذ تسعى الدولة إلى تنمية الشبكة الافتراضية وفق الخطة الهندسية الثقافية للبلاد إلى 5 أضعاف كحد أدنى، وتأهيل الشبكات الاجتماعية حتى تسير وفق الأطر التي تحقق أمن هذا النظام وعدم تعرضه للمخاطر، كما تم التضييق على شبكات التواصل الاجتماعي؛ ويرجع سبب ذلك التضييق إلى الدور الذي لعبته تلك الشبكات في الاحتجاجات الإيرانية خلال السنوات الأخيرة.[2]

[1] تقرير اممي.. إيران حققت أكبر نمو في مؤشر التنمية الإنسانية خلال العقود الأربعة الأخيرة، 2 February، 2018، http://almanar.com.lb/3313396

([2])إيران تخصص 20% من إيرادات النفط لاحتياطي صندوق التنمية، طهران ـ العربي الجديد، 17 فبراير 2019، https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/17/

التنمية والسياحة

لا شك أن إيران تسعى عبر خطتها السادسة للتنمية إلى رفع نسبة السياحة إلى 5 أضعاف على ما هي عليه، إذ تعمل على رفع عدد السياح الوافدين إلى إيران من جميع بلدان العالم إلى 5 أضعاف كحد أدنى حتى نهاية الخطة التنموية السادسة، إذ تعد السياحة في إيران مصدراً هاماً للغاية وتعتمد عليه العديد من الشرائح في المجتمعمن جهة ومن جهة أخرى تعد السياحة أحد اهم وسائل القوة الناعمة للدولة، فيمكن أن نلاحظ توافد السياح من دول العالم مثل الولايات المتحدة وأوروبا وكندا وأستراليا والبلدان العربية.[1]

التنمية العسكرية

جدير بالذكر أن تفاقم التوتر بين إيران والولايات المتحدة قد أدى إلى تطلع إيران لتطوير ترسانتها العسكرية إضافة الى السعي للظهور كقوة إقليمية وحيدة في المنطقة، كما صرح رموزها السياسيون والعسكريون، ومن الأمور البارزة في هذه الخطة التي تخصيص 5 في المائة من الموازنة العامة للقطاع الدفاعي، وكذلك التركيز على تطوير تكنولوجيا أنظمة الصواريخ ودعم وسائل القوة الناعمة والدفاع.

وقد عكفت القيادة الإيرانية على تطوير النقاط الأمنية المنتشرة على حدود الدولة من أجل حماية حدودها ضد أية تهديدات محتملة لذلك فقد اسندت مهام التأمين للحرس الثوري الإيراني إدارة تلك المخافر العائدة له، وكذلك إشراك سكان هذه المناطق في المشاريع الأمنية وتنمية النشاطات المعلوماتية.

وعلى الرغم من حزمة العقوبات الدولية التي وقعت على إيران، إلا أنها تسير بنفس الخطى نحو تطوير المجال الدفاعي وعلى رأسها تطوير ترسانتها الصاروخية، ومع انهيار الاتفاق النووي الإيراني (5+1) الذي أبرم في لوزان بسويسرا بسبب إعلان الولايات المتحدة الامريكية انسحابها من ذلك الاتفاق في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وصولاً بقيام الإدارة الأمريكية بالانسحاب النهائي؛ وذلك للضغط على الدول الأوروبية وإيران بأبرام اتفاق بشروط جديدة تتطابق مع رؤية وأهداف الإدارة الأمريكية على غرار الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، لذا دعت الضرورة لتطوير منظومة دفاعية إلكترونية متطورة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا الفضاء لمجابهة التهديدات التي تحيط بإيران وخاصة البرنامج النووي الذي تسعى إيران لتطويره منذ عهد الشاه وحتى الوقت الحاضر، وذلك عبر حماية المنشأت النووية ضد أخطار تلك الهجمات السيبرانية أو الالكترونية والتي تؤثر على إعاقة مسيرة البرنامج النووي [2].

([1])الدكتور عماد آبشناس، " الاقتصاد المقاوم".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية،الأميركية
2019/5/13، مقال منشور على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13

([2])المصدر نفسه .

السياسة الخارجية والتنمية

أما السياسة الخارجية فلم تكن بمنأى عن باقي المحاور الأساسية، وبناءاً على ذلك استحوذت هذه الخطة على الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية؛ وذلك بهدف تنمية الاستثمارات الأجنبية والمحلية والدخول في الأسواق العالمية بشكل مؤثر، إن السياسة الخارجية الإيرانية سياسة متميزة قوية تهدف إلى بسط نفوذها وفرض ايديولوجيتها التي تجمع بين القوة والدبلوماسية وتتبع سياسات متعددة أهمها الردع وسياسة التدخل الخارجي وكسب الحلفاء.

التنمية والثقافة

تميل إيران إلى تطوير وتنمية ثقافتها بشكل مستمر، فهي معروفة بتراثها وأرثها الثقافي الغني، إضافة إلى براعتها في مجالات عدة أهمها تصدير ثقافتها لدول العالم، كما تتميز بقوتها الناعمة في شتى المجالات الدينية والثقافية والتاريخية أما المجال الثقافي فكان واضحاً من خلال خطة التنمية السادسة فقد ركزت الخطة على بذل الجهود المناسبة من أجل إبراز قيم الثورة الإسلامية والإنجازات التي حققتها الدولة.[1]

العقوبات الامريكية على إيران

سيطر عدد من الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية واحتجزوا رهائن من الجانب الأمريكي داخلها، بناء على ذلك أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الأمر التنفيذي رقم 12170 في تشرين الثاني 1979 بتجميد نحو 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية وغيرها من الأصول التي لا تزال مجمدة في انتظار حل المطالبات القانونية الناشئة عن الثورة [2]. بعد الحرب بين إيران والعراق زادت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على إيران، وتم فرض عقوبات تحظر مبيعات الأسلحة وجميع المساعدات الأمريكية لإيران[3].

وقد تميزت ولاية الرئيس هاشم رفسنجاني بعقوبات أشد ضد بلاده، وفي آذار 1995، أصدر الرئيس الأمريكي كلينتون الأمر التنفيذي 12957 الذي يحظر تجارة الولايات المتحدة في صناعة النفط الإيرانية،

([1])عمر حرزالله،10 حقائق صادمة عن الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، التاريخ: 11 يونيو 2019،
https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-06-11-1.3581347

) [2](Haidar, J.I., 2015."Sanctions and Exports Deflection: Evidence from Iran," Paris School of Economics, University of Paris 1 Pantheon Sorbonne, Mimeo Moin Khomeini, (2000), p.220.

[3]) Akbar E. Torbat, "Impacts of the US Trade and Financial Sanctions on Iran", The World Economy, Vol. 28, No. 3, pp. 407-434, March 2005.

وفي أيار 1995، أصدر الرئيس كلينتون الأمر التنفيذي 12959 الذي يحظر أي تجارة أمريكية مع إيران، ومن ثم انتهت التجارة مع الولايات المتحدة، التي كانت تنمو بعد انتهاء الحرب بين إيران والعراق فجأة[1].

وكذلك في عام 1995، أقر الكونغرس الأمريكي قانون عقوبات إيران وليبيا والذي بموجبه أصبحت هذا الاتفاق، فإن جميع الشركات الأجنبية التي توفر استثمارات تزيد قيمتها على 20 مليون دولار تعمل على تطوير الموارد البترولية في إيران، كما تم فرض اثنتين من أصل سبع عقوبات محتملة من قبل الولايات المتحدة.

ولا شك انه في أغسطس من عام 2005 أصدر الرئيس كلينتون أمراً بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران بعد انتخاب الرئيس الإصلاحي الإيراني محمد خاتمي كما أنه في يونيو 2007، أصدر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الأمر التنفيذي 13382 بتجميد أصول الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني، في يونيو.

في عام 2009، كانت هناك مناقشة في الولايات المتحدة لتنفيذ "عقوبات مشددة" ضد إيران، مثل قانون العقوبات النفطية الإيرانية المكررة لعام 2009، وفي 24 حزيران 2010، أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين القانون الشامل للعقوبات والمسائلة وسحب الاستثمارات في إيران لعام 2010 والذي وقع عليه الرئيس أوباما في 1 تموز 2010[2].

وفي 18 كانون الثاني/يناير 2012، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن العقوبات تهدف إلى خنق الاقتصاد الإيراني، وستخلق سخطًا كبيرًا تجاه الدول الغربية، وقد تؤدي إلى اللجوء السلبي[3]. وقدمت إيران في 16 يوليو 2018 شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضدّ الولايات المتحدة احتجاجًا على إعادة فرض عقوبات أمريكية عليها بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، واتهمت إيران الولايات المتحدة بأنها تفرض حصارا اقتصادياً بموجب إعادة العقوبات الاقتصادية عليها[4].

[1] Ibid.
[2]) "Iran's next president, Hassan Rouhani, seen as best hope for ending nuclear standoff with West". The Washington Post.
[3] Kessler ،Glenn (18 December 2008). "U.S. Links Iranian Bank To Fifth Avenue Building". Washington Post.
[4]) Ipid.

المبحث الثاني: الخصائص الاقتصادية لإيران – الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية

The economic characteristics of Iran - Iran's economy between external sanctions and domestic resistance

أ. عبد الرحمن فريجة
باحث في العلاقات الدولية
قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة–1
abderrahmane.fridja@univ-batna.dz

د. فهيم رملي
أستاذ مساعد –أ– في الشئون الإيرانية
قسم العلوم السياسية – جامعة البليدة –2
f.remili@univ-blida2.dz

تقديم:

تأسيسًا على هذا فقد ناقشنا في هذه المقالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والتي مست مختلف قطاعاتها الاقتصادية؛ بدءا بالقطاع الطاقوي مروراً بالصناعي وانتهاءً بالزراعي، وتم تدارس نظرية "الاقتصاد المقاوم" كآلية قديمة في ثوب جديد اعتمدتها إيران من أجل تخفيف حدة هذا الحصار، وكان منطلق الدراسة مبني على إشكالية جوهرية مفادها: **ما هي الاستبصارات التي يمكن للباحث أن يستقيها من دراسته للعقوبات الاقتصادية المفروضة على هياكل الاقتصاد الإيراني؟**

للإجابة على هذه الإشكالية انتظمت المقالة في بناء أكاديمي، بمدخل عام للعقوبات الاقتصادية، مرورًا بالقطاع الطاقوي في إيران وتأثيرات العقوبات الاقتصادية عليه على اعتبار أن هذا القطاع حساس وعليه تعقد آمال كبيرة في رفد عجلة الاقتصاد الإيراني، والقطاع الصناعي والزراعي ومدى تأثرهما هما أيضا بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على غيران وتبيان ذلك الترابط العضوي بين مختلف القطاعات إذا تضرر قطاع انتقل الضرر إلى قطاع آخر، وانتهاء باقتصاد المقاومة كبديل إيران لمواجهة العقوبات الأمريكية والاستمرار قدما نحو النهوض بالاقتصاد الإيراني.

قبل البدء– العقوبات الاقتصادية: خلفية عامة

ترتبط أية عقوبات تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي على أي دولة بتأثيرات محددة وموجعة تستهدف هذه العقوبات إحداثها، لدفع الدولة المعنية والتي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت بسببها، في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها[1]، كما ويعتمد المنطق الداخلي للعقوبات على استخدام قوانين الاقتصاد السياسي من أجل ثني الدولة المعاقَبة عن مواقف

[1]– أحمد السيد النجار، "**الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران**"، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني 2011، ص 19.

بعينها، وبالتالي يقوم هذا المنطق على افتراض أساسي مفاده أن القيادة السياسية في البلد المعني سوق تستسلم– عند نقطة معينة ما– أمام الضغوط الخارجية، بسبب حساباتها المجردة للاحتفاظ بسلطتها السياسية[1].

كما تتجلى التأثيرات السلبية في الدولة المعاقَبة في أشكال مختلفة مثل ارتفاع أسعار المستهلكين وازدياد البطالة وخسائر أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من السلع، ونظرًا لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطًا عضويّا، فإننا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة؛ معنى هذا الكلام أنه من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتدّ سلبًا أيضا في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني، بما يؤدي إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها في النهاية[2].

ومتى ما أجرينا مسحًا على الأدبيات التي تناولت العقوبات الاقتصادية وتأثيراتها نجد أن أغلبها تغفل في أحيان كثيرة طبيعة النظم السياسية التي تفرض عليها العقوبات، وما يترتب على ذلك الاختلاف من تباين في تأثير هذه العقوبات، معنى هذا الكلام أنه لا يمكننا في كل الحالات أن ننطلق من تأثير متشابه للعقوبات على النظم السياسية بشكل عام، كما أن الدول التي تفرض العقوبات تستهدف في أحيان كثيرة إرسال إشارة إلى الدولة المعاقَبة بخطورة سلوكها في قضية معينة وضرورة تغيير هذا السلوك[3]. والملاحظ أيضًا في موضوع العقوبات الاقتصادية أنها لا تأتي ضمن إستراتيجية متكاملة، ولكنها تفرض في أحيان كثيرة لاعتبارات داخلية في البلد الذي يفرض العقوبات، لذلك نجد أنها تأخذ أشكالًا وأنماط عديدة تنحصر في مجملها في أنواع ثلاثة بين التجارية والاستثمارية والذكية[4].

وغير بعيد عن السياق أعلاه، نجد أن الكثيرين ترسخ في مدركهم أن العقوبات الاقتصادية حديثة العهد ببني البشر، لكن في حقيقة الأمر أنها قديمة قدم الإنسان، فقد استخدمت العقوبات الاقتصادية في فترة مبكرة جدًا، فقد فرض القائد اليوناني **بيريكليس Perikles** (490 ق.م– 429 ق.م) على دولة **ميغارا** المجاورة الحظر التجاري عام 342 ق.م، وكان ذلك كردّ فعل على المحاولة التي قامت بها ميغارا لنزع

---

[1]– مصطفى اللباد، " **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران**"، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني2011، ص 9.

[2] - Brooks, Risa A. " **Sanctions and Regime Type: What Works, and When**?", Security Studies, Vol. 11, No 4, June 2002, P-p 15-16.

[3] - Byungwon Woo , Danie Verdier, " **Sanctions, Rewards and Regime Types** ", (July 05, 2019), Available at: https://polisci.osu.edu/sites/polisci.osu.edu/files/Sanctions%2C%20rewards%20and%20regime%20type.pdf , p-p 23-26.

[4] - David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, " **Sanctions, Signals, and Militarized Conflict** ", American Journal of Political Science , Vol. 51, No 2, Apr 2007, P-p 415-431.

ملكية بعض الأراضي واختطاف نساء، أما في العصر الحديث فقد دشّنت الولايات المتحدة الأمريكية عهد العقوبات الاقتصادية لما فرضتها على بريطانيا العظمى كردّ فعل على محاولات البريطانيين الحد من تجارة أمريكا مع فرنسا، ونفس الشيء انتهجه كل من **ويلسون ورزفلت** بفرضهما حظرًا وعقوبات على الإمبراطورية اليابانية أعوام 1917 و 1940 على التوالي[1]، بمعنى آخر أن عقوبات العصر الحديث والمعاصر كانت تستخدم بشكل منظم على عكس سابقتها من العصور الغابرة التي كانت تستخدم بشكل فوضوي.

المحور الأول– قطاع الطاقة الإيراني والعقوبات الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المحور لعنصرين رئيسيين؛ ويتعلق الأمر بكلّ من الملامح العامة للهيكل الاستخراجي بشقيه النفط والغاز في إيران وتبيان أهميته في رفد الاقتصاد الإيراني أولًا، والتأثيرات التي من الممكن أن تحدث بسبب العقوبات الاقتصادية تانيًا.

[1]– **تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات**، النشرة الإعلامية الصادرة عن السفارة الأمريكية بدمشق، مجلة الفكر السياسي، ص 89، نقلا عن: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/1/6-report.pdf

الفرع الأول– الواقع الطاقوي في إيران: أي دور للطاقة في الاقتصاد الإيراني؟

تمثل البنية الاقتصادية أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول؛ إذ يعتمد النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي بشكل أساسي على هذا المتغير وقد شكل التحول السياسي بعد الثورة الإيرانية نقطة تَحوُّل في البنية الاقتصادية، لذلك فلدراسة الواقع الطاقوي ودوره في الاقتصاد الإيراني لابد من التنبه أولًا وقبل كل شيء إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل في إطاره الاقتصاد الإيراني، وإدراك أنه محكوم بنصوص دستورية تحدد له إطارًا عامًا للحركة، فقد نص الدستور على بناء نظام اقتصادي طبقًا للمعايير الإسلامية، كما أكد على العمل لتحقيق اكتفاء ذاتي في ميادين العلوم الصناعية، والزراعية، والعلوم العسكرية[1].

بعد معرفة الإطار القانوني الناظم للاقتصاد في إيران، ننتقل للبحث في مضامين الواقع الطاقوي في إيران، هذه الأخيرة مما لا شك شأنها شأن أية دولة ريعية تعتمد بشكل كبير جدًا على الموارد الطاقوية الأولية والتي تتشكل من النفط والغاز بالإضافة إلى معادن أخرى كالفحم والنحاس والرصاص والحديد والكْرُوم[2]، لكن ما يهمّنا نحن هنا في هذا المقام هو كلّ من: النفط والغاز كونها من الموارد الأولية التي تمتلك منها إيران كميات ضخمة جدًا تأتي في مقدمتها الغاز ويليها النفط؛ بالنسبة **للغاز** فالمؤكد أن أراضي إيران تحوي في باطنها احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في العالم جعلها تتبوأ المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، احتياطي يصل وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أكثر من 992 تريليون قدم مكعب[3]، مع ترشيحه ليفوق هذا الرقم سيما إذا علمنا أن لإيران احتياطات ضخمة جدًا في بحر قزوين تقدر بأكثر من 11 تريليون قدم مكعب، رقم قد يبدو محدودًا مقارنة مع احتياطات الدول المشاطئة للبحر مع ذلك فإنه يزوّد إيران من جهة أخرى بقوة اقتصادية وقوة مساومة سياسية مؤثرة [4].

ومتى ما راجعنا الدراسات التي سلطت الضوء على هذا الجانب من الاقتصاد الإيراني سنجد أن هناك فجوة كبيرة في الإنتاج الإيراني بخصوص الغاز الطبيعي؛ فمثلًا بلغ عام 2005 ما مقداره 60 مليار متر مكعب

---

[1]– لزهر وناسي، فهيم رملي، " المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط : دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في : التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر–باتنة : منشورات مخبر الأمن الإنساني ، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019، ص 56.

[2]– محمد السعيد عبد المؤمن، " **النفط المتنازع عليه** "، مختارات إيرانية ، العدد 6، 2006، ص 57.

[3]– مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010، ص 50.

[4]– عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 182–183.

بما نسبته 2.5% من الإنتاج العالمي بمعدل تصدير يصل إلى 2.6 مليار مكعب يوميًا[1]، ليرتفع إلى حدود 11 مليار مكعب يوميًا في أواخر عام 2007 بفعل اكتشافات جديدة لحقول الغاز سيما في الشواطئ الإيرانية بالقرب من **بوشهر** وفي منطقة **سراخس** في الشمال الشرقي، هذا فضلًا عن حقول **تانبك** وجزيرة **لامانج** و**بارس**.[2]

وعن مساهمة الصادرات الإيرانية من الغاز في الناتج المحلي فعلى الرغم من مساهمته في زيادة الصادرات إلا أن هذا لا يتناسب وحجم الاحتياط الضخم، فقد بلغت إيرادات الغاز الطبيعي حوالي مليار دولار عام 2007، ليتراجع بعد سنوات 2009 إلى يومنا هذا بفعل ثلاثة أمور؛ الأولى بعدها عن أسواق الاستهلاك الأوروبية والآسيوية التي هي حكر تقريبًا على منتجات روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى، الثانية تقنية تتمثل في ضعف القدرات التكنولوجية اللازمة لإسالة الغاز الطبيعي، والأخيرة وهي محور بحثنا وتتمثل في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران كما سيأتي ذكره لاحقًا والتي لا تسمح بدخول الاستثمارات المهمة لتطوير هذه الصناعة[3].

ولذلك ما فتئت إيران تبحث منذ مطلع الألفية الجديدة –وإلى اليوم– تسعى لعقد عدد من الاتفاقيات في مجال الغاز مع شركات عالمية كشركة **بي جي** البريطانية عام 2005، وقبلها أبرمت عقدًا مع اليونان لتوريد الغاز إليها عام 2002، وبعدها بعام مع كل من النمسا وإيطاليا[4]، كما سعت إيران حثيثًا من أجل مدّ أنابيب الغاز لتصديره إلى أوروبا عن طريق تركيا وإلى آسيا عن طريق كل من باكستان والهند، إلا أن هذا ليس بالأمر اليسير ذلك أن هناك صعوبات ستلاقي وتلاقي فعلًا هذه المشاريع الطموحة لن يكون أولها الضغوط الأمريكية على هذه الدول من أجل الحؤول دون المشاركة فيها، ولن يكون آخرها طبعًا المنافسة الشرسة من الدول الأخرى التي تتطلع هي الأخرى لتصدير الغاز وفي طليعتها روسيا الاتحادية مع ما يستوجبه ذلك من إمكانات مالية وبنية تحتية متطورة[5]، وهو ما لن يتأتى لها في ظل العقوبات الأمريكية كما سيأتي لاحقًا.

ولأن صانع القرار الإيراني يدرك الحجم الكبير لفائدة تصدير الغاز الطبيعي، وما ستوفره من مزيد من العملات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من درجة نموها الاقتصادي وتحسين بنيتها التحتية في مجال الطاقة،

---

[1]– فهد مزبان الخزار، " **الإستراتيجية الناعمة في الفكر الإستراتيجي الإيراني**"، شؤون إيرانية ، العدد 31، 2009، ص 5.

[2]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010، ص 358.

[3] - Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, P 71.

[4]– عادل سيد أحمد، " **أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة** "، السياسة الدولية ، العدد 164، 2006، ص 96.

[5] - Keith Crane and others, op.cit. p 72.

سيما إذا علمنا أن ثمة تقارير تؤكد أن العالم متوجه مستقبلًا نحو تفضيل الغاز على النفط سيما مع 30 هذا القرن ليصل الطلب العالمي إلى 4.5 مليار مكعب سنويًا، وهو ما يعني بلغة الأرقام نموّا قدره 2% سنويًا، مما سيجعل نمو معدلات استهلاك الغاز الأعلى بين المواد الأولية الأخرى[1].

كان هذا بالنسبة للغاز، أما بالنسبة **للنفط** فإن ما يمكن قوله في هذا الصدد لا يختلف كثيرًا عما قيل وأثير بخصوص الغاز الطبيعي، فأراضي إيران تحوز على احتياطيات ضخمة جدًا من النفط الخام فاقت عتبة 140 مليار برميل، مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى احتياطات السعودية البالغة 264 مليار برميل، حقيقة تشكك فيها دراسة تابعة للمعهد الفرنسي للبترول مفادها أن إيران بهذه الاحتياطات تتبوأ المرتبة الثالثة وليس الثانية، بعد كل من السعودية وكذا العراق هذا الأخير الذي بلغت احتياطاته وفق ذات الدراسة 200 مليار برميل[2]، من جهة أخرى فإن هذا الرقم مرشح للارتفاع سيما إذا علمنا أن هناك لم تكتشف بعد سواء في الداخل الإيراني أو غير بعيد عنها، نعني بهذا الأخير الاحتياطات الهائلة من النفط في بحر قزوين والتي تشكل سندًا آخر مضافًا للاحتياطات الداخل الإيراني، الأمر الذي دفع بشركة **بريتيش بيتروليوم** لأن تقرّ في أحد تقاريرها السنوية الصادرة حديثًا بأن نفط إيران ومصادره ستبقى لأكثر من قرن آخر[3].

أما من ناحية الإنتاج، فتاريخيًا تعود أولى بدايات إنتاج النفط في إيران إلى عام 1913م، ليرتفع خلال الحرب العالمية الأولى وذلك راجع إلى أن إيران كانت الممول الرئيسي لتزويد البريطانيين بالنفط، وفي عام 1919 وصل الإنتاج النفطي إلى 10 ملايين برميل ليتصاعد بعدها إلى 25 مليون برميل بحلول 1923، ليقفز بعدها إلى حدود 43.5 مليون عام 1928، ووصل عام 1938 إلى 78.3 مليون برميل واستمر الإنتاج الإيراني في الزيادة ليصل عام 1975 إلى حوالي 60 ملايين برميل يوميًا[4].

لكن الأمور لم تبق على حالها ذلك أن نسب الإنتاج هذه انخفضت بشكل كبير جدًا، فبلغ معدل إنتاج إيران مثلًا في العقد الأول من الألفية الجديدة ما يقارب عتبة الأربعة ملايين برميل في اليوم، أي بفارق مليوني برميل يوميًا عما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية لعام 1979م[5]، لينخفض بعدها في السنوات الخمسة التي

---

[1]– فهد مزبان الخزار، " **إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك** "، شؤون إيرانية ، العدد 32، 2009، ص 9.

[2]– علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2013، ص 11.

[3]– عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2014، ص ص 27–28.

[4]– مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985، ص 09.

[5]– وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 96.

تلتها ويراوح متوسط إنتاجه بين 3.5 و3.9 مليون برميل يوميًا، ومردّ ذلك إلى الوضع الإقليمي والدولي الذي صاحب نجاح الثورة الإسلامية، فما إن تم إسقاط نظام الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية حتى فرض الغرب (على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية) الحصار على إيران، وبعدها لتدخل في حرب الثماني سنوات مع الجار اللدود العراق بين أعوام 1980-1988 حرب عكف خلال النظام العراقي على تدمير البنية التحتية الإيرانية وكذلك أهم المرافئ الخاصة التي كانت تعوّل عليها إيران في تصدير نفطها للخارج، ومع انتهاء الحرب مع العراق واستمرار الحصار الغربي تضررت غالبية الآبار النفطية وحقولها الرئيسية، مما يستوجب الحاجة لإدامة تقنيات متطورة من أجل تطوير هذه الحقول والاستفادة منها بشكل أكبر[1].

وعن دور النفط في دعم الاقتصاد الإيراني فأول ما نشير إليه هو ما أورده كل من **فاليري مارسيل وجون ق ميتشيل** في مؤلفهما الموسوم بـ "عمالقة النفط" بأنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن الاقتصاد الإيراني قد وُلد يوم 26-5-1908 وهو التاريخ الذي يصادف أول حقل نفطي اكتشفها المهندس الإنجليزي **جورج رينولدز** قرب مسجد سليمان في جنوب غرب البلاد ومنذ ذلك الوقت لعبت الاستثمارات في هذه السلعة الإستراتيجية دورًا هامًّا في تحسين المستوى الاقتصادي الإيراني[2].

غير بعيد عن هذا، فقد ساهم تصدير النفط في توفير العملة الصعبة وهي عامل مهم للاقتصاد الإيراني، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 22 مليار دولار في عام 2001 لوحدها، لترتفع ثلاثة أضعاف هذه القيمة بحلول عام 2007 لتستقر في حدود 66 مليار دولار، أي ما نسبته 85% من الصادرات الإيرانية مساهمة بذلك بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي[3]، لتنخفض بين أعوام 2008-2011 متأثرة بحزمة العقوبات الاقتصادية الدولية، لتعود بعدها للارتفاع عام 2012 وتنخفض عامي 2013 و 2014 بفعل تضييق القيود الدولية على صادراتها النفطية بالأساس لتحقق ناتجا محليا قدره 101.4 مليار دولار (2012) وما قيمته 61.9 مليار دولار (2013) وتحصيل 53.6 مليار دولار (2014)[4].

---

[1]- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 18 وما بعدها.

[2]- فاليري مارسيل، وجون ق ميتشيل، عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

[3] - Keith Crane and others, op.cit. p 70.

[4]- عبد الحافظ الصاوي، " النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة "، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي ، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 2016، ص 549.

ومن أجل مواجهة خطر إعادة فرض العقوبات من جهة والتهاوي الشديد لأسعار النفط في السوق العالمية وما يستتبع ذلك من تضخم وتراجع في النمو شديدين عملت إيران على تنويع وجهات صادراتها النفطية بين أوروبا وآسيا لتأتي في مقدمتها الصين واليابان آسيويًا وكذا كل من فرنسا وألمانيا أوروبيًا[1]، توجه كان مشوبًا بمصاعب وعراقيل جمة بفعل ضغوطات الدول الأوربية وكذا عقوبات الولايات لمتحدة الأمريكية كما سيأتي ذكره في العنصر الموالي.

الفرع الثاني- الذراع الاقتصادي الإيراني الأقوى: بين مطرقة الضغوط الأوروبية وسندان العقوبات الاقتصادية الأمريكية

رأينا في العنصر السابق كيف أن قطاع الطاقة في إيران يعدّ أهم مرفق اقتصادي، ليس فقط من أجل التنمية على المستوى الداخلي بل كذلك على المستوى الخارجي من خلال جلب العملات الأجنبية، مضاف إلى كل هذا أهم مصدر جيوبوليتيكي، نعني بهذا درجة الترابط الوثيق للذراع الأقوى في الاقتصاد الإيراني ممثلًا في قطاع الطاقة من جهة، وعلاقاتها الخارجية ممثلة في الأقطاب الآسيوية، هذه الحقائق لم تكن خافية على صانع القرار الأوروبي والأمريكي، لذلك ما فتئ يفرض عقوبات على إيران ظاهرها هو كبح جماح الجمهورية الإيرانية عن الدخول لنادي الدول النووية، ولكن في حقيقة الأمر هي منصبة وموجهة نحو قطاع الطاقة وبدرجة أكثر نحو النفط الإيراني الذي يعدّ فرصة مغرية، وكلّ يعمل بشكل أحادي من أجل الظفر بنصيب منه.

قبل الاسترسال في حيثيات الضغوط الأوربية من جهة والعقوبات الأمريكية من جهة أخرى، ضروري جدًا أن نلفت الانتباه إلى أساس المشكلة، والذي يعود إلى تعنت إيران وإصرارها وتمسّكها بحقها في اكتساب التكنولوجية النووية، الأمر الذي لم يتم قبوله من قبل القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومتى ما تعمقنا في البحث في هذا الجانب نجد أنفسنا أمام مفارقتين غريبتين نوعا ما أحاطتا بالمشروع النووي الإيراني والتي عكست في أغلبها دلالات سياسية؛ الأولى تتعلق بالبدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني والذي كان برعاية أمريكية وعون أوروبي، وتحول ذلك الموقف الإيجابي إلى الرفض مباشرة بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، والمفارقة الأخرى التي تخص الداخل الإيراني أن البرنامج النووي توقف نتيجة فتوى الخميني التي حرمت هذا النوع من الأسلحة، لتستأنف إيران برنامجها بعد رسالة من الخميني إلى هاشمي رافسنجاني تراجع فيها الخميني عن فتواه الأولى ليعلن الرئيس رافسنجاني عام 1989 أن إيران

[1]- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص 33.

لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث[1]، إعلان بمقدار ما بعث الأمل في نفوس الإيرانيين (الذين عانوا من ويلات الصواريخ الباليستية العراقية إبان حرب الخليج الاولى)، فقد حمل معه معاناة جديدة كانت بدايات فصولها الأولى حصارًا اقتصاديًا في بداية الأمر واستمر شديدًا لحد اللحظة، وفيما يلي سنبحث في حيثيات الضغوط الأوربية والعقوبات الأمريكية.

بالنسبة **لأوروبا**، فمنذ عام 2003 تناوب على إدارة الملف النووي الإيراني 4 طواقم هي بحسب التسلسل الزمني كالتالي: مرحلة خاتمي عهد بالملف لحسن روحاني، مرحلة أحمدي نجاد الأولى عهد بالملف إلى علي لاريجاني، ومرحلة أحمدي نجاد الثانية عهد بالملف إلى سعيد جليلي[2]، مرحلة حسن روحاني الأولى والثانية عهد بالملف إلى جواد ظريف، فترة تخللتها تفاهم بين للترويكا الأوربية (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) وإيران وكذا اهتزازات في مرات أخرى، وافتتح الأوروبيون ضغطهم على إيران بتقديمهم لعرض لهذه الأخيرة يتم بموجبه ضم إيران لمنظمة التجارة العالمية وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية سيما في قطاع الطاقة كي تتدفق عليها العملات الأجنبية في مقابل توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم، عرض قابلته طهران بالرفض أول الأمر لسببين رئيسيين؛ الأول أن هذا العرض لا يجلب لها فوائد مباشرة، بل سيستغرق وقتا أطول في المفاوضات حوله، في حين تركز السبب الثاني في رغبة طهران بالمضي قُدُمًا في تخصيب اليورانيوم لتحسين مواقعها التفاوضية[3].

وكبادرة حسن نية بين الطرفين قبلت إيران بدخول المفتشين الدوليين لمنشآتها النووية للتدليل على الطابع السلمي لبرنامجها النووي، والذي عُدّ شرط استمرار المفاوضات، وكذا تجميد مؤقت ومشروط لنشاطاتها النووية، وقد قوبلت هذه المبادرة من الجانب الأوروبي بتعهدهم بالبقاء في مفاوضات مع إيران لحين التوصل إلى حل دائم يحقق فوائد اقتصادية وتكنولوجية لطهران، ولكن هذه الفوائد كانت مشروطة هي الأخرى بفرض رقابة صارمة على برنامجها النووي، بشكل يضمن بقاءه تحت مستوى امتلاك دورة الوقود النووي[4].

---

[1]– فهيم رملي، الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: المحددات والرهانات، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم الدراسات الدولية : تخصص الدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 84.

[2]– مصطفى اللباد، " **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران** "، مرجع سابق، ص 11.

[3] - Hassan Rohany, « **Peaceful Nuclear Activity and Our Construction with the World** », National Interest , Vol 1,No 1, Winter 2005, p-p 5.10.

[4]– مصطفى اللباد، " القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي–روحاني إلى نجاد–لاريجاني"، (27–07–2019)، متاح على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm

الكلام أعلاه يجعلنا نقف عند نقطة مهمة قلّما ينتبه إليها الكثير من الباحثين في الشأن النووي الإيراني، والأمر يتعلق بقضية التوقيف المؤقت والمشروط للأنشطة النووية الإيرانية، ذلك أن إيران توقفت بالفعل عن نشاطاتها ولكن في المجالات التي حققت فيها تقدمًا تقنيًّا فقط، ما يعني رفضًا ضمنيًا للتجميد في المجالات التي تواجه صعوبة فيها، وما يؤكد هذه النقطة أنه في الوقت الذي قبلت فيه إيران العرض الأوروبي بالتجميد قامت بتشييد بل وتشغيل منشأة أصفهان النووية أثناء المفاوضات، في مثال نادر جدًا على حذاقة المفاوض الإيراني وقدراته في كسب واستغلال الوقت.

لاحقًا، وبعد تغير البيئة الداخلية لإيران (مجيء أحمدي نجاد) والبيئة الخارجية (فشل العدوان على حزب الله وعلى غزة)، وظهور بوادر التورط الأمريكي في المستنقع العراقي، بدأت إيران تتلكّأ في مواصلة تطبيق ما تم الاتفاق عليه مع الترويكا الأوروبية، الأمر الذي عزا بهذه الأخيرة لفرض عقوبات عليها، مسّت هذه المرة على غرار المرات السابقة القطاع الحيوي في الاقتصاد الإيراني وهو قطاع الطاقة، إذ نصت العقوبات لعام 2009 على أن يتم حظر الاستثمارات الجديدة للاتحاد الأوروبي في قطاعات الغاز والطاقة النووية وكل أنواع المساعدات الفنية[1].

من جهة أخرى، تُظهِر هذه العقوبات بوضوح عملية تحول في سياسة الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الملف النووي الإيراني، وانتقاله من دبلوماسية المسار الثاني إلى دبلوماسية المسار الأول[2]، دبلوماسية شبيهة بتلك التي لطالما انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران وقبلها العراق، وهو التحول الذي رافقه انتقادات لاذعة وعديدٌ من التساؤلات من قبل أجهزة الإعلام الإيرانية وساستها، وتشكلت تحت تساؤل عام مفاده: لماذا انتهج الاتحاد الأوروبي المسار الأمريكي بهذه الحماقة وبهذه الطريقة العمياء، بينما الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها أية مصالح اقتصادية خفية مع إيران؟[3].

إن السؤال أعلاه لهو واقعي في طرحه وسيكون هناك آثار وخيمة ليس على إيران بل على الاتحاد الأوروبي كذلك، صحيح أن إيران تحتاج – وفقًا لمسئوليها– إلى استثمار يساوي أو يفوق 8 مليارات دولار في قطاع الغاز لوحده من أجل انتعاش الاقتصاد الإيراني، مع ذلك فإن هذه الخسارة لا تقارن بشيء مع خسارة

---

[1]– هينر فورتج، " **الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران : الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين**"، شرق نامه ، العدد الثامن، يناير /كانون الثاني 2011، ص39.

[2]– حول هذه الأمور وأخرى في مسارات الدبلوماسية انظر : لويس دياموند، الدبلوماسية متعددة المسارات : منهج منظوماتي للسلام ، ترجمة:عبد الكريم ناصيف، سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص–ص 31–59.

[3]– حول هذه النقطة انظر: شهروز إبراهيمي، " **أمنيت خليج فارس، نقش آمريكا وجايكاه** "، فصلنامه مطالعات خاورميانه، مركز بزوهشهاى علمى ومطالعات استراتيزيك خاور ميانه، سال هفدهم، شماره أول، طهران. متاح على الرابط: https://www.sid.ir/fa/journal/ViewPaper.aspx?ID=263783

الاتحاد الأوربي، هذا الأخير الذي يتلقى ما نسبته 29% من النفط الإيراني، وتزداد درجة اعتماده على الغاز من إيران، ولهذا فإن العقوبات سيكون لها آثار ملموسة في زيادة عدم الاستقرار الحالي في مجال الطاقة في أوروبا، الأمر الذي ظهر في التخوف الأوروبي من الاعتماد على روسيا والبحث المحموم عن تنويع لمصادر الطاقة وكذا الإمداد بالغاز، غير أن هناك من لديه افتراض ضمني بأن خلف العقوبات الأوربية على إيران إقرار وتأكيد بأن إيران لن تنهار قدرتها على التصدير بسبب هذه العقوبات، مما يسمح بالاستفادة الأوروبية[1].

غير بعيد عن هذه النقطة، فإن هناك من يُردِف من جهة أخرى بقوله أن قمة المحنة الأوروبية حول هذه العقوبات تكمن في ترجمتها في نهاية المطاف إلى خسائر أوروبية على الصعيد الاقتصادي، المالي والطاقوي، ونستدل هنا مثلًا بشركة الطاقة السويسرية العملاقة **إي جي إل**، هذه الأخيرة التي وقعت عقدًا مع إيران تبلغ قيمته 13 مليار دولار أمريكي على مدى 25 سنة، وهو ما سوف يتأثر سلبيًا بالتأكيد بسبب العقوبات على قطاع الطاقة في إيران[2]، بالإضافة إلى أن هذه العقوبات من شأنها فسح المجال لشركات عملاقة آسيوية من أجل الاستثمار في القطاع الطاقوي الإيراني، والمشكلة بحسب الساسة الأوروبيين لا تكمن فقط في انتقال هذه الشركات الآسيوية للاستثمار في إيران بقدر ما يتعلق بقضية بقائها هناك ولوحدها دون منافسة تذكر، سيما في حقل كحقل **بارس** الذي كانت شركات أوروبيه تستثمر فيه مثل **رويال دوتش وشل وريبسول وأو إم في وتوتال**[3].

في نفس سياق تشديد العقوبات الدولية على إيران، قامت **الولايات المتحدة الأمريكية** باتخاذ إجراءات عدة لمعاقبة إيران وثنيها عن اكتساب التكنولوجية النووية، كما تملك الولايات المتحدة الأمريكية التاريخ الأطول والأكثر صرامة في العقوبات ضد إيران، فهذه الأخيرة تخضع منذ ثمانينيات القرن الماضي للعقوبات الأمريكية، وتم تشديدها في منتصف التسعينيات، ثم عادت لتفرض عقوبات أخرى عام 2006، وتشددها عام 2007، وعام 2008، وكذا عام 2010، وتجتمع كلها في نقطة أنها (العقوبات) كانت غالبًا مستقلة عن الانتماء الحزبي للرئيس[4].

وفي الوقت الذي كان **جورج بوش** الابن يؤكد أن هدفه هو القضاء على النظام الإيراني (ونتيجة لذلك تم إدراجها في خانة ما أسماها بدول "محور الشر" مع كل من العراق وكوريا الشمالية، وما انفكّ يفرض عليها

---

[1]– فورتج، مرجع سابق، ص 40.

[2]– النجار،" **الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران** "، مرجع سابق، ص 21.

[3]– مصطفى اللباد، " **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران** "، مرجع سابق، ص 17.

[4] - Kenneth Katzman, Iran Sanctions, Congressional Research Service, July 12, 2019 , Pp 47-48.

عقوبات ويدعم المعارضة سرّا وعلانية من أجل إسقاط الجمهورية الإسلامية)، كان الرئيس الأسبق **باراك أوباما** قد أقر في خطاب له في سبتمبر عام 2010 أن أمريكا لا تريد تغيير النظام الإيراني كما أنها لا تملك ما تضيفه على عقوباتها الفردية على إيران سوى تشديد العقوبات على المتعاملين معها من غير الأمريكيين، إقرار أتبعته **هيلاري كلينتون** بقولها أن أمريكا تظل منفتحة على المفاوضات مع إيران حتى ولو تم فرض عقوبات عليها بسبب برنامجها النووي، هذه الأخيرة التي لا تشكّل النهاية في حد ذاتها، بل هي لبنات في جدار تشكّل طيلة عقود خلت من شأنه أن ينتهي بحل تفاوضي تلتزم به أمريكا وإيران على حد سواء[1].

ويتبين جليّا أن العقوبات الأمريكية على إيران كانت فردية أحادية منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، تهدف جميعها ظاهريًا إلى كبح جماحها في اكتساب التكنولوجية النووية، لكن في حقيقة الأمر أن هذه العقوبات استهدفت ولا تزال الذراع الأقوى في إيران، وهو قطاع الطاقة، قد يتساءل سائل كيف ذلك؟، فيكون الجواب بتعداد أسماء سياسية شغلت مناصب رفيعة في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي كان لها دور في الملف النووي الإيراني[2]:

- **ديك تشيني** (نائب رئيس سابق) مستشار شركة **HALLIBURTON**.
- **كوندوليزا رايس** (مستشارة الأمن القومي سابقا ووزيرة خارجية سابقا) مستشارة شركة **CHEVRON**.
- **زلماي خليل زاد** (مبعوث الرئاسة الأمريكية لأفغانستان) مستشار شركة **UNICAL**.
- **جيمس بيكر** (وزير خارجية سابق) المستشار العام لشركة **AIOC**.
- **هنري كيسينجر** (وزير خارجية سابق) مستشار شركة **UNICAL**.
- **ليود بنتسين** (وزير مالية سابق) مستشار لعدة شركات نفطية.
- **زبيجنيو بريجينسكي** (مستشار سابق للأمن القومي) مستشار شركة **AMOCO**.
- **برنت سكوكروفت** (مستشار سابق للأمن القومي) مستشار شركة **PENNZOIL**.
- **لورانس إيجلبرجر** (مستشار سابق للأمن القومي) مستشار لعدة شركات نفطية.
- **جون سنونو** (متحدث باسم البيت الأبيض سابق) مستشار لعدة شركات نفطية.

إن التدليل أعلاه لكفيل لتبيان العلاقة والارتباط العضوي بين الطاقة والسياسة الخارجية الأمريكية، وبطبيعة الحال فإن الحالة الإيرانية لن تكون بعيدة عن هذه العلاقة، فبعد أن فشلت تقريبًا كل العقوبات الفردية الأمريكية الأحادية الجانب، استصدرت قرارا أمميا يحمل الرقم 1929 منتصف جوان 2010 يقر بإجراءات

[1] - Marck Landler, " U.S sanctions 8 Iran Officials For Crackdown", New York Times, Sept 29,2010, Available at: https://www.nytimes.com/2010/09/30/world/middleeast/30sanctions.html?mtrref=www.google.com&gwh=1B59AB255B70D8E9910FAAC3B1F66325&gwt=pay

[2] – مصطفى اللباد، " **أنابيبستان : الحرب النفطية وبناؤها الصراعي**"، شرق نامه ، العدد 3، ربيع 2002، ص 14.

تستهدف المورّدين الأجانب للجاوزلين أو لمعدات محطات تكرير النفط التي تعاني إيران من نقص فادح فيها، وشملت هذه الإجراءات حتى دولًا كانت في مجموعة الست المتفاوضة، ونسوق مثالًا على ذلك، حين فتحت وزارة الخارجية الأمريكية العديد من التحقيقات في شأن شركات صينية عاملة في إيران، الأمر الذي أدى وفق وسائل الإعلام إلى تأجيل التوقيع على اتفاق بين الشركة الوطنية الصينية للنفط من جهة وبين شركة النفط الوطنية الإيرانية من جهة أخرى[1].

ويعتبر هذه التوجه نقلة نوعية في سبيل تركيع إيران عن طريق ليّ ذراع الاقتصاد الأقوى وهو الطاقة، كما يمكن اعتبار هذا الجانب من العقوبات من أقوى الإجراءات لأنه بالفعل سيجعل الشركات صاحبة المصالح الكبيرة في السوق الأمريكية تراجع موقفها من إيران وتشارك في مقاطعتها اقتصاديًا بصورة مؤلمة للاقتصاد الإيراني، وعلى مدى أكثر من عقد كامل قطعت العديد من الشركات الأجنبية علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وعلى وجه الخصوص الشركات التي تمثل تعاملاتها مع السوق الأمريكية أهمية أكبر بكثير من أهمية تعاملاتها مع إيران، ونجد من أبرز تلك الشركات شركة **توتال** الفرنسية، وكذلك شركة **ريبسول** الإسبانية **وسيمنز** الألمانية [2].

وإذا انتقلنا لتأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني، فإن ثمة حقيقة من الضروري جدًا أن نضعها في الحسبان وهي أن العقوبات التي لا تتضمن فرض حظر شامل على صادرات النفط والغاز الإيرانيين لا يمكنها أن تتسبب في أزمة جوهرية للاقتصاد الإيراني، فهو السبيل الوحيد لزعزعة الداخل الإيراني ليس اقتصاديًا بل حتى اجتماعيًا، سبيلٌ لم يكن ممكنا طيلة السنوات الماضية وذلك راجع لغياب بديل لنفط وغاز إيران؛ بمعنى آخر أنه وبقدر عدم قدرة إيران على تحمل الحظر في حال وقوعه فإن الاقتصاد العالمي هو الآخر لن يحتمل غياب أكثر من 3 ملايين برميل يوميًا من الصادرات الإيرانية، لأن هذا الغياب سيشعل لا محالة الأسعار بشكل جنوني[3].

لذلك فإن أي أحد لن يغامر بفرض حظر طاقوي على إيران، إلا عندما تكتمل إمكانيات تعويض إنتاجها وصادراتها من خلال طاقة إنتاجية احتياطية في الدول صاحبة الاحتياطات الكبيرة وبالتحديد السعودية وبدرجة أقل منها العراق، وهو ما حصل تماما في عهد **دونالد ترامب**، فبالكاد هنِئ العالم بالاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة الخمسة زاد واحد حتى هلع بتصرف الرئيس الجديد، إذا بمجرد تبوئه لسدة الحكم

---

[1]- فورتج، مرجع سابق، ص ص 38-39.

[2]- النجار،" **الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران** "، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[3]- هاورد ، مرجع سابق، ص 36، 47-48.

في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أعلن أن أمريكا لن تلتزم بالاتفاق النووي الإيراني، وأن إدارته ستفرض عقوبات إضافية تصل حتى فرض حظر النفط الإيراني ومنعها من تصديره بعد أن اكتملت إمكانيات تعويض حصة إيران في السوق العالمية من خلال الطاقة الإنتاجية الاحتياطية للسعودية والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي دفع بإيران لاعتبار هذا العمل بمثابة حرب شاملة ضدها، وتقوم باتخاذ عدة إجراءات اتسمت بالضغط على الدول الأخرى التي أبرمت الاتفاق معها والالتزام به، أما داخليًا فقد تم التركيز على قطاعات أخرى غير الطاقة من أجل تدارك نسب معينة لرفد الاقتصاد الإيراني ويتعلق الأمر بالقطاع الصناعي والزراعي وهو ما سيتم تنازله في العنصر الموالي.

المحور الثاني- القطاع الصناعي والإنتاجي الإيراني والعقوبات الاقتصادية

شكّل خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي صدمة كبيرة لإيران، أعاد إلى أذهان الكثير من ساستها وطيف واسع من شعبها السنوات العجاف في ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي صاحبه تعالي أصوات من أجل نبذ الاعتماد على الريع الطاقوي والاهتمام بقطاعات أخرى من أجل تحسين أكبر للاقتصاد الإيراني، توزعت هذه القطاعات بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وفيما يلي سنستعرض كلّا منهما على حدى وتبيان ما إذا كانت العقوبات الاقتصادية قد طالتهما أم أنهما بقيا بعيدًا عنها.

الفرع الأول- قطاع الصناعة في إيران والعقوبات الاقتصادية: بين الانتكاسة التحويلية والوثبة العسكرية

بادئ ذي بدء نشير إلى أنه كلما كانت الدولة سوقًا صناعية واسعة، لاسيما فيما يتعلق بالصناعات الإستراتيجية الثقيلة، كالحديد والصلب والسيارات والصناعات التكنولوجية وغيرها، كان ذلك مؤشرًا على قوة الدولة، وكلما كانت الدولة أقل إنتاجًا وتصنيعًا وأكثر استيرادًا للصناعات الإستراتيجية اعتبر ذلك عامل ضعف في الدولة المعنية [1].

ويعد القطاع الصناعي واحد من القطاعات المؤثرة على الاقتصاد الإيراني ويعمل به نحو 30% من مجموع القوى العاملة، ويضم هذا القطاع عددًا من الصناعات تأتي في مقدمتها البيتروكيماويات والأسمدة والمنسوجات ومواد الإنشاءات والبناء والصناعات الغذائية وصناعة المعادن والسيارات والصناعات الإلكترونية، وشهد القطاع الصناعي تطورًا مهمًّا وحقق مؤشرات جيدة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الاقتصاد الإيراني قرابة 50% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وتشير الإحصائيات إلى أن إيران مثلًا تحتل

---

[1]- علام، مرجع سابق، ص 46.

[2]- حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، 2013، ص 238.

المرتبة السادسة عشر في صناعة السيارات بالعالم، وتبلغ إيراداتها من هذه السلعة حوالي 80 مليون دولار سنويًا، قيمةٌ ما كانت لتتحقق لولا الرسوم الجمركية المرتفعة التي أقرتها إيران على كل عمليات استيراد السيارات، وتحتل المرتبة الأولى في صناعة السجاد، الذي يوفر ما قيمته 5 ملايين دولار سنويًا كإيرادات[1].

هذا ويشير العديد من الباحثين إلى أن إيران وإن كانت تدم صورة ضبابية نوعا ما بخصوص الصناعات التحويلية، فإنها تعطي صورة مقبولة للصناعات العسكرية والتي مرت منذ نجاح الثورة الإسلامية بأربعة مراحل:

- **الأولى** وهي التي سبقت اندلاع الحرب الإيرانية–العراقية، وشهدت فيها الصناعة تراجعًا رهيبًا، نتيجة انسحاب الخبراء الأمريكيين الذين كانوا يعملون في مجال الصناعات العسكرية والحربية إبان فترة الشاه.
- **المرحلة الثانية** كانت مع بداية الحرب الإيرانية العراقية، تركز العمل فيها على إنتاج الذخائر التي تحتاجها القوات الإيرانية المقاتلة في الميدان.
- **المرحلة الثالثة** بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتم افتتاح العديد من خطوط إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية، وذلك بعد الدمج بين وزارتي الدفاع والحرس الثوري، والذي تبعه أيضًا دمج مؤسسة الصناعات الدفاعية التابعة للجيش مع مؤسسة الاكتفاء الذاتي التابعة لحرس الثورة الإسلامية عام 1990.
- **المرحلة الرابعة** وبدأت بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهدت الصناعات الدفاعية الإيرانية قفزة نوعية في مجالات عدة أبرزها الاستخدامات العسكرية لأشعة الليزر، والأنظمة الإلكترونية التي تتحكم في قدرة وكفاءة الأسلحة الحديثة، وتحدد مكان وزمان الهدف المقصود بدقة، وكذلك التوسع في إنتاج قطع غيار الأسلحة المستوردة محليًا، وإنتاج الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى محلية الصنع[2].

وعلى الرغم من سنوات التصنيع الطويلة التي مرت بها إيران إلا أنها تشكوا التأخير دومًا ومردّ ذلك إلى عدم قدرة إيران من التخلص من التبعية الاقتصادية والتقنية للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وبدلًا من مساهمة الصناعة في الاقتصاد الإيراني أصبح عالة عليه، بالرغم من الاستثمارات التي يحوز عليها، لذلك ثمة إجماع أنه إيران وفي ظل العقوبات المفروضة عليها فإنها بحاجة إلى مزيد من الجهود من أجل تحقيق مكاسب ومداخيل أكثر مما هو محصّل عليه الآن، وما لم تسع لذلك فسوف يؤدي إلى انتكاسة أخرى

---

[1]– أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 131.

[2]– هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)، بيرون: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017، ص–ص 113–140.

بالاقتصاد الإيراني تضاف إلى الانتكاسات الأخرى في قطاع النفط والغاز[1]، مع ذلك تبقى الصناعة الإيرانية متقدمة قياسا بدول المنطقة، ولها مساهمتها المهمة في الاقتصاد الإيراني.

أما بالنسبة لتأثير العقوبات الاقتصادية على قطاع الصناعة الإيراني فمجمل ما يمكن قوله أنها جاءت متسقة ودرجة أهمية القطاع، فإذا ما رجعنا للعقوبات التي فرضت على إيران في العقد الأول من الألفية الجديدة نجد غالبيتها تتمحور حول القدرات الصاروخية الباليستية الإيرانية وبدرجة أقل الصناعات التحويلية، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على وضع الصناعة العسكرية تحت المراقبة، سيما مع تقارير تفيد أن إيران بلغت مراتب متقدمة في تطوير منظومة الصواريخ لديها وكذا منظومة الطائرات الحربية بدون طيار، ونظرًا لأن إيران لا تتلقى مساعدات عسكرية حتى من حلفائها (كروسيا مثلًا) فإن هذه العقوبات لم تؤثر كثيرًا في القطاع الصناعي العسكري الإيراني، لكن في مقابل ذلك أثّرت عليها في جانب قطاع الصناعات التحويلية نظرًا لأن هذه الأخيرة تعتمد على تقنيات جد متطورة تستوردها إيران من البلدان الرأسمالية المتطورة، وبدخول الحزمة الجدية من العقوبات في ظل غدارة بات من غير الممكن لإيران تحصيلها الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الإيراني[2].

الفرع الثاني- القطاع الزراعي في إيران والعقوبات الاقتصادية: إمكانات متاحة واستثمارات معطّلة

تملك إيران أراضي زراعية مساحتها أكثر من 20 مليون هكتار أي ما يعادل 48 مليون فدّان، مساحة تتيح لها إمكانية تحقيق درجة عالية وكاملة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمحاصيل الإستراتيجية الزراعية، لكن في واقع الحال فإن إيران تعتبر مستوردًا كبيرًا للحبوب الرئيسية وبالتحديد للذرة والأرز والشعير والقمح بترتيب قيمة الواردات من كل منها، وأهم الدول التي تستورد منها احتياجاتها الغذائية والزراعية هي الإمارات والبرازيل وسويسرا وتايلاند وأوكرانيا، بينما تصدّر الفستق والزبيب والتوابل وتتوجه بصادراتها إلى الإمارات وألمانيا والعراق وروسيا وإسبانيا وغيرها من الدول[3].

ويعتبر الكثيرون القطاع الزراعي أضعف حلقة في هيكل الاقتصاد الإيراني فبالرغم من الوفرة المذكورة أعلاه إلا أنه لا يسهم في الناتج المحلي سوى 10%، ولذلك ليس من المبالغة القول أن ميزان إيران التجاري في شقه الزراعي يعاني من عجز وصل لغاية 3 مليارات دولار في العام، ويعود السبب في ذلك بدرجة أولى إلى أن الزراعة في إيران بعلية (معناها قائمة على المطر) في أكثر من 85% من مساحتها المزروعة، كما أنها زراعة متذبذبة ومنخفضة الإنتاج مقارنة بالزراعة المروية، هذه الأخيرة التي تتطلب جهدًا بشريًا

[1] - Keith Crane and others, op.cit. P-p 94-95-96.

[2] - زعرور، مرجع سابق، ص ص 139-140.

[3] - the world bank, world development indiraction, 2010, p 231.

واستثمارات كبيرة من الصعب على إيران القيام بها في ظل شح الموارد المالية بسبب العقوبات الاقتصادية عليها[1].

هذا وتتركز الأراضي الزراعية في شمال إيران قرب بحر قزوين وفي إقليم الأحواز وعض المناطق الشمالية الغربية، في حين نجد أن أغلب مناطق وسط وجنوب إيران عبارة عن هضبة صحراوية، كما ساهمت الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإيراني بنسبة 9.8% في بدايات الألفية الجديدة لترتفع إلى 10.25% منتصف العقد الأول، وتستقر عند حدود 12% عام 2008، زيادة ترجع بالأساس إلى الاهتمام بالزراعة خاصة بعد زيادة أسعار النفط، الذي ساعد على زيادة القروض الزراعية المقدمة للمزارعين[2].

وفي نفس السياق أعلاه، نجد أن قطاع الزراعة في إيران يلعب دورًا مهمًّا في توفير فرص العمل إذ استوعبت حوالي 32% من القوى العاملة في تسعينيات القرن الماضي، لتنخفض إلى حدود 25% بحلول عام 2005، لتستمر في الانخفاض في السنوات الماضية نتيجة الهجرة من الريف للمدينة بسبب توفر الخدمات في هذه الأخيرة من جهة، وشح الموارد المالية من قبل الدولة التي تأذت بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[3].

يظهر في هذا العنصر كذلك أن القطاعين الصناعي والزراعي قد تأذى بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، صحيح أنها كانت في جانب كبير منها موجهة لقطاع الطاقة، لكن تبعاتها ألمت تقريبًا بكل القطاعات، وذلك راجع بدرجة أولى كون إيران دولة ريعية يقوم اقتصادها على تصدير النفط والغاز، والذي يتيح تدفق الموارد المالية والعملات الأجنبية، وبدخول العقوبات الأخيرة حيز النفاذ وما استتبعه من خسائر فادحة على المستوى الداخلي في الاقتصاد الإيراني، خرج مرشد الثورة الإسلامية **آية الله علي خامنئي** بنظرية أسماها **نظرية الاقتصاد المقاوم**، كآلية جديدة من أجل درء عواقب العقوبات الاقتصادية والحظر النفطي الإيراني، وهو ما سيتم تناوله في المحور التالي.

المحور الثالث: اقتصاد المقاومة: خمر مُعتُقَةٌ في قوارير جديدة

من خلال الفكرة العامة التي وُسِم بها هذا المحور يتضح تقريبًا المعنى العام له، وهو أن اقتصاد المقاومة كفكرة كانت قديمة جدًا لم تكن كما يعتقد البعض من أنها وليدة السنوات القليلة الماضية، ذلك أنها تعود إلى مرشد الثورة الإسلامية آية الله الخميني، ودعواته للشعب الإيراني في الأسابيع الأولى من نجاح الثورة عام

[1] - IMF. Direction of trade statistics. Yearbook 2008, pp 138-140.

[2] – منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير الاقتصادي السنوي 2009، أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2009، ص 127.

[3] – محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 236-237.

1979 بأن يعتمد على ما تجود به أرض إيران وعلى سواعد أبناء إيران دون الحاجة لمدّ اليد للخارج سيما من دول الاستكبار العالمي، لكنها بقيت كأفكار فقط لم تجد السبيل ولا الفرصة السانحة للتطبيق، فلما توفرت الفرصة متمثلة بتشديد العقوبات الأمريكية على إيران وفرض حظر على صادراتها سيما الطاقوية منها" تخمرت" الأفكار ووجدت السبيل لإفراغها في قالب نظري جديد وهو ما أسميناه " قوارير جديدة"، من قبل المرشد الحالي آية الله علي خامنئي. وفيما يلي نستعرض معاني وخلفيات المصطلح، ومن ثم نعرج على مرتكزاته من وجهة نظر المرشد الإيراني، وما إذا كان كافيًا لدرء العقوبات الأمريكية والحصار الغربي على إيران.

الفرع الأول– اقتصاد المقاومة: بين معاني المفهوم وخلفيات المصطلح

"... لقد اخترت أن يكون شعار هذا العام هو: الاقتصاد المقاوم، تنفيذ وعمل، فهذا السبيل طريق مستقيم وواضح في اتجاه ما نحتاج إليه، وينبغي ألا نتوقع أن يحل هذا الطريق كل مشاكلنا خلال عام واحد، ولكني واثق من أنه لو تم هذا التنفيذ والعمل من خلال الخطط، وقمنا به بشكل جيد، سوف نرى في أواخر هذا العام آثارًا وعلامات..."، بهذه الكلمات افتتح مرشد الثورة في إيران جلسة عرض سياسات الاقتصاد المقاوم لعام 2014، ولعل إطلاق هذه التسمية على النظام الاقتصادي الجديد في إيران بعد العقوبات الجديدة المفروضة عليها، يعكس وجهة النظر الإيرانية في تحدي العقوبات والمحاولات الغربية التي ترمي –ظاهرًا– إلى إيقاف العمل بالبرنامج النووي الإيراني [1].

وإذا بحثنا في كُنْهِ المفهوم فإننا لن نجد أحسن من توصيف آية الله الشيخ **علي أكبر السيفي المازندراني** والذي أورده في كتابه الموسوم بـ" **الاقتصاد المقاوم** "، حيث يقول أن هناك فريقين من الباحثين كل منهما له نظرته الخاصة في تعريفه للاقتصاد المقاوم؛ الأول يرى بأنه (الاقتصاد المقاوم) ينبني على أصول وقواعد وقوانين اقتصادية تطبيقية، ويتكل على منابع وثروات طبيعية وافرة، ويستمد من العلماء بالقوانين الاقتصادية وأشخاص مجربين مدبرين من الوطنيين في إدارة الأمور الاقتصادية، بحيث يكون مستقلًا غير محتاج إلى ضخ النقد من الدّول الخارجية، ولا يتزعزع ولا يفشل ولا يتوقف تحت شرائط الضغوط والتحوّلات.

[1]– أحمد عبد الكاظم موسى، مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003، دكتوراه منشورة، جامعة النهرين، قسم السياسة الدولية، 2015، ص 139.

الفريق **الثاني** يرى بأنه (الاقتصاد المقاوم) ذلك الاتجاه الاقتصادي في مواقع الضغط وشرائط الأزمة، وذلك بتنظيم قوانين تطبيقية واتجاه اقتصادي مناسب وتدابير خاصة تمنع وتصون من التزعزع والتزلزل، تعطي الثبات والقرار والدوام في جهة الرشد والازدهار الاقتصادي في خصوص هذه المواقع[1].

أما بالنسبة للمصطلح في حد ذاته فهو إيراني بحت، ولم يسبق لأي أحد من الدول أو المفكرين الاقتصاديين ولا السياسيين أن قال به، مما يعطيه طابعًا خاصًا ومميزًا في أدبيات الاقتصاد وكذلك السياسة. للإشارة فإن كُنْهَ المفهوم يرجع إلى سنوات خلت، مع الأسابيع الأولى لنجاح للثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وحثّ المرشد الأسبق للثورة **آية الله الخميني** للشعب أن يقفوا بمرصاد قوى الاستكبار العالمي وأن يحموا مكاسب ثورتهم ولا يرضخوا للحصار والعقوبات الغربية.

أما بالنسبة لسَكّ المصطلح بهذا المعنى كان على لسان مرشد الثورة الحالي **آية الله علي خامنئي** عام 2010 في إحدى خطاباته، والتي دعا فيها الشعب الإيراني لتعزيز الاعتماد على الاقتصاد المحلي، وضرورة تقديم نموذج اقتصاد إسلامي قادر على مواجهة الأعداء الذين يشنون حربًا اقتصادية على الشعب الإيراني، كما أكد أنه يجب على إيران أن تثبت للأعداء أنها تستطيع في ظل النظام الإسلامي والتعاليم الإسلامية أن تقدم نموذجًا اقتصاديًا إسلاميًا متقدمًا، وعلى أن هذا الاقتصاد هو أحد أنواع النظام الاقتصادي الإسلامي، وأنه ضرورة حتمية للتعامل مع العقوبات المفروضة ضد إيران[2].

وعن خلفيات المصطلح، فلا أحد يخفى عليه معاناة إيران من جهة من العقوبات الاقتصادية ليس ضد صادراتها بل ضد وارداتها كذلك، في المقابل كانت الحكومة الإيرانية على مدار عدة عقود تقوم بإلغاء التعريفات الجمركية على الواردات من السلع القادمة للداخل الإيراني، الأمر الذي زاد من معاناة الميزان التجاري من جهة أخرى، سيما منذ 2010، وهو تاريخ تشديد العقوبات من قبل أمريكا والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن، الأمر الذي دفع بالحكومة لمراجع الإلغاء وتفعيل نظرية "الاقتصاد المقاوم" وتدعيم الإنتاج المحلي، من أجل خلق بنية تحتية قوية قادرة على دعم النمو والتطور الاقتصادي، ولن يتأتى ذلك بحسب

---

[1]– نقلا عن موقع الاجتهاد ، متوفر على الرابط:
http://ijtihadnet.net/%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D 9%8B-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B 5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85-%D9%84%D8 % A2%D9%8A

[2]– رهام عامر، هل نجح الاقتصاد المقاوم كبديل في إيران ؟ ، (27-07-2019)، متوفر على الرابط:
https://www.ida2at.com/has-the-resistant-economy-succeeded-as-an-alternative-in-iran/

مرشد الثورة الإيرانية إلا عن طريق تقليص الاعتماد على القطاع الطاقوي وبالمقابل الاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة ليس على المدى المتوسط بل على المدى البعيد [1].

الفرع الثاني– نظرية الاقتصاد المقاوم: خصوصية راسخة ومرتكزات ثابتة

لا مناص من اعتبار نظرية " الاقتصاد المقاوم" خير أنموذج ليس على المستوى المحلي بل العملي كذلك، كونها تنطلق في جوهرها من التغييرات الإقليمية المحيطة بإيران، ومن ثم تستشرف المستقبل برؤى بعيدة المدى، من جهة أخرى فإن النظرية تتمتع بمرونة تجعلها قادراً على التكيّف مع الظروف والأحوال المختلفة والمتغيّرة، معنى هذا الكلام أنها نظرية "الاقتصاد المتكيّف"، خصوصيتها البارزة هي أنها تنبني على التوافق في تحديد ماهيتها وتعيين لزوميتها على مستوى النخب الحاكمة[2].

إن الكلام أعلاه يبين أن الإيرانيين يعتبرون النظرية نموذجًا محليًّا وعلميًّاً يصدر عن ثقافة الثورة والإسلام (ذو الخصوصية الإيرانية)، وتتلاءم مع وضعية إيران حالياً ومستقبلاً، بمعنى أنها ليست حبيسة الأفق الزمني الضيق، فهي تدبيرٌ بعيد المدى لاقتصادٍ إيراني قوي وحيوي في الآن نفسه، ويعبّر المرشد الإيراني علي خامنئي عن هذه الأمور كلها بقوله: "إننا لا نضع هذه السياسات في إطار مغلق وجامد ومتحجّر، بل هي قابلة للتكميل، ولها قابلية التطابق والتأقلم مع الظروف المختلفة التي قد تطرأ في أي وقت وحين....فعمليّاً، تجعل من الاقتصاد الإيراني اقتصاداً مرناً، أي أنها تقوّي مناعة اقتصاد البلاد في مقابل الضربات والرجّات المختلفة....هذا النموذج أُعدّ بفضل جهود وتعاون شخصيات نافذة البصيرة، وبالتنسيق مع مجلس تشخيص مصلحة النظام، وبحضور رؤساء السلطات الثلاثة والمسؤولين الكبار، وفي واقع الأمر، يعتبر التوافق إحدى حسنات هذا النموذج "[3].

بالنسبة لمرتكزات النظرية، وبحسب المنظّر الأول والروحي لها، فإنها ينبغي أن ترتكز على عشر مرتكزات تكمّل كلّ منها الأخرى؛ **الأولى** هي خلق الحيوية والنشاط في اقتصاد البلاد وتحسين مؤشراته الكبرى. **والثانية** القدرة على مقاومة العوامل المهدّدة. **والثالثة** الاعتماد على القدرات المحلية. **والرابعة** هي المنحى أو العقيدة الجهادية. **والخامسة** مركزية العنصر البشري أو الحاضنة الشعبية. **والسادسة** تأمين المواد الأساسية والإستراتيجية. **والسابعة** تقليص تبعية الاقتصاد للنفط. **والثامنة** إصلاح نمط الاستهلاك. **والتاسعة** محاربة

---

[1]- AMIR Toumaj , " **Iran's Economy of Resistance: Implications For Future Sanctions** ", Critical Threats Project, American Enterprise Institute, November 2014, p 9.

[2]– أيمن عمر، الاقتصاد المقاوم في مواجهة العقوبات الأمريكية، (27–07–2019) ، متوفر على الرابط:
https://www.annahar.com/article/870705

[3]– أحمد موسى، نظرية "اقتصاد المقاومة" ومرتكزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية ، (27–07–2019) ، متوفر على الرابط:
https://www.hespress.com/writers/252892.html

الفساد، **والعاشرة** وهي الخيط الناظم للسياسة المقاومة، ونعني بها مسألة المحورية العلمية [1]. وفيما تفصيل لكل ركيزة من الركائز العشرة للنظرية: [2]

1- **تحسين المؤشرات الاقتصادية:** ففي سبيل تحسين السياسات الاقتصادية الكبرى لإيران ينبغي خلق دينامية ونشاط في الاقتصاد الإيراني وتجويد المؤشرات الرئيسة من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي تأمين العدالة الاجتماعية.

2- **مواجهة العوامل المهدّدة:** لابد من التركيز على الإمكانيات الذاتية والتمحور حول القدرات الداخلية والعمل على تقويتها بحيث تصبح قادرة على تحمّل الرجّات الخارجية من قبيل العقوبات وصد الأزمات الاقتصادية.

3- **الاعتماد على القدرات والكفاءات الداخلية:** يجب الإفادة من القدرات الداخلية والخارجية بنفس القدر وفي نفس الآن، لكن وفق هذه النظرية يجب الاعتماد أكثر على الذات بدرجة أكبر ضمانًا للاستقلالية.

4- **العقيدة الجهادية في مجال الاقتصاد:** والتي تكون حركتها بحسب المرشد أسرع من الحركة المتوسطة التي يقوم بها الإنسان في الظروف العادية. بعبارة أخرى، فالجهاد يعني الاستفادة القصوى والمطلوبة والإلهية في أفق تحقيق الأهداف المرجوّة.

5- **الارتكاز إلى الحاضنة الشعبية:** يؤكد مرشد الثورة الإيرانية على أهمية حضور العنصر البشري ومحوريته في الاقتصاد المقاوم، ويشدد على أن الحكومة معنية بتهيئة الأرضية لحضور الشعب وإرشاده إلى المواطن التي يمكنه فيها تفجير قدراته، ومعنية أيضاً بدعم المواطنين، وهذه هي مسؤوليتها الأساسية.

6- **تأمين المواد الأساسية والإستراتيجية:** المواد الإستراتيجية كما يراها علي خامنئي، هي التي بفقدها تنحدر البلاد إلى أسفل الدركات، لذا يتعيّن على الحكومة أن تجعلها في سلم أولوياتها.

7- **تقليص الاعتماد على عائدات الموارد النفطية:** بحسب آية الله خامنئي فالاتكال على البترول معناه التبعية للاقتصاد العالمي، لذلك فإن أي تغيير سلبي في سوق الذهب الأسود ينعكس سلباً على البلاد، ويمكنه أن يلحق أضراراً جمة بالاقتصاد الإيراني.

8- **إصلاح نمط الاستهلاك الوطني:** ويعني به نمط الاستهلاك السليم، أي الاستفادة المثلى من الموارد دون تبذير أو إسراف، كلٌّ في مجال عمله ومسؤولياته.

9- **محاربة الفساد:** فبحسب المرشد فإن الأمن الاقتصادي مرتبط بمحاربة الفساد، وإذا كانت البيئة الاقتصادية نظيفة وسليمة فإن الاستثمارات ستتقاطر على البلاد.

---

[1]- أيمن عمر، مرجع سابق.

[2]- أحمد موسى، مرجع سابق.

10- التمحور حول العلم والتخصص: فالتمحور حول العلم في الاقتصاد في فكر علي خامنئي يعنى إعطاء الأولوية للقوى المتخصصة في مجال الإنتاج.

خاتمة: لقد كان الهدف من خلال هذه الدراسة البحث في تأثيرات العقوبات الاقتصادية الدولية على هياكل الاقتصاد الإيراني الثلاثة: الطاقة، الصناعة والزراعة، وتبيان دور نظرية الاقتصاد المقاوم في التصدي لهذه العقوبات ومدى نجاعتها، وقد خلصت الدراسة لعدة نقاط هي استبصارات عامة:

- لا تمثل العقوبات الاقتصادية غاية في حد ذاتها، ولكن مجرد وسيلة من وسائل الاقتصاد السياسي، إلا أنها تطورت في الحالة الغربية-الإيرانية حيث يتم فرض المزيد منها كلما مرّ الوقت وتعقدت المفاوضات مع إيران، دون امتلاك إستراتيجية للتعامل مع إيران، وبالتالي دخلت العقوبات الاقتصادية الغربية على إيران التاريخ ليس بوصفها تطبيقا للقوانين بل بوصفها إفلاسا إستراتيجيا للدول المعاقِبة.
- يظهر جليّا مدى الترابط العضوي بين قطاعات الاقتصاد الإيراني المختلفة، بل إن غالبية القطاعات تتبع القطاع الطاقوي لما يوفّره لها من سيولة مالية، وأي إضرار به يعني إضرارا غير مباشر للقطاعات الأخرى، لذلك تعمل إيران على تقليل اعتمادها على الريع الطاقوي في مقابل اهتمامها بالقطاعات الأخرى في مقدمتها الصناعة والزراعة.
- يقود تقليب النظر في هيكل الاقتصاد الإيراني إلى نتيجة مفادها أن فرض حصار نفطي على صادرات إيران من شأنه التأثير على النظام؛ كون الطاقة ذراعها الاقتصادي الأقوى، لكن من جهة أخرى فإن حجب 3 ملايين برميل يوميا عن السوق العالمية ستصيبها في مقتل، ومهما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك من سيعوض هذه الكمية. إلا أن ذلك ليس حلّا مثاليا بل يعدّ حلّا آنيًّا (وقتيّا) .
- تناور إيران على الأقطاب الدولية "روسيا والصين" بمنحهما امتيازات اقتصادية خاصة (نفطية بالأساس)، لكن ليس كحال العراق قبل 2003، فهي في إطار هذه السياسة تتوخى عدم التخلي عن الشطر الكبير من مواردها الطاقوية لهما، ضمانا لاستقلالها من جهة ومن جهة ثانية كبادرة حسن نية من أجل خلق تقارب بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن طول الفترة الزمنية التي يتعرض فيها الاقتصاد الإيراني لعقوبات أمريكية أو دولية، منذ ما يزيد عن أربعة عقود، قد ساعدت على تكيفه مع هذا الوضع، وبناء قدرة على التعايش معها؛ والاقتصاد المقاوم يعكس في جانب كبير هذه الحصانة وهذه الخبرة في التعاطي مع العقوبات كيفما كانت حدّتها.

المبحث الثالث: تجليات العقوبات المرفوضة على إيران

The economic characteristics of Iran - Iran's economy between external sanctions and domestic resistance

الأستاذة هيبة غربي

باحثة أكاديمي – الجزائر

Hibapolitique1980@hotmail.fr

تقديم

تضج الساحة السياسية الدولية في هذه الآونة بحزمة العقوبات الى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، والتي دخلت يوم الرابع من **نوفمبر 2018** رسمياً حيز التنفيذ، حيث أُعلن عنها مباشرة في **ماي 2018** بعد انسحاب الولايات المتحدة **مارس 2018** من الاتفاق النووي الإيراني بـــ سبب عدم التزام طهران بـ بنود الاتفاق حسب الولايات المتحدة، ويقضي القرار الأمريكي بمنع كلّ من يتعامل اقتصادياً مع إيران من دخول السوق الأمريكية، مع وجود استثناءات مؤقتة لبعض الدول أين سيسمح لها مواصلة شراء الخام من إيران لمدة **6 أشهر** فقط بعد سريان العقوبات. ستواصل أمريكيا الضغط على النظام الإيراني "**دون هوادة**"، حتى يُغير سلوكه "**المزعزع للاستقرار**" في الشرق الأوسط. هذه ليست المرة الأولى التي تفرض فيها الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها المختلفة على إيران، فطيلة ما يقارب الأربعين عاماً عاشت إيران تحت طائلة عقوبات اقتصادية وتجارية قاسية، مست قطاعات حيوية في البلاد. كما يُدرك الرئيس الأمريكي "**ترامب**" أنّ قراره قد يُغيّر معادلاتٍ كثيرة لن تتوقف عند ما هو اقتصادي فقط، حيث وصف العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، بأنها "**الأكثر صرامة**" في تاريخ أمريكا، مشيراً إلى أنّ طهران بدت على وشك السيطرة على الشرق الأوسط قبل بداية عهده، وأنّ الأمور تغيرت مؤخراً بعد مجيئه، منبهاً في ذلك إلى أنّ السبب في هذه العقوبات هو السلوك الإيراني، واصفاً إياها أنها دولة مارقة، ودورها يهدد استقرار المنطقة[1]. هذا وقد تعددت أوجه تأثير العقوبات على إيران ولا يمكن حصر تأثيرها في المجال الاقتصادي فقط بل في عدة مجالات، وهو ما يناقشه هذا التقرير التي تناقش تجليات هذه العقوبات في السياسة الداخلية والخارجية لإيران.

المحور الأول: أبرز التجليات على التنمية الاقتصادية

يُعتبر هيكل الاقتصاد الإيراني الأكثر تنوعاً مقارنة بمثيلتها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول "**أوبك**"، وهذا، لا ينفي حقيقة أنّ قطاع النفط والغاز، مازال يُشكل القطاع الرائد في الهيكل

---

[1] زهرية الطاهر القمعودي، "**إيران والعقوبات الأمريكية المتصاعدة**"، مجلة المسلح، موقع: http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud، 2019/07/03.

الاقتصادي، ويُساهم بـــ نسبة لا يُستهان بها في الإيرادات الحكومية، ويُشكل الدعامة الرئيسية لصادرات البلاد، ولكن دون شك، تتوافر إمكانات قوية لنمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل البتروكيماويات والصلب والغزل والنسيج، وصناعة السيارات، هذا إلى جانب قطاع الخدمات، فيما تُشكل الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة أيضاً، ومصدر رئيسي بعد النفط للتصدير[1].إلاّ أنّ العقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران كانت لها انعكاسات على كل هذه القطاعات الرئيسية للاقتصاد الإيراني أين سندرس كل قطاع على حدا:

الفرع الأول: القطاع النفطي:

بعد الاتفاق النووي، ارتفع إنتاج إيران من النفط إلى نحو **4 ملايين برميل** يومياً، كان يتم تصدير نحو **2.5 مليون برميل** منها، والباقي للاستهلاك المحلي وللفساد الاقتصادي والمالي، ورغم ذلك الارتفاع استمرت الأزمات والمشاكل الاقتصادية والمعيشية في اتساعها، ومع بداية العقوبات انخفض حجم صادرات النفط الإيراني إلى نحو **مليون ونصف المليون برميل** يومياً، وبعد القرار الأميركي الجديد، فإنّ هذا الرقم سينخفض أكثر، فرغم أنه لا يمكن التأكيد مما إذا كانت صادرات النفط الإيراني سوف تصل إلى الصفر أم لا، إلاّ أنه حتى إذا تمكنت طهران من مواصلة بيع جزء من نفطها، فإنها ستواجه تحدياً كبيراً في عملية حصولها على أموال النفط، كما ينبغي عليها خفض أسعار نفطها كثيراً لأجل تشجيع المشترين على المغامرة وتحدي العقوبات الأميركية، وهو ما سيكون غير مجدياً لطهران.

أمّا داخلياً سيكون لهذه القرارات انعكاسات سلبية كبيرة تصل إلى درجة تهديد بقاء نظام الملالي، فالاقتصاد الإيراني يعاني من أزمات كبيرة، مثل الفساد المالي وغسيل الأموال وسوء الإدارة وإهدار مئات المليارات في مشاريع توسعية وأيديولوجية خارج إيران انعكست بشكل سلبي للغاية على الداخل الإيراني وحياة المواطنين، ومع انخفاض الميزانية الحكومية نتيجة انخفاض تصدير النفط سيزيد الأمر تعقيداً، وسيضاعف من تلك الظروف السيئة التي تسببت في اندلاع احتجاجات شعبية في أكثر من **100** مدينة إيرانية نهاية العام الماضي، والتي أطلق فيها المتظاهرون شعارات ضد المرشد "**علي خامنئي**" والحكومة الإيرانية وطالبوا بإسقاط نظام الولي الفقيه. إنّ إصرار الولايات المتحدة على تصفير صادرات إيران النفطية ليست سوى جزء من جملة عقوبات أميركية ضد إيران، التي سيكون لها تأثير كبير في الداخل الإيراني، فمن المتوقع وفقاً للعديد من التقارير الدولية أن يصل نمو الاقتصاد الإيراني في السنة الجارية **2019** إلى **-6%**، بعد أن وصل إلى **-4%** السنة الماضية، ونسبة البطالة سترتفع إلى أكثر من **30%** في بعض المناطق والمدن

[1] إدارة البحوث والدراسات، "**القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني**"، المعهد المصري للدراسات، موقع: https://eipss-eg.org، 2019/06/30.

الإيرانية، والتضخم سيزيد عن **40%**، ما سيزيد من تردي الأوضاع والظروف الداخلية لدرجة تدفع الشعوب الإيرانية إلى الإعلان عن رفض نظام ولاية الفقيه عبر ثورة شعبية تعم البلاد [1] .

كما أنّ التصريحات الإيرانية التي يطلقها قادة النظام والحرس الثوري والترويج لفكرة أنّ الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تصفير صادرات النفط الإيراني، وأنّ طهران لديها خيارات منها إغلاق مضيق هرمز لمواجهة القرارات الأميركية، ليست سوى دعاية إعلامية للتسويق المحلي من جهة، ومحاولة تحفيز زبائن النفط الإيراني على عصيان قرارات الولايات المتحدة والتمرد عليها بما يعطي طابعًا للمجتمع الدولي أنّ العالم منقسم إلى نصفين إزاء هذه القرارات من جهة ثانية، لكن ما هو مؤكد أنّ صادرات النفط الإيراني ستشهد هبوطاً تدريجياً خلال الأشهر القادمة، ومن المتوقع أن تصل نهاية السنة الجارية إلى ما دون الـ **600 ألف برميل** يومياً، وسيكون السبب في استمرار تصدير النفط هو بعض طرق الالتفاف التي سيتبعها الحرس الثوري في عملية بيعه، مثل استخدام البواخر النفطية التابعة لـــ دول أخرى لـ تصدير النفط الإيراني، ووقف أجهزة نظام التعريف الآلي بالموقع **(AIS satellite tracking)** ، حتى تقوم بإخفاء مساراتها ووجهتها، مع الحرص على إخفاء المشترين، وأيضاً استخدام العراق وتركيا وقطر لتمرير صفقات البيع، وتقديم تنازلات وامتيازات مغرية للدول التي تناكف الولايات المتحدة مثل الصين وروسيا وبعض دول أميركا اللاتينية لدفعها إلى مواصلة شراء النفط الإيراني، إضافة إلى استخدام بعض مخازن ومستودعات النفط التي أنشأها الحرس الثوري خلال الأشهر الماضية لـــ ضمان بيع النفط الإيراني لفترة من الزمن، ومن غير المستبعد أن تسعى إيران إلى استخدام الحوثيين لإرهاب الملاحة البحرية واستهداف ناقلات نفط سعودية وإماراتية، واستخدام عمالقة تكنولوجيين لمحاولة شن هجوم سيبراني على قطاعات النفط السعودية والإماراتية بهدف إلحاق الضرر بالأسواق النفطية العالمية وخلق نقص حاد يؤدي إلى اضطرابها، إلاّ أنّ الآليات التي ستتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها سوف تحد كثيراً من محاولات إيران للالتفاف على العقوبات واستخدام مثل هذه الأنشطة الإرهابية، وهو أمر مؤكد بعد تأكيدات مسؤولين أميركيين أنه تم وضع العديد من الخطط والبرامج التي ستضمن مراقبة شديدة لعمليات تصدير النفط الإيراني والدول المشترية، فضلاً عن أنّ هذه الطرق الإلتوائية سوف تُكبد إيران خسائر مالية كبيرة، لأنها ستكون مضطرة لبيع نفطها بـــ أسعار منخفضة، كما أنها لن تكون قادرة على الحصول على عوائد بيع نفطها في الوقت الذي تريده[2].

---

[1] "**تصفير صادرات النفط وحسابات إيران الخاطئة**"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/01.

[2] **المرجع نفسه.**

شكل01: نمو الاقتصاد الإيراني

المصدر: المصرف المركزي الإيراني وصندوق النقد الدولي

شكل02: أكبر الدول المستوردة للنِّفْط الإيرانيّ (من نوفمبر 2017 إلى أبريل 2018)، وتأتي الصين في المقدمة

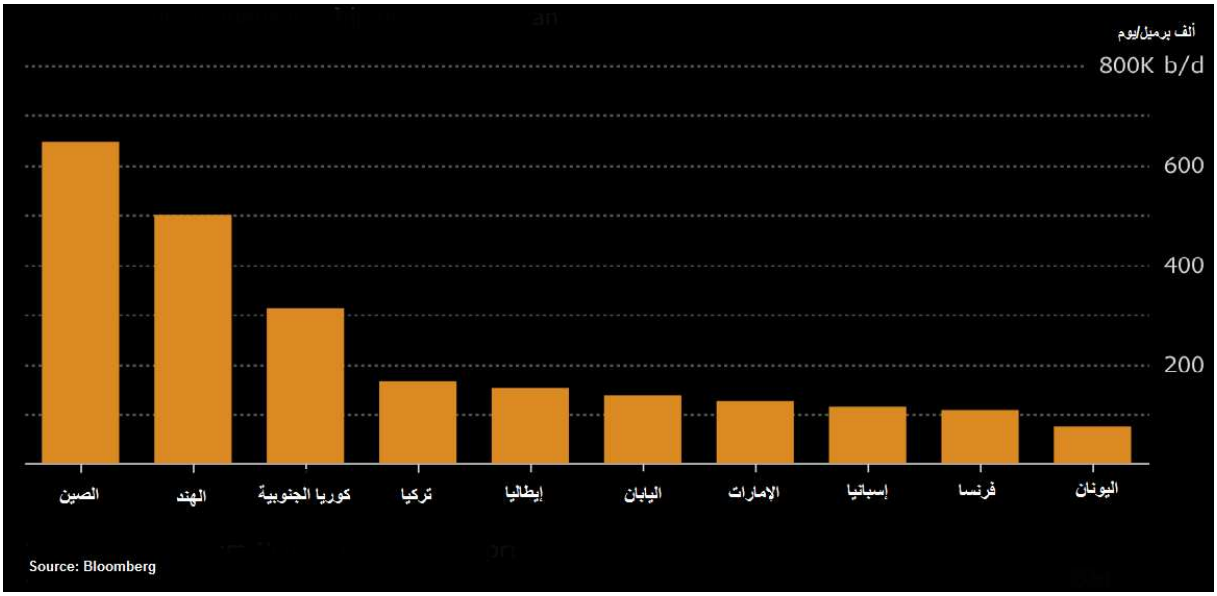

المصدر: احمد شمس الدين ليلة، "الإستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأمريكية: الآليات واحتمالات المستقبل"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/06/29.

شكل03: وجهات صادرات الخام الإيرانيّ من جانفي إلى سبتمبر 2018 (مليون برميل/اليوم)

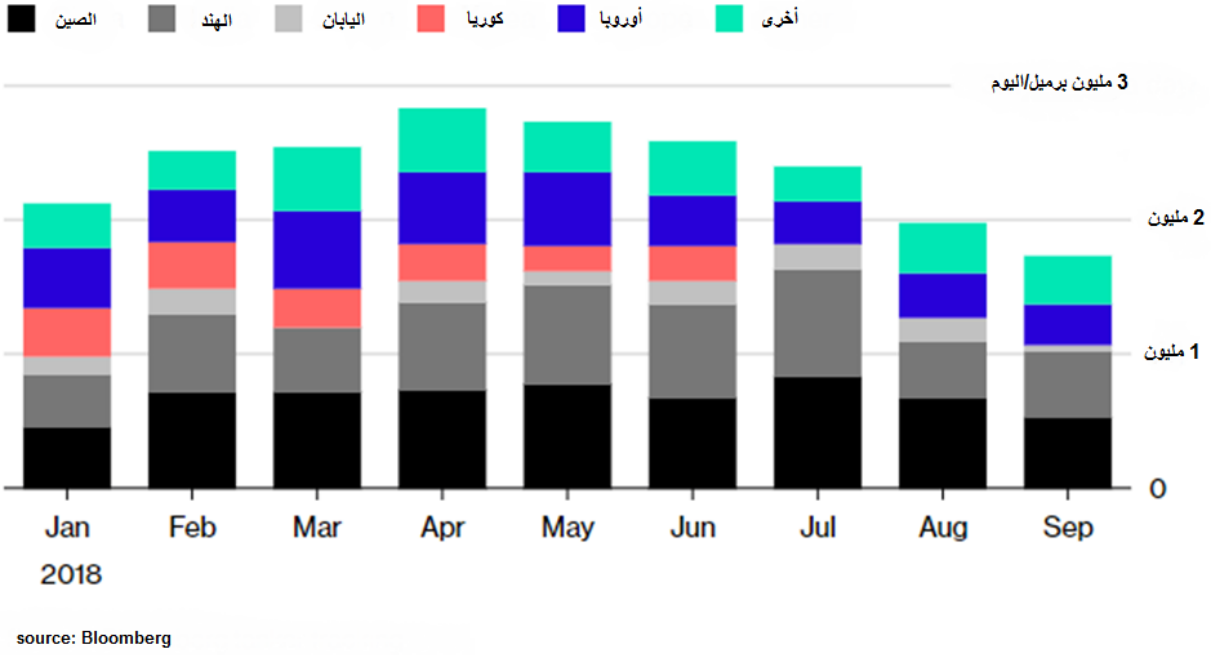

المصدر: احمد شمس الدين ليلة، "الإستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأمريكية: الآليات واحتمالات المستقبل"،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/06/29.

من خلال الرسم البياني، وبداية من شهر ماي (انسحاب الولايات المتَّحدة من الاتِّفاق النووي) إلى شهر سبتمبر **2018** يتبين لنا انخفاض واردات كل دولة من تلك الدول تدريجيًّا (الصين، الهند، اليابان، كوريا، أوروبا)، بما يعني أنّ غالبية المستوردين الرئيسيين للخام الإيرانيّ خفضوا وارداتهم استجابة للضغوط الأمريكيَّة بالأساس. هذا وفق السجلات الرسميَّة المتتبِّعة للوجهات النهائية لحمولات النِّفْط الإيرانيّ.

لقد سعت طهران مع ارتفاع مستوى العقوبات الأميركية على النفط الإيراني، إلى التحايل على هذه العقوبات بعدة طرق، يبدو أنّ جميعها باء بالفشل، والتي آخرها توجه الساسة الإيرانيون إلى دول الجوار وخاصة العراق لتفادي سقوط مدو للصادرات الإيرانية بعد انخفاض حاد في حجم التبادل التجاري بين إيران وشركائها التجاريين التقليديين وعلى رأسهم الصين وروسيا، وذلك كنتيجة لوقف عدد من الشركات الصينية والروسية والهندية تجاراتها مع طهران خشية العقوبات الأميركية، غير أنّ تعزيز إيران لتجارتها مع دول الجوار كمحاولات للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية لن تكون مجدية أبداً، ولا يمكن أن تكون بديلاً بأي حال من الأحوال عن التجارة مع الشركاء التجاريين الكبار كالصين والدول الأوروبية، فحجم التجارة مع كافة دول الجوار، بما فيها العراق، لم تصل إلى حجم التجارة مع شريك واحد من الشركاء التجاريين لإيران كالصين مثلًا، فضلًا عن الفروق الكبيرة في النوعية والجودة [1].

---

[1] "**العقوبات الأميركية على إيران بين فشل المواجهة ونتائج قاسية**"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/01.

الفرع الثاني: صناعة السيارات:

يُعتبر قطاع إنتاج وتصنيع السيارات في إيران من أكثر القطاعات تأثراً بـ الأزمات الاقتصادية، خصوصاً تلك التي تأتي من جرّاء العقوبات الاقتصادية الدولية والأمريكية. إذ يُعتبر القطاع الثاني بعد قطاع النفط والغاز ويساهم بنحو **10%** من مجمل الدخل القومي. وقد تأثر هذا القطاع وما يرتبط به من قطاعات إنتاجية بالعقوبات بشكل مباشر، بين صعود وهبوط، ويمكن القول أنّ سنة **2011** تُعتبر السنة المثالية لهذا القطاع، إذ وصل مستواه من الإنتاج والتصنيع إلى أكثر من **1.6 مليون ألف** سيارة في السنة، ثم عاد وتراجع، سنة **2014**، حيث وصل الإنتاج إلى حدود **737 ألف** سيارة في السنة، ليعود إلى الارتفاع سنة **2016** مع بداية رفع العقوبات الدولية على إيران، ليصل مستوى الإنتاج إلى نحو **1.35 مليون** سيارة.

يُوظف هذا القطاع نحو **4%** من القوى العاملة الإيرانية أي نحو **700 ألف** شخص، موزعين بين **500 ألف** في قطاع صناعة السيارات، ونحو **200 ألف** من العاملين في قطاع إنتاج قطع التبديل والغيار. إلاّ أنّ خفض الرواتب وعدم القدرة على تأمين المواد الخام، تسببا في إقالة نحو **100 ألف** عامل في هذا القطاع، وأنّ إنتاجه قد انخفض إلى النصف، كما أنّ استمرار تراجع الإنتاج سينعكس سلباً على عدد العاملين فيه ويُهدد بخلق البطالة، إضافة إلى انعكاساته السلبية على قطاع صناعة السيارات.

من هنا، يمكن القول أنّه مع تزايد حدة العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وتراجع مستوى الإنتاج في قطاع السيارات، فإنّ سوق بيع هذا القطاع شهد مساراً غير منطقي أعطى السوق الإيراني خصوصية فريدة، إذ مع ارتفاع أسعار السيارات شهد هذا الأخير زيادة في الطلب. وهذا المسار يرجعه خبراء اقتصاديون إلى ارتفاع حجم السيولة الكبير لدى طبقة محددة من الأشخاص الذين يستثمرون في قطاع التسويق. كما يؤكد الخبير في قطاع صناعة السيارات، "**أمر الله اميني**"، أنّه وبسبب تراجع مؤسسة التنمية عن دورها في العقدين الماضيين، وانتقال هذه المسؤولية إلى تجمع المصنعين، فإنّ سوق السيارات، سنة**2019**، سيواجه أزمات كثيرة، وسيشهد تراجعاً في الإنتاج، أمّا في حال قرر رفع الإنتاج فانه سيكون على حساب النوعية. وعليه لا يمكن توقع إنتاج سيارات رخصية وبنوعية عالية[1].

ثالثاً/ قطاع البيتروكيماويات:

في الوقت الذي بدأت فيه إيران تكتوي بنيران العقوبات الأميركية على قطاعها النفطي، وتشعر بوجود تهديد مباشر على بقاء النظام فيها، بعد أن أعلن المسؤولون الإيرانيون مرات عديدة أنّ هذه العقوبات لن يكون لها

[1] حسن فحص، "صناعة السيارات في إيران بين انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار واقتصار الطلب على طبقة صغيرة"، **القدس العربي**، 20 افريل 2019.

أي تأثير يُذكر، وأنّ الولايات المتحدة غير قادرة على تصفير صادرات النفط الإيراني، التي ستستمر فوق مستوى **المليون برميل** يومياً، تصر طهران على إتباع نفس نهج المكابرة في تعاملها وردودها على العقوبات الأميركية الجديدة على قطاع صناعات البتروكيماويات الذي يُعتبر ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية الإيرانية بعد النفط، لـ تؤكد أنّ العقوبات الجديدة لن تؤثر على هذا القطاع، بينما تؤكد تقارير المختصين أنّ هذه العقوبات سوف تترك تأثيراً سلبياً كبيراً على العوائد المالية لهذا القطاع بالنسبة لإيران، ما سينعكس سلباً على الصين والهند أيضاً، باعتبارهما أكبر مستوردي الصناعات البتروكيماوية الإيرانية، الأمر الذي سيدفعهما إلى البحث عن أسواق أخرى غير إيران.

في إطار انتهاجها سياسة "**الضغوط القصوى**"، وكخطوة مهمة لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات جديدة، وُصفت بـــ الصارمة، على **39** شركة ومؤسسة تتبع لأكبر شركة بتروكيماويات قابضة في إيران، والتي تنتج **40%** من الطاقة البتروكيماوية في إيران، وتؤمن **50%** من صادرات البتروكيماويات الإيرانية بقيمة **22 مليار دولار**، وذلك لتورطها بتقديم الدعم المباشر للحرس الثوري ومؤسساته المصنفة "**إرهابية**" أين أكد وزير الخزانة الأميركي "**ستيفن منوتشين**" أنّ واشنطن بـــ استهداف هذه الشبكة، تعتزم قطع التمويل عن عناصر رئيسية من قطاع البتروكيماويات الإيراني التي تُقدم الدعم المالي للحرس الثوري لزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيداً على ذلك قال وزير الخارجية الأمريكي "**مايك بومبيو**" أنّ الولايات المتحدة ستحرم النظام الإيراني من الأموال التي يحتاجها لزعزعة استقرار الشرق الأوسط[1].

في الحقيقة، وبعيداً عن القضايا السياسية، فإنّ العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية ستؤثر بشكل كبير على هذا القطاع، ووفقاً للمدير التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيماويات "**بهزاد محمدي**" ربحت إيران منه في السنة الماضية نحو **12 مليار دولار** من صادرات المنتجات البتروكيماوية. على أقل الاحتمالات، فإنّ هذه العقوبات سوف تحرم إيران بداية نحو **3.5 مليار دولار** من عوائد الصادرات غير النفطية في إيران، وستنخفض حصة الصادرات البتروكيماوية بشدة، فحصة شركة الخليج القابضة من مجموع إنتاج وتصدير البتروكيماويات في إيران تقارب **40%** إلى **50%**، وهذا يُوضح غاية البيت الأبيض من هذه الضغوطات الجديدة، كما تكمن أهمية هذه الشركة في أنّ الحكومة الإيرانية قد أوكلت لها إدارة حصتها في جميع الشركات الأخرى، وبعبارة أخرى فإنّ المنتجات البتروكيماوية

---

[1] فارسي، "**مدى تأثير العقوبات الأمريكية الجديدة على قطاع البيتروكيماويات في إيران**"، مركز المزمات للدراسات والبحوث، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/07.

تُشكل ثُلث الصادرات غير النفطية، ونصف هذا المبلغ تُسيطر عليه شركة الخليج القابضة المستهدفة من العقوبات الأميركية الجديدة، كما ستشكل العقوبات الأميركية صداعاً مزمناً لمشتري الصناعات البتروكيماية من إيران، وستخلق عوائق وتحديات كبيرة أمام شرائهم لهذه السلع من إيران، ما يدفعهم إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر أماناً. فضلاً عن أنّ قطاع البتروكيماويات في إيران يعاني من فساد إداري ومالي منظم كشفت عنه قضية تورط المدير التنفيذي السابق للشركة التجارية للبتروكيماويات "**رضا حمزه لو**" و**13** متهماً آخرين في قضايا فساد مالي بـــ مبلغ قدره **6 مليارات** و**656 مليون يورو** في مجال البتروكيماويات، ما يعني أنّ عوائد هذا القطاع المالية يذهب نصفها فساداً بـــ هدف شراء الولاءات، والنصف الآخر لتمويل أنشطة الحرس الثوري وفيلق القدس الإرهابية في المنطقة.

أمّا فيما يخص الرد الإيراني على ذلك، جاء كعادته منتهجاً أسلوب المكابرة في التقليل من أهمية هذه العقوبات، إذ اعتبر رئيس الشركة الوطنية لصناعات البتروكيماويات "**بهزاد محمدي**" أنّ قطاع البتروكيماويات ليس قابلاً للحظر، وكان أمين عام اتحاد مقاولي البتروكيمياويات "**أحمد مهدوي أبهر**" قد أعلن سابقاً أنّ المنتجات البتروكيمياوية غير قابلة للحظر عكس النفط، وأنّ صادراتها لم تتوقف في أحلك الظروف، وسارع الإعلام الإيراني إلى الترويج لعدم تأثير هذه العقوبات على ثاني أهم القطاعات الاقتصادية الإيرانية [1].

الفرع الرابع: قطاع الخدمات المالية الإيرانية:

انخفض سعر صرف الريال الإيراني بشدة منذ تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية الحزمة الأولى من العقوبات على إيران في **أوت 2018**، إذ تراجعت العملة في السوق غير الرسمية لأكثر من **150 ألف** ريال مقابل الدولار الأمريكي مقابل قيمتها البالغة نحو **106 ألف** ريال في بداية **أوت 2018**، ولتزيد في الوقت نفسه الفجوة مع السوق الرسمية، حيث تصل قيمتها حاليًا إلى نحو **42 ألف** ريال مقابل الدولار الواحد. ومن المقرر أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على كافة المعاملات المالية والتجارية لإيران بما فيها النفط، ففي إطار الحزمة الأولى من العقوبات، فرضت وزارة الخزانة عقوبات على تجارة إيران للمعادن والذهب وشراء الدولار وإصدار أو تسهيل إصدار الديون السيادية بجانب عقوبات أخرى على قطاع السيارات. أمّا في **نوفمبر 2018**، فقد شملت العقوبات موانئ الشحن الإيرانية بما فيها شركة الشحن الملاحية، إلى جانب بعض الشركات النفطية، وهي شركة النفط الوطنية وشركة ناقلات إيران وشركة نفط إيران للتجارة، إلى جانب منع المؤسسات المالية الأجنبية من تقديم الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية

[1] **المرجع نفسه.**

للمؤسسات الإيرانية كافة. وعلى ضوء هذه العقوبات، يتوقع أن يتضرر الاقتصاد الإيراني بشدة في الفترة المقبلة، ويتزامن ذلك مع انسحاب الشركات الأجنبية من مشروعاتها بـــ السوق الإيرانية. ومن المرجح أيضًا أن تنخفض صادرات إيران النفطية لأقل من **مليون برميل** يوميًا مقابل نحو **2.5 مليون** برميل، وهو ما يعني فقدانها لجزء كبير من المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، على نحو سيؤدي بلا شك إلى مزيد من تدهور العملة الإيرانية.

هذا ما سيدفع إيران، على الأرجح، إلى إعادة بناء شبكتها المالية الخفية التي وفرت لها موارد من النقد الأجنبي لتمويل الاستيراد ومواصلة نشاطها بـ الشرق الأوسط، سواء من خلال شبكات تهريب النقد عبر الحدود أو على متن الرحلات الجوية، أو الشركات الوهمية، أو عبر شبكات مصرفية، إلى جانب احتمال استخدام العملات الإليكترونية. ورغم هذا وذاك فانّ أهمية هذه الشبكات للاقتصاد الإيراني، لن تُجنب العملة الإيرانية الضغوط المستمرة التي ستتعرض لها في الفترة المقبلة[1].

الفرع الخامس/ قطاع الزراعة:

يرى الخبير الاقتصادي ورجل الأعمال الكويتي، "**علي عبّاس النقي**"، أنّ العقوبات الجديدة "**تقصّ الأجنحة الاقتصادية لـ النظام**" الإيراني متوقعاً أن يكون قطاع المواد الغذائية، وتحديداً المنتجات الزراعية، التي تُعد من أهم الصادرات الإيرانية بعد النفط والغاز والبتروكيماويات، هو القطاع المقبل المستهدف بـ العقوبات الأميركية. وأوضح أنه على الرغم من عدم وجود بوادر حتى الآن على اتّجاه أميركي لفرض حصار على المواد الغذائية، إلاّ أنه غير مُستبعد، خصوصاً أنّ واشنطن تشنّ حرباً اقتصادية كاملة على النظام، واعتبر أنه إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على فرض حصار على المواد الغذائية الإيرانية فستكون نتائجه مؤلمة جداً، لأن منتجات كالزعفران والفستق والمكسرات وغيرها، تمتاز إيران بـ صدارة عالمية في إنتاجها وتصديرها، كما توقع تواصل موجة العقوبات حتى تعود طهران إلى طاولة المفاوضات بشروط أميركية تتجاوز موضوع التعامل مع الطموحات الإيرانية النووية، لتفتح جميع ملفات النظام[2].

الفرع السادس/ قطاع الصلب:

لدى إيران صناعات تعدينية قوية تشمل بـ الأساس الحديد والنحاس إلى جانب الألومنيوم، ويُدير معظمها الشركات الحكومية أو شبه الحكومية. وخلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية الإيرانية الماضية

---

[1] **"تجارب الماضي: آليات إيران لبناء شبكات توفير النقد الأجنبي بعد العقوبات"**، Future for Advenced Reaserch and Studies، موقع: https://futureuae.com، 2019/07/09.

[2] كفاية اولير، "واشنطن تقص أجنحة النظام الإيراني باستهداف اكبر شركاته للبتروكيماويات"، **INDEPENDENT عربية**، 11 جوان 2019.

"**مارس 2018/جانفي 2019**"، تجاوز إجمالي المنتجات المعدنية في إيران نحو **65 مليون طن**، إذ قامت بـــ تصدير **8 ملايين طن** منها أي أقل من **12%** من إجمالي الإنتاج. في العادة، يأتي الصلب على قائمة الصادرات المعدنية بما يتجاوز **7.5 مليون طن** وبـــ قيمة **3.9 مليار دولار**، يليه النحاس بـــ **138. ألف طن** بما يقرب من **700 مليون دولار**، وغيرهما من المعادن التي تبلغ قيمتها الإجمالية **5 مليار دولار**، حيث تُشكل معًا نحو **11%** من الصادرات غير النفطية أو حوالي **5%** من إجمالي صادراتها للعالم.

إلاّ أنّ جولة العقوبات الأمريكية الجديدة تفرض على قطاع التعدين الإيراني تجليات اقتصادية عديدة وهي كالتالي:

ـ حرمان إيران من عائدات صادرات تقدر بـ **5 مليار دولار**. وعلى الرغم من أنها لا تُمثل رقمًا كبيرًا قياسًا بـــ الخسارة المتوقعة لصادرات النفط بقيمة **50 مليار دولار**، وفقًا لبعض التقديرات، إلاّ أنها ستؤدي على أية حال إلى زيادة الضغوط المالية عليها. وربما تكون الشركات الحكومة أكثر المتضررين من هذه الخطوة، حيث أن أكبر ثلاث شركات منتجة للصلب في البلاد مملوكة للدولة وتنتج معًا أكثر من **50%** من الحديد والصلب، فيما تُعتبر صناعة الألومنيوم مملوكة بشكل شبه كامل للدولة، مع العلم بأنّ الحرس الثوري لديه بعض الحصص في شركات الألومنيوم، بما يعني أنه هو الآخر سيُحرم من دخل إضافي بسبب العقوبات[1].

ـ إبطاء برنامج إيران للتوسع في الصناعات المعدنية، حيث كان لدى الأخيرة طموح في أن تصبح سادس أكبر منتج للصلب في العالم ومضاعفة الطاقة الإنتاجية من **30 مليون طن** إلى **55 مليون** بحلول سنة **2025**. فيما كان من المقرر خلال هذا العام تشغيل بعض مصاهر الألومنيوم الجديدة، والتي من المفترض أن تُضيف **300 ألف طن** منه. وعليه، يمكن القول أنّ حظر الصادرات الإيرانية من المنتجات المعدنية سيدفع طهران إلى خفض طاقتها التشغيلية وغلق بعض خطوط الإنتاج الجديدة والقديمة وتسريح عدد ليس بقليل من العمالة في هذا القطاع، فيما لم تتمكن من استيراد المواد الخام اللازمة للصناعات المعدنية بسبب العقوبات الجديدة أو العقوبات المالية والمصرفية المفروضة عليها.

ـ توسيع نطاق الضغوط على القطاعات الأخرى، حيث من المتوقع أن ينتقل أثر هذه العقوبات إلى الصناعات الأخرى مثل السيارات أو حتى الصناعات العسكرية، التي لن تتمكن من الحصول على احتياجاتها من المنتجات المعدنية بسبب صعوبات الاستيراد من الأسواق الدولية أو ركود القطاع

---

[1] **ضغوط إضافية: لماذا فرضت واشنطن عقوبات على قطاع التعدين الإيراني؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/07/10.

المحلي. في العادة، كانت إيران تحصل على احتياجاتها من المواد الخام اللازمة للقطاع من دول خارج المنطقة على غرار الصين وكوريا الجنوبية وكازاخستان وروسيا.

ـ تضييق الخناق على الاقتصاد الإيراني، حيث أنّ هذه الخطوة تأتي بعد أن ألغت الإدارة الأمريكية، في **2 ماي** الماضي، الإعفاءات الممنوحة لثماني دول لمواصلة شراء النفط الإيراني بهدف حرمان إيران من إيرادات نفطية حيوية تبلغ قيمتها نحو **50 مليار دولار** سنويًا، الأمر الذي سيؤدي إلى تصاعد حدة المشكلات الاقتصادية مثل تدهور قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم واتساع عجز الموازنة العامة.

ـ تعرُض الأسواق المستوردة للمنتجات المعدنية الإيرانية لمشكلة مؤقتة بانقطاع الإمدادات لحين استبدالها بـ منتجات من أسواق أخرى[1].

بناءا على ما تقدم فان الخبير الاقتصادي الإيراني، "**علي سر زعيم**"، لا يقلّل من تأثير العقوبات، إلاّ أنه يرى أنها لن تكون أكثر مما فعلته الولايات المتحدة الأميركية في السابق، ويُؤكد على قدرة إيران على التعامل مع هذه الأزمة وإدامة تصدير نفطها على الرغم من التهديد الأميركي بمنع ذلك، وأنها قامت بـــ سلسلة إجراءات لضبط إيقاع الاقتصاد الإيراني بما يتواءم مع تحديات هذه المرحلة. كما يُشير خبراء اقتصاديون إلى عدم وقوعها تحت عبء الدين الخارجي، وصلابة وتماسك الجبهة الداخلية كعوامل تساعد إيران على تحمل العقوبات.

في حقيقة الأمر يبدو أنّ مشاكل الاقتصاد الإيراني لا ترجع إلى العقوبات الأميركية فقط بل يمكن الإشارة إلى ضعف الإدارة، لدرجة أنه ووفقًا للخبير الاقتصادي، "**أمير رضا حسني**"، وبـــ الاستناد إلى تقرير لمركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى، فإنّ **35%** فقط من المشكلات الاقتصادية التي شهدتها إيران في السنوات الأخيرة كانت نتيجة للعقوبات الدولية، في حين أنّ **65%** منها بسبب المشاكل الداخلية والضعف الإداري [2].

بما أنّ الاقتصاد الإيراني لا يزال معتمدًا بصورة كبيرة على عائدات النفط، فإنّ أهم تأثير للعقوبات سيكون على انخفاض عائدات النفط وانخفاض صادرات المنتجات ذات الصلة بـــ هذا القطاع.

كلنا يعلم أنّ السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة بمعنى أنّ ما يُؤثر على الجانب الاقتصادي سيُؤثر حتماً على الجانب السياسي وكذلك الجانب الاجتماعي وهو ما سنتطرق إليه من خلال المحور الثاني.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] فاطمة الصمادي، "**هل تحقق العقوبات على إيران ما يريده ترامب**"، مركز الجزيرة للدراسات، موقع: http://studies.aljazeera.net، 2019/07/08.

المحور الثاني: ابرز التجليات على التنمية السياسية والاجتماعية

أولاً/ التأثير على المستوى السياسي:

أدى انهيار الاقتصاد إلى ثورة عدد من النخب الإيرانية ورجال الدين على الفريق الاقتصادي لـــ "**حسن روحاني**" والمطالبة بـــ تغييره، بل وتوجيه النقد إلى روحاني نفسه وطلب سماع شهادته في البرلمان الإيراني بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية. من الواضح أنّ الوضع السياسي في الجمهورية الإسلامية فقَدَ استقراره بشكل كامل خلال الفترة الماضية، فظهرت فجوة بين النخبة الحاكمة في البلاد وبين الشعب الإيراني بشكل زائد، خاصة بعد عودة العقوبات. هذه العقوبات التي لم تضع الرئيس "**حسن روحاني**" وفريقه في خطر وحسب، بل جعلته على استعداد للحوار مع الغرب، فالضعف السياسي المتزايد للرئيس "**حسن روحاني**" وحكومته سمح لخصومهم من المتطرفين والمؤيدين المتشددين في إيران، بـــ تعزيز مواقفهم ولعب دور مهم في السياسة الداخلية وأيضًا الخارجية.

هذا الضعف السياسي أدى إلى ظهور مطالب تلوح في الأفق بعزل "**حسن روحاني**"، فالبرغم من تأييد خامنئي لهذا الأخير، وهذا التأييد بسبب الخوف من الانفجار السياسي الداخلي، لكن الأوضاع كانت واضحة أمام الجميع والدالة كلها على فشله. ومع ذلك، وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن لسياسات روحاني (الداخلية والخارجية)، تحت تأثير ضغط المعارضة، أن تتغير على الإطلاق في اتجاه الإصلاح والتحرير. إلاّ انه الآن يحتاج إلى إصلاحات اقتصادية طارئة وإلاّ فسوف يجد نفسه أمام طوفان كبير، سواء من المتشددين في إيران، الذين ينتظرون العودة بقوة للساحة الإيرانية، أو من الشعب الإيراني الذي ضاق ذرعًا بنظام لا يهتم لأمره.

ثانياً/ التأثير على المستوى الاجتماعي:

أثر انهيار الاقتصاد الإيراني على المجتمع والشعب بشكل كبير، فقد أثر على معدل التحضر، ومعدل الإيجارات في العقارات، ونصيب الفرد من الدخل، والضريبة على السكن، ومعدل البطالة، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي في الإسكان. وأظهرت النتائج أنّ الانهيار الذي شهدته البلاد أدى إلى تهميش المواطن الإيراني أكثر ممّا كان عليه الأمر من قبل، فتراجعت مستويات معيشة المواطن، كما تراجعت القوة الشرائية لعمال البلاد ومالكي العقارات بـــ نسبة**72%**. يبدو أنه لا توجد بارقة أمل تلوح في الأفق، فيتوقع الخبراء زيادة أسعار المساكن وأسعار العملات والذهب، وسيزداد المواطنون فقرًا، وستعاني الطبقات الدنيا والوسطى أكثر من غيرها. فوفقًا للنتائج الأولى بعد فرض العقوبات خلال السنتين الماضيتين والحالي من السنة الإيرانية، نزل أكثر من **3 ملايين** مواطن من الطبقة الوسطى إلى خط الفقر المطلق، وهؤلاء الذين لم

يتمكنوا من الحفاظ على وضعهم في زخم العقوبات. إنّ البطالة هي أحد الأسباب الرئيسية للفقر في المجتمع، وهذا الفقر بحد ذاته سيُؤدي إلى أشكال مختلفة من انعدام الأمن، الأمر الذي يترتب عليه عدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن نمو الجرائم، وخفض تكلفة الاستثمار، وسيزداد هذا الأمر بـــ انهيار الاقتصاد بشكل كامل. كما إنّ الانخفاض الحاد في القوة الشرائية للناس بسبب ارتفاع سعر العملة، يعني ضعف العملة الوطنية، سيكون هذا الأمر من العوامل الرئيسية في الاضطرابات اللاحقة في البلاد.[1].

في السياق ذاته، سلطت صحيفة "**قانون الإيرانية**" ووكالة أنباء "**إيلنا**"، الضوء على مستوى المعيشة المتردي حاليًا في إيران، الذي يتناقض مع معدلات الرواتب التي يتلقاها الإيرانيون. وتُعتبر تلك القضية واحدة من القضايا الرئيسية في الأيام الأخيرة، حيث حاول النظام الإيراني زيادة رواتب وأجور العمال الإيرانيين، إلاّ أنّ الأمر قُوبل بـــ معارضة شديدة؛ لأن هذا الإجراء يترتب عليه زيادة في السيولة وارتفاع معدل التضخم في البلاد. فخلال الأشهر الأخيرة، ومع تفاقم الأزمة والتقلبات في الأسواق، خاصة أسواق العملات والصرف، أثر الارتفاع الحاد في الأسعار والتضخم على الاقتصاد وسبل العيش للشعب، وهو ما حدا بالحكومة إلى الإعلان عن توفير حزمة دعم للمواطنين، واحدة منها كانت زيادة في الرواتب.

هذا وقد حذر الخبراء مرارًا وتكرارًا من آثار وعواقب تقلبات أسعار الصرف وتأثيراتها السلبية على سبل عيش العمال والفئات الدنيا من المجتمع، وطالب الكثير من الهيئات العمالية في إيران بـــ العمل على زيادة الرواتب خلال الفترة المقبلة.

كما كشفت الصحيفة ذاتها عن عجز كبير في عدد من الأدوية في إيران، خلال الفترة الماضية، في الوقت الذي تم فيه رفع الدعم الحكومي والتأمينات على الأدوية الأجنبية المماثلة لتلك الموجودة في السوق الداخلية، ما وضع عبئًا مضاعفًا على المرضى. إنّ البلاد تُعاني من نقصٍ حاد في الأدوية ووصل عدد الأدوية غير الموجودة في إيران إلى **80 دواء**. كما أنّ صناعة الأدوية والمعدات الطبية تواجه ديونًا تبلغ حوالي **7** أو **8 تريليونات تومان**، وقد تم رفع التأمينات عن العقاقير المستوردة التي تشبه تلك الموجودة في الداخل، ما يزيد العبء على المريض الذي لا يستطيع أن يتحمّل تكلفة أسعار الأدوية. ووفقًا للتقرير، تم استدعاء رئيس لجنة الاستشارات الإسلامية لاتخاذ بعض القرارات بـــ شأن القضايا المتعلقة بتوريد الأدوية، خلال الفترة الماضية من أجل مواجهة هذا العجز الشديد. إضافة إلى ذلك فقد شارت تقارير أبرزتها

---

[1] عمر رأفت، "**تدهور الاقتصاد الإيراني وتأثيره على الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران**"، مركز دراسات دور أنتاش، موقع: https://www.dusc.org، 2019/09/20.

وسائل الإعلام الإيرانية إلى أنه يجب تخصيص العملة الأجنبية في الوقت المناسب وفي الجانب الصحي، وهو أكبر التحديات التي تُواجه النظام خلال الفترة القادمة[1].

⬅ ما يمكن أن نستخلصه هو أنّ العقوبات كان لها تأثير كبير على الرفاه الاجتماعي للشعب الإيراني ماديًّا ونفسيًّا، حيث ازداد الشعور بـــ الحرمان النسبي من قبل الناس، وتراجع الشعور بـــ السعادة والشعور بـــالرضا عن الحياة، وتزايد القلق بـــ شأن المستقبل والأمن الوظيفي والوضع المالي. وإذا كان الغرض من العقوبات هو الضغط على الشعب الإيراني فقد تحقق هذا الهدف.

المحور الثالث: تجليات العقوبات على قطاع التسلح الإيراني

قامت إيران، بـــ نظام حكمها الذي يعد من أكثر الأنظمة العالمية خطراً، وبسرعة، بدعم برنامجها النووي، كما نشرت الصواريخ البالستية ذات المدى الذي يتجاوز **2000 كيلومتر**، ممّا يضع العشرات من الدول، بما فيها إسرائيل وأجزاء كبيرة من جنوب أوروبا في مرمى النيران الإيرانية. ومن واجب المجتمع الدولي إلقاء المسؤولية على إيران عن ممارساتها العدوانية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمنعها من التقدم نحو تحقيق طموحاتها النووية قبل أن تكون الفرصة قد فاتت. وتقوم الولايات المتحدة بـ قيادة هذا المسعى، ومن أمثلة ذلك كونها قد انسحبت مؤخرا من "**الصفقة الإيرانية الخاطئة**"، وأعادت فرض العقوبات على النظام الإيراني. وسوف تستمر إسرائيل في التعاون مع المجتمع الدولي لضمان ألّا تصبح إيران النووية حقيقة واقعة، خاصة وأن هناك توقعات للكثير من الخبراء بأنّ إيران بعد سنة واحدة عن إنتاج وقود نووي يكفي لصنع سلاح نووي، فيما يرى آخرون أنّ إيران لا تبعد سوى ثمانية أشهر عن تحقيق الشروط المطلوبة، وبكلمة أبسط إنّ المجتمع الدولي له حيز ضيق من الزمان لضمان عدم امتلاك إيران للقدرات النووية[2].

هذا ما جعل البرنامج النووي الإيراني مصدر انشغال للمجتمع الدولي، إذ تجدر الإشارة إلى أنّ إيران قد وقعت سنة **1968** معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصادقت عليها سنة **1970**، فكان ذلك التزاماً منها بعدم تطوير أسلحة نووية. غير أنه اعتباراً من سنة **2002**، أصبح البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق للمجتمع الدولي، بعد اكتشاف وجود موقعين سريين، "**نطنز وأراك**". وعليه فان برنامجها حول الحصول على السلاح النووي يتمحور وفق طريقتين هما:

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] "**ما الخطر الكامن في امتلاك إيران لسلاح نووي**"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، موقع: https://mfa.gov.il، 2019/07/18.

استعمال اليورانيوم: تقتضي صناعة السلاح النووي استعمال اليورانيوم العالي التخصيب بـ الإضافة إلى منشأة "**نطنز**"، فقد أنشأت إيران منشأة ثانية سراً في "**فوردو**"، تم الكشف عنها سنة **2009**. كما تُطور إيران نماذج مختلفة لأجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. إذ تقوم بـ تخصيبه في يومنا هذا بمستويات تتوافق مع الاستعمال للأغراض المدنية، لكن قدراتها قد تتطور إلى درجة إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب.

استعمال البلوتونيوم: يحتاج السلاح النووي عدة كيلوغرامات من البلوتونيوم أين تقوم إيران بـ بناء مفاعل للبحوث في "**أراك**" يعمل بـ الماء الثقيل، قد يملك القدرة على إنتاج كمية كافية من البلوتونيوم لصنع قنبلة نووية في غضون سنة واحدة[1].

وعلى هذا الأساس فقد طالب تقرير صادر من مشروع "**ويسكونسن الأمريكي**" للحد من الأسلحة النووية، إدارة الرئيس "**دونالد ترمب**" بـ التحرك لردع الصواريخ الباليستية الإيرانية التي تستخدم كسلاح إرهابي في المنطقة.

وضع مجموعة من الخبراء والمختصين خارطة طريق لوقف التهديد الإيراني عبر **8** خطوات مهمة، تستلزم استخدام أحدث التقنيات والمصادر العلمية المفتوحة لـ مراقبة البرنامج النووي الإيراني، وخنق محاولات نظام الملالي لتطويره، من خلال عملية رصد شاملة لا تسمح لهم أن يفعلوا شيئاً من خلف ظهر العالم.

ولفت التقرير الذي يشتمل على مجموعة من الأسرار المهمة إلى أنّ إيران اختارت الصواريخ الباليستية كأسلوب مفضل في نقل الأسلحة النووية، وستسعى لاستخدامها في حروبها التقليدية، الأمر الذي يستلزم ردع ذلك بقوة ودون تهاون.

جمع مشروع "**ويسكونسن الامريكي**" في **جوان 2018** فريقاً مكوناً من لجنة من الخبراء والباحثين لمناقشة كيفية دعم الأدوات والبيانات المفتوحة المصدر للجهود الأمريكية والجهود المتعددة الأطراف لتقييد برنامج إيران الصاروخي، سواء من خلال العقوبات أو اتفاق نهائي. كما ناقش هذا التقرير الحد من الأسلحة النووية، ودور المصادر المفتوحة في تقييد برنامج الصواريخ الإيرانية، إلى أنّ المراقبة والتحقق أمران أساسيان في تنفيذ العقوبات وأي اتفاق رسمي مع إيران، وشدد على أنّ عملية المراقبة والتحقق تستلزم توفير الأدوات وبيانات المصدر المفتوح، مثل التعلم الآلي، وتقنيات الاستشعار عن بعد، وبيانات التجارة والشركات والأدوات والبيانات، التي يُشار إليها مجتمعة بـ اسم "**الوسائل التقنية العامة**"، تسمح لعدد أكبر من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، بـ المساهمة في جهود المراقبة والتحقق[2].

---

[1] "**فهم الاتفاق النووي مع إيران في عشر دقائق**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2019/07/18.

[2] أماني يماني، "8 خطوات لردع صواريخ إيران الباليستية"، **مكة المكرمة**، 09 مارس 2019.

انطلاقاً مما سبق ثمة أزمةً ثلاثية تكتسح الجمهوريةَ الإسلامية، مغطّية الأبعادَ الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية التي حفّزت جميعُها وبشكل مترابط بروز احتجاجات مستمرّة منذ قبل ثورة سنة **2018/2017**. انطلاقاً، من أنّ إيران تُعاني بُؤساً اجتماعياً اقتصادياً، إذ يعيش نصف سكّان البلاد قُرب خطّ الفقر ويقطن قُرابة ثلث سكّان المدن الأحياءَ الفقيرة وتُسجّل البلاد أحد أعلى معدّلات بطالة الشباب في العالم. مروراً، بـــ مواجهتا جموداً سياسياً لا سابق له من خلال التشكيك بشدّة بـــ شرعيّة النظام بكامله. وصولاً إلى أنّ إيران تُعاني من كارثةً بيئيةً تسبّبت هي بمعظمها. فتبعاً لسلطات الأمم المتّحدة وإيران، إذا استمرّت التوجّهات الجارية، ستصبح نصف محافظات البلاد غير صالحة للسكن في غضون **15** إلى **20** سنة، وبـــ حلول سنة **2050**، قد تتحوّل البلاد إلى صحراء. إذ تُشكّل هذه الكارثة البيئية، بما فيها نقص الماء، تهديداً على الأمن الوطني الإيراني[1].

وعليه ستستمرّ هذه الأزمة الثلاثية، نظراً إلى احتمال بقاء أسبابها الكامنة ثابتة أو تفاقمها. ويتّصف هذا العهدُ الجديد من تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمرحلةٍ من الاضطراب وعدم الاستقرار المحتمل. الأهمّ من ذلك أنه بسبب غياب الحلول البديلة، من الممكن أن تُمهّد هذه الأزمة الطريق أمام مفاوضات إيرانية مع الولايات المتّحدة وتزيد في الوقت عينه من اعتماد طهران على القوى العظمى، بما فيها روسيا وأوروبا.

[1] علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/07/20.

المبحث الرابع : إدارة الأزمة التنموية في ايران

Managing Development Crisis In Iran

د. حمدان أو عمران

Hamdan Abu Omean

دكتوراه : العلوم السياسية والعلاقات الدولية

PhD: Political Science and International Relations

hamdanimran2018@gmail.com

تقديم

يتطرق هذا المبحث إلى عرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالأزمة التنموية الإيرانية وآليات وسبل الوقاية والخروج من الأزمة من خلال بناء الاقتصاد الوطني المقاوم والمرن الذي يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية وخاصة في ظل تشديد العقوبات الأمريكية على إيران، مما أثر على المقدرات الوطنية الإيرانية بشكل ساهم إلى تغيرات في الانماط والأساليب الإدراية والتى انعكست على السياسات الداخلية والخارجية للنظام الايراني الحاكم بهدف تقليل الأضرار المترتبة على تلك العقوبات.

أولاً– مفهوم وطرق ادارة الأزمة:

يُعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمعات المعاصرة؛ فهي تمسُ بشكل أو بآخر نواحي الحياة كافة، سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الفكري. والأزمات بشكل عام تبدأ بالفرد مرورًا بالأزمات التي تمر بها المجتمعات والحكومات والمؤسسات وانتهاء بالأزمات الدولية، حتى صار يُطلق على عصرنا هذا بـ "عصر الأزمات"[1]. ولاشك أن الأزمات التي تمر بها الدولة تقف عائقاً أمام التنمية بمختلف أوجهها، مما يتطلب من صانعي القرار في الدولة وضعَ الخُطط المناسبة، والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه الأزمات.

- **مفهوم ادارة الأزمة:**

عرَّف **(milburn)** إدارة الأزمات بأنها: التعامل الفعّال مع جانبي الأزمة السلبي والإيجابي بهدف تقليل المخاطرة والأضرار المحتملة واغتنام الفرص لتعزيز الإيجابية[2]. أما إدارة الأزمات التنموية فقد عرفها **(Mitroff)** بأنها "سلسلة النشاطات المساهمة في اكتشاف الأزمة أو منعها أو التحضير لها أو منع انتشارها والتغليب على مخرجاتها وإعادة الوضع للسابق بل وأفضل، والتعلم منها"[3]. إن العلاقة المتبادلة بين

---

[1] منهج القرآن الكريم في ادارة مختلف الأزمات، محمد بولقصاع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 2.

[2] ادارة الأزمات والكوارث، عبد الكريم أحمد جميل، ط1، 2016م، الجنادية للنشر والتوزيع ، ص 12

[3] Lan I. Mitroff , "crisis management and environmentalism: A natural fit " , California Management Review , Vol.36,No.2,winter 1994,p102

السياسة والاقتصاد، تحتم الكشف عن طبيعة العلاقة بين الممارسة السياسية وبين التنمية بمفهومها الواسع، ولأن الأزمة التنموية في إيران مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، فإن ذلك يمنحها بعدًا دوليًا، يحولها إلى أزمة دولية، أي إن الحديث عن الأزمة التنموية في إيران يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطورات العلاقات بين إيران وعلاقاتها الخارجية، وعليه أصحبت الأزمة التنموية أزمة دولية تُحدد ملامحها وطبيعتها ومستقبلها الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الأطراف الدولية ذات الصلة.

- **مفهوم الأزمة الدولية:**

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة الدولية، بتعدد آراء الباحثين والمهتمين وكذلك بتعدد المدارس الفكرية ذات الاهتمام، فقد عرفها الدكتور ربيع حامد بأنها:"مجموعة من الأحداث التي تتطور بصورة متتالية مما يرفع مستوى التأثيرات الاختلالية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الأنظمة الدولية الفرعية المنبثقة عنه، وذلك على نحو غير طبيعي بما يرفع من احتمال انفجار الموقف بأية درجة من درجات العنف"[1]. أما مايكل بريتشر فعرّفَ الأزمة الدولية بأنها: تدهور خطير في العلاقات بين دولتين وأكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف، وهذا التدهور يخلق لدى صنّاع القرار إدراكًا للتهديدِ الخارجي للقيم وللأهداف الرئيسية لسياساتهم الخارجية، ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري، كما يزيد من إدراكهم لضغوط الوقت المحدود المتاح للاستجابة لذلك والرد عليه"[2]. وهناك من ينظر إلى الأزمة في السياسة الدولية باعتبارها "محاولة لموازنة المجابهات أو المنازعات بقصد الحفاظ على المصالح المشتركة دون اللجوء للحرب"[3].

- **وسائل إدارة الأزمات الدولية:**

تنوعت أساليب إدارة الأزمات الدولية منها الدبلوماسية مثل: المفاوضات، والمساعي الحميدة، والتوافق بين الدول، وعرض المنازعات على المنظمات الإقليمية والدولية، وأساليب قانونية: مثل التحكيم الدولي والقضاء الدولي، أما الأساليب والوسائل القهرية، فتكون على شكل من أشكال الضغوطات الاقتصادية كالحظر والحصار والمقاطعة وتجميد الأموال أو حجزها في الخارج، وصولاً إلى الوسائل غير الدبلوماسية كاللجوء إلى القوة كخيار أخير.

---

[1] ربيع حامد، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974م، ص 78.

2عبد الفتاح عفيفي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013، ص15.

[33] محمد صدام جبر، ص 68 المعلومات وأهميتها في ادارة الأزمات ، المجلى العربية للمعلومات، تونس، المجلد التاسع، العدد الأول، 1998، ص68.

تؤدي المفاوضات دوراً مهمًا في إدارة الأزمات الدولية؛ خاصة في المجال النووي الذي يتطلب حكمةٌ بالغةٌ في سبيل حلها دون اللجوء للخيار العسكري، لما يترتب عليه من نتائج خطيرة وكارثية تلحق بأطراف الأزمة. ويعد النمو الاقتصادي والنفط والتكنولوجيا وامتلاك الأسلحة النووية وغير التقليدية، من المحددات الأساسية للمكانة الدولية والإقليمية، ولاشك أن امتلاك الدولة لهذه العناصر يؤدي دورًا كبيرًا في استراتيجية الردع وتؤثر في النسق العام لاستراتيجيات التفاوض التي تخوضها الدول ذات العلاقة.

ثانياً- اقتصاد المقاومة والممانعة:

نظرة على الاقتصاد الإيراني: يعد الاقتصاد القاعدة الأساسية والمرتكز الصلب التي تقوم عليه الدولة، وينعكس حجم الموارد والمقومات الاقتصادية حتمًا على قوة الدولة أو ضعفها، سواء على صعيد جبهتها الداخلية أو الخارجية، وكلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديًا كلما ارتفعت درجة تفاعلها في النظام الإقليمي والدولي، وتكون فرص التعاون والتحالف أكثر من احتمالات الدخول في سلوكيات صراعية، وبصفة عامة، تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مركزيًا في اختيارات الدولة وسلوكها الخارجي.

تأتي إيران في المرتبة الخامسة والأربعين على مستوى العالم من حيث التصدير، ففي عام 2016م، صدرت بـ 40.6 مليار دولار، واستوردت بـ 52.2 مليار دولار، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 418 مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد 19.9 ألف دولار، وتستورد إيران من الصين والإمارات العربية وتركيا وكوريا الجنوبية وألمانيا[1].

وفق آخر تقرير لمنظمة أوبك؛ فإن إيران تأتي في المرتبة الرابعة إنتاجاً للنفط بعد السعودية والعراق والإمارات، فقد بلغ إنتاجها في شهر مارس/آذار من عام 2019م، حوالي 2.7 مليون برميل يوميًا، يصّدر منها 1.7 مليون برميل. وتعد الصين أكبر مستوردي النفط الإيراني حيث بلغت **630000** برميل يوميًا، فيما بلغت الصادرات النفطية للهند حوالي **350000** برميل ، وتستورد كوريا الجنوبية من إيران **300000** برميل أيضا، بينما تصدر إيران لليابان **87000** برميل نفط يومياً.كما تعتبر إيران ثالث منتج للغاز في العالم 850 مليون متر مكعب ، ويعد تركيا والعراق أكبر مستوردي الغاز الإيراني[2] أما الاستثمارات في القطاع الخاص واستثمارات أجنبية في قطاع صناعة النفط والغاز فقد بلغت قرابة **20** مليار دولار[3].

---

[1] موقع الخليج أون لاين https://alkhaleejonline.ne

[2] تقرير قناة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2019/5/1م.

[3] تقرير مؤسسة الاستثمارات والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية
.https://www.investiniran.ir/ar/investmenguide/economicadvantagesofiran

وتُعَدّ إيرادات النفط أكبر الموارد المالية المكونة للاحتياطي الإيراني من العملات الأجنبية، ولذلك فإن نقص هذا المورد سيؤثر على التصنيف الائتماني لإيران وعلى سعر صرف العملات الأجنبية أمام التومان، الأمر الذي يقود إلى مزيد من الضغوط التضخُّمية، وارتفاع في تكاليف المعيشة اليومية. ولاشك أن اعتماد الاقتصاد الإيراني على عائدات النفط بالدرجة الأولى مع الأخذ بالاعتبار تنوع مصادر الإيرادات الأخرى، لا يمنح إيران ميزة تنافسية بين الاقتصاديات الإقليمية؛ بل يضعها تحت تأثير الدول الكبرى مما يخلق تحديات كبيرة أمام تمويل المشاريع التنموية.

ثالثاً– الأزمة التنموية في إيران في ضوء العلاقات الإيرانية الأمريكية:

هناك العديد من القضايا والملفات العالقة بين الإدارة الأمريكية وإيران، وهذه القضايا عززت الأزمة بين الطرفين، ومن أبرز هذه الملفات البرنامج النووي الإيراني والموقف من إسرائيل، والنفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية، وقضايا أخرى، فيما تعمل إيران على توسيع نفوذها الاقليمي، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية معتمدة في ذلك على جملة من المرتكزات العسكرية والجغرافية والاقتصادية والمذهبية الأيديولوجية، وبناء أذرع خارجية لتنفيذ الأجندة الإيرانية.

إن ثمة عوامل ساهمت في تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية – وهو نقطة الخلاف الرئيسة بين الولايات المتحدة وإيران– ومن أهمها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وعدم وجود مشروع عربي موحد ترك فراغاً استراتيجيًا عملت طهران على ملئه عبر استراتيجية مزدوجة تهدف إلى زعزعة الوجود العسكري الأمريكي من خلال دعم حركات المقاومة السنية والشيعية، وتوطيد علاقاتها بالنخبة الشيعية الحاكمة لتضمن تحكمها في المعادلة السياسية وتوجيه تفاعلاتها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية[1].

كما أسهم الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1 في عام 2015م في توقف إيران عن عملية تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات الدولية والإفراج عن أرصدتها المجمدة التي قدرت بعشرات المليارات، هذا إضافة إلى تحالف طهران مع عواصم دول كبرى ذات ثقل دولي مؤثر مثل موسكو وبكين، واستفادت إيران من الفراغ الإقليمي الذي تركته إدارة أوباما خلفها بعدما تراجعت المنطقة كأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية مما أتاح فرصة لكسر العزلة الدولية والعقوبات الدولية، وبالتالي حقق لها أيضا توازنًا في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة[2].

---

[1] أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص75.

[2] أحمد سيد أحمد، المرجع السابق نفسه، ص 76.

بعد وصول دونالد ترامب إلى الحكم حدث تغير مهم ولافت في السياسية الأمريكية تجاه إيران، وظهرت تجلياتها خلال استراتيجية جديدة انتهجتها الإدارة الأمريكية ضد إيران، ففي مايو أيار أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض سلسلة من العقوبات أشد صرامة من العقوبات السابقة التي كانت إدارة أوباما قد رفعتها في **2016**م، في المقابل اعتمدت إيران في ضوء هذه العقوبات وتلك السياسات التي استمرت لأكثر من عقدين- استراتيجيات متنوعة للخروج أو لمواجهة الأزمة الاقتصادية مثل اعتماد نظرية الاقتصاد المقاوم.

- **الاقتصاد المقاوم: هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية**

كما ذكرنا فإن النظام الإيراني يواجه عقوبات أمريكية قاسية تهدف إلى حصاره، وتجفيف موارده المالية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والمجتمعية عليه لإجباره على تغيير استراتيجياته السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، وربما تغيير سياساته فيما يتعلق بقوانين الاستثمار الأجنبية. وقد دفعت هذه التحديات صانع القرار في إيران إلى اتخاذ سلسلة خطوات وإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية، واتبعت طهران نظرية الاقتصاد المقاوم والممانع* – بمعنى التحول نحو الاقتصاد الإلزامي- واتخاذ جملة من التدابير طويلة الأمد، والتي تجعل الأولوية للإنتاج المحلي بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية، وكسر حاجز العقوبات والعزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، والتي أثرت على مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضًا على سياستها الخارجية، وفي هذا السياق قال مرشد الثورة علي خامنئي: "لقد اخترت أن يكون شعار هذا العام هو: "الاقتصاد المقاوم، تنفيذ وعمل"، فهذا السبيل طريق مستقيم وواضح في اتجاه ما نحتاج إليه، وينبغي ألا نتوقع أن يحل هذا الطريق كل مشاكلنا خلال عام واحد، ولكني واثق من أنه لو تم هذا التنفيذ والعمل من خلال الخطط، وقمنا به بشكل جيد، سوف نرى في أواخر هذا العام آثارا وعلامات"[(1)].

أما أسس هذا الاقتصاد تبعًا لرؤية خامنئي وتخص إيران نفسها، عبارة عن 10 عناصر ذكرها في خطبه هي على التوالي[(2)]:

---

*والاقتصاد المقاوم كمصطلح علمي هو :" طريقة للتعامل مع العقوبات ضد بلد أو منطقة في الحالات التي لا يسمح لها بالواردات والصادرات ، وهي إحدى النظريات الجديدة التي طرحها مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، كوسيلة أو حل الأزمة الاقتصادية التي تواجه الدولة الإيرانية وطريقة للتعامل مع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي تقودها الولايات المتحدة ضدها.

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، نظرية الاقتصاد المقاوم في إيران تجربة تستحق الدراسة، مقال منشور على الصحفة الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك ، بتاريخ 25 أبريل 2016م.

[2] موقع نون بوست ، مقال هلتجديفلسفة "الاقتصادالمقاوم" التييدعواليهاخامنئيلإنقاذإيرانمنالعقوبات؟ ، على الرابط:
http://www.noonpost.com/content/17187

- الحيوية في اقتصاد البلاد وتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة.
- قدرة المقاومة أمام العوامل التي يمكن أن تشكل تهديدًا عليها.
- الاعتماد على الطاقات الداخلية.
- الحاجة للتخطيط والنهضة العلمية والعزيمة.
- الاعتماد على الشعب محورًا.
- توفير أمن السلع الاستراتيجية وخفض الاعتماد على عائدات النفط
- تعديل نمط الاستهلاك بمعنى تجنب الإسراف والتبذير بصورة جدية،
- مكافحة الفساد من خلال التصدي للمفسدين الاقتصاديين والأشخاص الذين يلتفون على القانون.
- استهداف اقتصاد العلم والمعرفة حيث أشار أن العلم يعتبر أهم البنى التحتية الاقتصادية لأي بلد.

رابعاً– مخاطر إدارة الأزمة بين التفاوض والردع:

حاولت الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة أوباما استيعاب إيران، وإيجاد مساحة للتفاهم معها، ومن ثمّ أسفرت مفاوضات الدول الخمس الكبرى، بالإضافة إلى ألمانيا مع إيران إلى عقد الاتفاق النووي تبعه تخفيف العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران في يناير **2016**م، والتي كانت قد استهدفت القطاعات المالية والطاقة – خاصة الغاز والنفط – والنقل، وبموجب الاتفاق وافقت إيران على الحد من أنشطتها النووية الحساسة والسماح بعمل المفتشين الدوليين، ويرى بعض المحللين أن هذا الاتفاق أسهم في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، لأن الإشكالية الجوهرية للاتفاق لم يشمل ضمن تفاهماته السياسية اتفاقاً لتحويل الدور الإيراني في المنطقة العربية من دور سلبي ومقعد للأزمات إلى دور إيجابي يساعد في التوصل إلى حلول سياسية توافقية شاملة تضمن استقرار وحدة هذه الدول والتعايش بين مكوناتها المختلفة[1].

إن ثمة تغير مهم ولافت في السياسية الأمريكية تجاه إيران في عهد إدارة الرئيس ترامب، حيث صعدت من لهجة الخطاب الأمريكي ضد إيران، ثم رفضت الاتفاق النووي واعتبرته سيئًا بالنسبة للمصالح الأمريكية، ثم في مايو أيار أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض عقوبات أمريكية على إيران في 7 أغسطس **2018**م، استهدفت الحزمة الأولي من العقوبات قطاع السيارات وتجارة الذهب والمعادن وعقوبات خاصة بالعملة الإيرانية، بينما جاءت الحزمة الثانية من العقوبات في **5** نوفمبر من العام نفسه، لاستهداف قطاع الطاقة والنفط والمعاملات المالية الخاصة بالبنك المركزي

[1] أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 76

الإيراني[1]، وتصاعدت نبرة الخطاب السياسي والدبلوماسي لإدارة ترامب تجاه طهران، فاتهمها صراحة بأنها ترعى الإرهاب والتسبب في تعقيد الأزمات ودعم عدم الاستقرار في المنطقة[2].

الملاحظ أن سياسة ترامب الخارجية تعتمد على نقطتين أساسيتين هما: تصعيد الخطاب الأمريكي ضد الخصوم والمنافسين ثم فرض عقوبات اقتصادية صارمة، وهو ما سيدفعهم للجلوس على طاولة المفاوضات وتتبع سياسة ترامب من إيمانه بقدرته التفاوضية من خلال الضغط على القادة المنافسين والخصوم والحصول على تنازلات خلال القمم الثنائية[3]؛ ولذلك نجد أن الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع إيران في عهد ترامب تقوم على ثلاثة مرتكزات[4]:

المرتكز الأول: حشد وتعبئة القوى الإقليمية والدولية المعادية للسلوك الإيراني ضد إيران.

المرتكز الثاني: تقويض الاتفاق النووي واستعادة برنامج العقوبات الاقتصادية على إيران.

المرتكز الثالث: تشكيل التحالفات العسكرية والسياسية لتحجيم النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

تصاعدت حدة التهديدات الأمريكية لإيران والتي تمثلت في الآتي:

- فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية تحديدًا على صادرات الإيراني ووقف الإعفاءات التي كانت تقدمها لثماني دول أبرزها الصين والهند وتركيا واليابان وكوريا الجنوبية. كما طالت العقوبات الأمريكية المؤسسات المالية الأجنبية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الإيرانية، زيادة الطلب على العملات الأجنبية في المصارف المحلية، وتدهور قيمة العملة الإيرانية، وزيادة نسبة التضخم وارتفاع أيضا نسبة البطالة، وتراجع مستويات المعيشة وتراجع الاستثمارات الأجنبية بعد إعلان الشركات الكبرى انسحابها من إيران؛ يضاف إلى ذلك ظهور بعض الحراك الجماهيري الشعبي بين الحين والآخر. الأمر الذي تسبب في أزمة اقتصادية خانقة في ظل ارتفاع الأعباء المالية والعسكرية للتدخلات الإيرانية في المنطقة سواء في سوريا والعراق أو اليمن من خلال دعم جماعة الحوثي[5].

---

[1] تفاصيل العقوبات الأمريكية على إيران، موقع روسيا اليوم، بتاريخ 6 أغسطس 2018، متاح على الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/business/961783

[2] أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص91.

[3] عمرو عبد العاطي، "أمريكا إيران.. من المهادنة إلى المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، أكتوبر 2018، ص86.

[4] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، الناتو العربي: السياقات والتحديات وفرص النجاح، ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص 4.

[5] عارف بني حمد، صحيفة رأي اليوم،سيناريوهات التصعيد الأمريكي وحافة الهاوية ضد إيران قد تقود الى صفقة جديدة، 2019/4/27م، على الرابط: 2019/4/27https://www.raialyoum.com/index.php/

- كما عززت من اجراءاتها العسكرية في قواعدها بالخليج العربية والعراق والبحر الأحمر والأبيض المتوسط ونشرت طائرات وقاذفات بي **52** في الشرق الأوسط ونشر **1500** جندي أمريكي إضافي إلى منطقة الخليج وذلك لردع إيران عن القيام بأي عمل يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

- سعي الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف عسكري سياسي يهدف إلى محاصرة إيران وتشديد العقوبات الاقتصادية والضغوطات السياسية عليها.

أما إيران فقد تبنت إيران استراتيجية لتحصين الاتفاق النووي لحماية المكتسبات التي حققها المشروع الإيراني في الخارج ومواجهة التهديدات الأمريكية من خلال الاعتماد على مسارين متوازيين:

الأول: تكثيف العلاقات لتعزيز إيران كشريك دولي، لا سيما مع الدول المؤثرة في النظام الدولي وتحديداً أعضاء الترويكا الأوروبية الشركاء في الاتفاق (انجلترا، وألمانيا وفرنسا) بجانب روسيا والصين والاتحاد الأوروبي.

الثاني: تكثيف النشاط الإقليمي من أجل امتلاك مزيد من الأوراق والنفوذ في المنطقة، وامتلاك أوراق إقليمية يمكن أن تساوم بها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية[1].

في مقابل استراتيجية التهديد والردع التي تستخدمها الولايات المتحدة مع إيران، فإن استراتيجية التفاوض بين الطرفين مازالت حاضرة؛ فقد حدد وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" في **21** مايو **2018**م، اثني عشر شرطًا (انظر ملحق رقم 1) لبدء مفاوضات جديدة مع إيران تفضي لاتفاق جديد بشأن برنامجها النووي[2]. كما أعلن ترامب أن بلاده لا تسعى إلى " تغيير النظام" في إيران بل تريد إزالة الأسلحة النووية، وقال أنه منفتح على مفاوضات جديدة قال: "أعتقد أن إيران لديها الرغبة في الحوار، وإذا رغبوا في الحوار فنحن راغبون أيضاً"، مؤكداً أن لإيران تصرفات كثيرة غير مقبولة في الشرق الأوسط[3]، وأضاف ترامب في مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في طوكيو "أعتقد حقاً أن إيران ترغب في إبرام اتفاق وأعتقد أن ذلك ينم عن ذكاء وأعتقد أن هذا يمكن أن يتحقق"، وأوضح "أمامها فرصة لكي تصبح دولة عظيمة بالقيادة نفسها، نحن لا نتطلع لتغيير النظام.. أريد فقط أن أوضح ذلك. نحن نتطلع إلى عدم

[1] محمود حمدي أبو القاسم، الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية https://rasanah-iiis.org/

[2] موقع قناة روسيا اليوم، وزيرالخارجيةالأمريكي: 12 طلباًأمامإيرانمقابلتطبيعالعلاقاتمعواشنطن، https://arabic.rt.com/world/945293-%D8%A8%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%

[3] موقع البيان الإلكتروني. أمريكا: التفاوضمعإيرانرهنتنفيذالشروط، https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-05-29-1.3571979

امتلاك إيران أسلحة نووية"[1]. وربما يكون الهدف من سياسة واشنطن الدفع بطهران للانسحاب من خطّة العمل الشاملة المشتركة، وإجبارها على القبول باتّفاقية جديدة تخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية وتزاحم المصالح الروسية والصينية وكذلك الأوروبية في إيران؛ خصوصًا أن الأخيرة لديها من الاحتياطات النفطية ما يؤهلها لتكون سوقًا استثمارية مهمة بالنسبة للشركات الأمريكية الكبرى.

قابلت طهران عروض التفاوض مع واشنطن بالإصرار على موقفها، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إن طهران لا ترى أي فرصة للتفاوض مع الولايات المتحدة، وذلك بعد يوم واحد فقط من تصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب تحدث فيها عن إمكانية التوصل لاتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي[2]، وعلى الرغم من هذه التصريحات؛ إلا أن باب التفاوض بالنسبة للإيرانيين لم يغلق، حيث قالت قناة "برس تي. في" التلفزيونية الرسمية الإيرانية: إن الرئيس حسن روحاني أشار إلى أن المحادثات مع الولايات المتحدة ممكنة و"الباب لم يغلق إذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات ونفذت التزاماتها" بموجب الاتفاق النووي، أي أن إيران هنا تشترط رفع العقوبات لاستئناف المفاوضات مع واشنطن[3]، وتفسير عدم الرغبة الإيرانية في إبقاء الباب مفتوح أمام المفاوضات مرده إلى إدراك إيراني حقيقي لخطورة الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة؛ إذ إن العقوبات الاقتصادية أفرزت أزمات داخلية اقتصادية واجتماعية مثل تراجع سعر التومان الإيراني أمام العملات الأجنبية، وارتفاع نسبة التضخم وأزمات تأمين السلع الأساسية، وزيادة نسبة البطالة؛ إضافة إلى ذلك خطورة التحديات الاقتصادية والسياسية التي أفرزت تحركات واحتجاجات شعبية داخل المدن الإيرانية، وهي بمثابة مصدر قلق وتحدي صعب بالنسبة لصانع القرار الإيراني.

وبين التفاوض والردع تبقى الأزمة على أشدها؛ ففي الوقت الذي تراهن الولايات المتحدة على تصاعد الأزمة الداخلية المركبة سياسياً واقتصادياً، والتي يعاني منها النظام الإيراني، فإن إيران تسعى لمواجهة أبعاد هذه الأزمة داخلياً وخارجياً.

داخليا: من خلال الاعتماد على الاقتصاد المقاوم: أمام الهدف الأمريكي المعلن وهو تصفير مبيعات النفط الإيراني لإجبار إيران على تقديم تنازلات استراتيجية، تتجه إيران لتخفيف الاعتماد على النفط مقابل

---

[1] صحيفة الشرق الأوسط، طهران لا ترى مجالا للتفاوض مع واشنطن، الثلاثاء 28 مايو 2019م.
https://aawsat.com/home/article/1742951

[2] صحيفة الشرق الأوسط، المرجع نفسه.

[3] طهران تشترط رفع العقوبات لاستئناف المفاوضات مع واشنطن الأربعاء 2019/5/29م، موقع الميدل ايست. https://middle-east-online.com/

صـادرات أخـرى وتعزيـز الاكتفـاء الـذاتي وصـناعة نمـوذج اقتصـادي يمكنـه الاسـتمرار تحـت الضـغوطات الخارجية. بمعنـى أن سياسـة إيران الاقتصـادية ستتحول من سياسـة تصـدير رسمي للبضـائع الموجودة على لوائح العقوبات الأميركية إلى زيادة التصدير غير الرسمي لهذه البضائع وتلك السلع.[1]

خارجياً: من خلال عدة اتجاهات:

الاتجـاه الأول: تعزيـز التعـاون الاقتصـادي والسياسـي مـع الشـرقية كالصـين وروسـيا، كانـت بكـين قـد انتقدت القرار الأمريكي بفرض عقوبات جديدة على إيران، وقالت: إنه يضر بمصالحها، وجاء في بيان لـوزارة الخارجيـة الصـينية، إن الصـين تـدعم إيران لحمايـة حقوقهـا المشـروعة، وتـتفهم موقـف إيـران[2]؛ فيمـا وصفت روسيا العقوبات الأمريكية الجديدة ضد طهران بأنها إجراءات غير مسبوقة، واعتبرت أنها تبطل الإشارات حول استعداد واشنطن للحوار مع طهران[3]، وفي الوقت ذاته ربما تنظر طهران بأهمية كبيرة على قدرة أنقرة على اقناع واشنطن التغاضي عن استمرارها في استيراد النفط الإيراني.

الاتجـاه الثـاني: التطلـع إلـى مسـاعدة الاتحـاد الأوروبـي فـي إيجـاد طريقـة قانونيـة ومالية لاسـتمرار التعاملات المالية الدولية، صحيح أن الدول الأوروبية الثلاثة المعنية بالاتفاق النووي الإيراني، وهي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، لا تستطيع الخروج عن السياسة الأمريكية إلى حد ما فيما يتعلق بالموضوع الإيراني؛ إلا إن لهذه الدول مصالح استراتيجية واقتصادية وتجارية بحكم أنها ساهمت بدور كبير في تحديث البنية التحتية الصناعية لإيران، إضافة المصالح الأوروبية في المحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج لتأمين الإمدادات النفطية، كل هذه الظروف تمنح إيران فرصة لمواجهة العقوبات والسياسات الأمريكية تجاه طهران.

الاتجاه الثالث: السعي لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا والعراق وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول.

إن التطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات الأمريكية الإيرانية يعني دخول المواجهة مرحلة (عض الأصابع)، وهي مرحلة (اللاسلم واللاحرب)، وتعد الأخطر على التنمية الاقتصادية في إيران، في ظل تشديد العقوبات المفروضة عليها؛ وبالتالي ربما تذهب إيران باتجاه تسوية أو اتفاقية جديدة مع الولايات

---

[1] الاقتصاد المقاوم".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية. موقع الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13

[2] صحيفة الشرق الأوسط، الصين تعارض العقوبات الأحادية على إيران، السبت – 13 شهررمضان 1440 هـ – 18 مايو 2019 مرقمالعدد [14781].

[3] موقع قناة روسيا اليوم، https://arabic.rt.com/russia/1028086-

المتحدة الأمريكية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدول الكبرى مثل الصين وروسيا لا ترغبا في مواجهة عسكرية ربما تصل إلى حد تغيير النظام في إيران، ولا ترغبا أيضا في انفتاح إيراني كبير على الولايات المتحدة بحيث تصبح منافساً قويًا لكل من روسيا والصين وبالتالي التأثير على نفوذهما ومحاصرة وتهديد مصالحهما الاستراتيجية.

الملحق رقم (1) الشروط الأمريكية للتفاوض مع إيران هي:

1. وقف تخصيب اليورانيوم وعدم القيام بتكرير بلوتونيوم، بما في ذلك إغلاق مفاعلها العام لعلى الماء الثقيل
2. تقديم تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البعد العسكري لبرنامجها النووي والتخلي بشكل كامل عن القيام بمثل هذه الأنشطة
3. منح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى كل المواقع في البلاد
4. وقف نشر الصواريخ الباليستية والتطوير اللاحق للصواريخ القادرة على حمل الأسلحة النووية
5. إخلاء سبيل كل المحتجزين من الولايات المتحدة والدول الحليفة والشريكة لها، الذين تم توقيفهم بناء على اتهامات مفبركة أو فقدوا في أراضي إيران
6. التعامل باحترام مع الحكومة العراقية وعدم عرقلة حل التشكيلات الشيعية المسلحة ونزع سلاحها
7. سحب جميع القوات، التي تخضع للقيادة الإيرانية، من سوريا
8. وقف تقديم الدعم لـ"التنظيمات الإرهابية"، الناشطة في الشرق الأوسط، بما في ذلك "حزب الله" اللبناني، وحركة "حماس"، وحركة "الجهاد الإسلامي"، ووقف الدعم العسكري للحوثيين في اليمن، ولحركة "طالبان" و"الإرهابيين" الآخرين في أفغانستان، وعدم إيواء مسلحي "القاعدة".
9. وقف "دعم الإرهاب" بواسطة قوات "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني.
10. التخلي عن لغة التهديد في التعامل مع دول مجاورة لها، كثير منها حلفاء للولايات المتحدة، بما في ذلك الكف عن التهديدات بالقضاء على إسرائيل والهجمات الصاروخية على السعودية والإمارات.
11. التخلي عن تهديد عمليات النقل البحرية الدولية.
12. وقف الهجمات السيبرانية.

خاتمة التقرير:

توصل التقرير إلى أن مستوى الأزمة التى تعاني منها إيران والمخاطر التى تأثرت بها الجمهورية الإسلامية كان لها دور مباشر في ضعف الاستقرار الداخلي مما تراجعت المؤشرات الاقتصادية في العام 2019م، إذ أنه سوف تستمر الأزمة الاقتصادية في ايران وتراجع الاستثمار الاجنبي وذلك بسبب العقوبات الأمريكية التى فرضها ترامب على إيران.

تأثر الشعب الإيراني والقطاع الاجتماعي بشكل مباشر وخاصة الرفاه الاجتماعي للشعب بشكل مادي أو مهنوي فقد شعر الناس بالحرمان من الرفاه الاجتماعي والسعادة والشعور بالرضا، مما رفع القلق بالمستقبل والأمن الوظيفي الحالة المادية؛ ويرجع ذلك لاعتماد الاقتصادر الايراني على عائدات النفقط وأهم تأثيراتها على المنتجات المرتبطة بهذا القطاع.

ظهر للباحثين أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحد مما أثر بشكل مباشر على ارتفاع الضغوط الشعبية والايرانية وتدهور في العلاقات الايرانية بالوسط المحيط من دول مجلس التعاون الخليجي، إن التغييرات الاجتماعية المصاحبة للعقوبات والضغط الشعبي الهائل على الحكومية من شأنها وضع المفاوضات في أزمة ويضعف الموقف الإيراني، وهذا يتطلب الرجوع إلى بناء اقتصاد مقاوم يتميز بالدعم الشعبي وبناء جبهة داخلية قوية تستطيع التفاوض بشكل قوي ومرن.

كما أن العقوبات الاقتصادية وسيلة من وسائل التهديد الاقتصادي السياسي وهذا ساهم في تعقد المفاوضات مع إيران، إن طوال فترة العقوبات الاقتصادية على ايران يتطلب التعايش مع الأزمة لأكبر فترة ممكنة وذلك بما يتماشى مع المتغيرات ومزيد من العقوبات التى تفرضها أمريكيا، وتتجه إيران التعامل مع روسيا والصين كبدائل للتعامل مع التهديدات الأميريكية المتكررة بين الحين والآخر.

المراجع

المراجع العربية:

- عماد آبشناس، "**الاقتصاد المقاوم**".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية،الأميركية
- أحمد السيد النجار، "**الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران**"، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني 2011.
- أحمد سيد أحمد، **قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم**، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017.
- أحمد عبد الكاظم موسى، **مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية** بعد عام 2003، دكتوراه منشورة، جامعة النهرين، قسم السياسة الدولية، 2015.
- أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: **الواقع الاقتصادي والعلاقات** الأوروبية، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.
- مصطفى اللباد، "**العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران**"، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني2011.
- لزهر وناسي، فهيم رملي، " المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط : دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في : التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر–باتنة : منشورات مخبر الأمن الإنساني ، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019.
- محمد السعيد عبد المؤمن، " **النفط المتنازع عليه** "، **مختارات إيرانية** ، العدد 6، 2006.
- مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.
- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2015.
- فهد مزبان الخزار، " **الإستراتيجية الناعمة في الفكر الإستراتيجي الإيراني**"، شؤون إيرانية ، العدد 31، 2009.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010، ص 358.
- عادل سيد أحمد، " **أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة** "، السياسة الدولية ، العدد 164، 2006.
- فهد مزبان الخزار، " **إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك** "، شؤون إيرانية ، العدد 32، 2009.
- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2013.
- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2014.
- مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985.
- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.
- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، وما بعدها.

- فاليري مارسيل، وجون ق ميتشيل، عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.
- عبد الحافظ الصاوي، "النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة "، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي ، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 2016.
- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015.
- فهيم رملي، الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: المحددات والرهانات، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم الدراسات الدولية : تخصص الدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، 2014،.
- هينر فورتج، " **الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران : الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين**"، شرق نامه ، العدد الثامن، يناير /كانون الثاني 2011.
- لويس دياموند، الدبلوماسية متعددة المسارات : منهج منظوماتي للسلام ، ترجمة:عبد الكريم ناصيف، سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- مصطفى اللباد، " **أنابيبستان : الحرب النفطية وبناؤها الصراعي**"، شرق نامه ، العدد 3، ربيع 2002، ص 14.
- حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى.
- هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)، بيرون: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير الاقتصادي السنوي 2009، أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2009.
- محمد بولقصاع، منهج القرآن الكريم في ادارة مختلف الأزمات، ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- عبد الكريم أحمد جميل، ادارة الأزمات والكوارث، ط1، 2016م، الجنادية للنشر والتوزيع.
- ربيع حامد، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974م.
- عبد الفتاح عفيفي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013.
- محمد صدام جبر، المعلومات وأهميتها في ادارة الأزمات، المجلى العربية للمعلومات، تونس، المجلد التاسع، العدد الأول، 1998.
- عمرو عبد العاطي، "أمريكا -إيران.. من المهادنة إلى المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، أكتوبر 2018.
- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، الناتو العربي: السياقات والتحديات وفرص النجاح، ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

المراجع الالكترونية والاعلامية

- أحمد موسى، نظرية "اقتصاد المقاومة" ومرتكزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية ، (27-07-2019) ، متوفر على الرابط: https://www.hespress.com/writers/252892.html
- إيران تخصص 20% من إيرادات النفط لاحتياطي صندوق التنمية، طهران ـ العربي الجديد، 17 فبراير 2019، https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/17/

- أيمن عمر، الاقتصاد المقاوم في مواجهة العقوبات الأمريكية، (27-07-2019) ، متوفر على الرابط: https://www.annahar.com/article/870705
- إدارة البحوث والدراسات، "**لقوي الاقتصادية في المجتمع الإيراني**"، المعهد المصري للدراسات، 2019/06/30. موقع: https://eipss-eg.org،
- سناء الدويكات، مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ https://mawdoo3.com
- سلطان محمد النعيمي، الخطة التنموية السادسة في إيران.. المعوقات والأهداف، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء – 21 شهر رمضان 1436 هـ – 07 يوليو 2015 مـ رقم العدد 13370 https://aawsat.com/home/article/
- مؤشرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية: Economist Intelligence Unit http://www.eiu.com/home.aspx
- تقرير اممي.. إيران حققت أكبر نمو في مؤشر التنمية الإنسانية خلال العقود الأربعة الأخيرة، 2 February، 2018، http://almanar.com.lb/3313396
- 2019/5/13، مقال منشور على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13
- صحيفة الشرق الأوسط، الصين تعارض العقوبات الأحادية على إيران، السبت – 13 شهررمضان 1440 هـ – 18 مايو 2019 مرقم العدد [14781].
- عمر حرزالله، 10 حقائق صادمة عن الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، التاريخ: 11 يونيو 2019، https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-06-11-1.3581347
- **تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات**، النشرة الإعلامية الصادرة عن السفارة الأمريكية بدمشق، مجلة الفكر السياسي، ص 89، نقلا عن: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/1/6-report.pdf
- مصطفى اللباد، " القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي-روحاني إلى نجاد-لاريجاني"، (27-07-2019)، متاح على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm
- شهروز إبراهيمي، " **أمنيت خليج فارس، نقش آمريكا وجايكاه** "، فصلنامه مطالعات خاورميانه، مركز بزوهشهاى علمى ومطالعات استراتيزيك خاور ميانه، سال هفدهم، شماره أول، طهران. متاح على الرابط: https://www.sid.ir/fa/journal/ViewPaper.aspx?ID=263783
- نقلا عن موقع الاجتهاد ، متوفر على الرابط: http://ijtihadnet.net/%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%8B-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85-%D9%84%D8%A2%D9%8A
- رهام عامر، هل نجح الاقتصاد المقاوم كبديل في إيران ؟ ، (27-07-2019)، متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/has-the-resistant-economy-succeeded-as-an-alternative-in-iran/
- زهرية الطاهر القمعودي، "**إيران والعقوبات الأمريكية المتصاعدة**"، مجلة المسلح، 2019/07/03. موقع: http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud،
- مركز المزماة للدراسات والبحوث، "**تصفير صادرات النفط وحسابات إيران الخاطئة**"، 2019/07/01. موقع: https://almezmaah.com،
- مركز المزماة للدراسات والبحوث، "**العقوبات الأميركية على إيران بين فشل المواجهة ونتائج قاسية**"، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/01.

- مركز المزمات للدراسات والبحوث، فارسي، "**مدى تأثير العقوبات الأمريكية الجديدة على قطاع البيتروكيماويات في إيران**"، 2019/07/07. موقع: https://almezmaah.com،
- "**تجارب الماضي: آليات إيران لبناء شبكات توفير النقد الأجنبي بعد العقوبات**"، Future for Advanced Research and Studies، 2019/07/09. موقع: https://futureuae.com،
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **ضغوط إضافية: لماذا فرضت واشنطن عقوبات على قطاع التعدين الإيراني؟**، 2019/07/10. موقع: https://futureuae.com،
- فاطمة الصمادي، "**هل تحقق العقوبات على إيران ما يريده ترامب**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/07/08. موقع: http://studies.aljazeera.net،
- عمر رأفت، "**تدهور الاقتصاد الإيراني وتأثيره على الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران**"، مركز دراسات دور أنتاش، 2019/09/20. موقع: https://www.dusc.org،
- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية "**ما الخطر الكامن في امتلاك إيران لسلاح نووي**"، 2019/07/18، موقع: https://mfa.gov.il،
- "**فهم الاتفاق النووي مع إيران في عشر دقائق**"، الدبلوماسية الفرنسية، 2019/07/18. موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr،
- أماني يماني، "8 خطوات لردع صواريخ إيران الباليستية"، **مكة المكرمة**، 09 مارس 2019.
- علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، 2019/07/20. موقع: https://www.brookings.edu،

موقع الخليج أون لاين https://alkhaleejonline.ne

- تقرير قناة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2019/5/1م.
- تقرير مؤسسة الاستثمارات والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية https://www.investiniran.ir/ar/investmenguide/economicadvantagesofiran
- وقع نون بوست ، مقال هل تجدي فلسفة "الاقتصاد المقاوم" التي يدعو إليها خامنئي لإنقاذ إيران من العقوبات؟، على الرابط: http://www.noonpost.com/content/17187
- تفاصيل العقوبات الأمريكية على إيران، موقع روسيا اليوم، بتاريخ 6 أغسطس 2018، متاح على الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/business/961783
- عارف بني حمد، صحيفة رأي اليوم، سيناريوهات التصعيد الأمريكي وحافة الهاوية ضد إيران قد تقود الى صفقة جديدة، 2019/4/27م، على الرابط: https://www.raialyoum.com/index.php/2019/4/27
- محمود حمدي أبو القاسم، الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية https://rasanah-iiis.org/
- موقع قناة روسيا اليوم، وزيرالخارجيةالأمريكي: 12 طلب أمام إيران مقابل تطبيع العلاقات مع واشنطن، https://arabic.rt.com/world/945293-%D8%A8%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%
- موقع البيان الإلكتروني. أمريكا: التفاوض مع إيران رهن تنفيذ الشروط، https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-05-29-1.3571979
- صحيفة الشرق الأوسط، طهران لا ترى مجالا للتفاوض مع واشنطن، الثلاثاء 28 مايو 2019م.
- https://aawsat.com/home/article/1742951
- طهران تشترط رفع العقوبات لاستئناف المفاوضات مع واشنطن الأربعاء 2019/5/29م، موقع الميدل ايست

https://middle-east-online.com/

- الاقتصاد المقاوم".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية. موقع الجزيرة نت.

https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13

- موقع قناة روسيا اليوم، https://arabic.rt.com/russia/1028086-
- حسن فحص، "صناعة السيارات في إيران بين انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار واقتصار الطلب على طبقة صغيرة"، **القدس العربي**، 20 افريل 2019.
- كفاية اولير، "واشنطن تقص أجنحة النظام الإيراني باستهداف اكبر شركاته للبتروكيماويات"، **INDEPENDENT عربية**، 11 جوان 2019.
- محمد السعيد عبد المؤمن، نظرية الاقتصاد المقاوم في إيران تجربة تستحق الدراسة، مقال منشور على الصحفة الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فبس بوك ، بتاريخ 25 أبريل 2016م.

المراجع الإنجليزية

- Haidar, J.I., 2015."Sanctions and Exports Deflection: Evidence from Iran," Paris School of Economics, University of Paris 1 Pantheon Sorbonne, Mimeo Moin Khomeini, (2000).
- Akbar E. Torbat, "Impacts of the US Trade and Financial Sanctions on Iran", The World Economy, Vol. 28, No. 3, March 2005.
- "Iran's next president, Hassan Rouhani, seen as best hope for ending nuclear standoff with West". The Washington Post.
- Kessler ،Glenn (18 December 2008). "U.S. Links Iranian Bank To Fifth Avenue Building". Washington Post.
- Brooks, Risa A. " **Sanctions and Regime Type: What Works, and When**?", Security Studies, Vol. 11, No 4, June 200.
- Byungwon Woo , Danie Verdier, " **Sanctions, Rewards and Regime Types** ", (July 05, 2019), Available at: https://polisci.osu.edu/sites/polisci.osu.edu/files/Sanctions%2C%20rewards%20and%20regime%20type.pdf .
- David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, " **Sanctions, Signals, and Militarized Conflict**" , American Journal of Political Science , Vol. 51, No 2, Apr 2007.
- Lan I. Mitroff , "crisis management and environmentalism: A natural fit " , California Management Review , Vol.36,No.2,winter 1994.
- AMIR Toumaj , " **Iran's Economy of Resistance: Implications For Future Sanctions** ", Critical Threats Project, American Enterprise Institute, November 2014.
- Kenneth Katzman, Iran Sanctions, Congressional Research Service, July 12, 2019.
- Marck Landler, " U.S sanctions 8 Iran Officials For Crackdown", New York Times, Sept 29,2010, Available at: https://www.nytimes.com/2010/09/30/world/middleeast/30sanctions.html?mtrref=www.google.com&gwh=1B59AB255B70D8E9910FAAC3B1F66325&gwt=pay
- Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008.
- Hassan Rohany, « **Peaceful Nuclear Activity and Our Construction with the World** », National Interest , Vol 1,No 1, Winter 2005.
- the world bank, world development indiraction, 2010, p 231.
- IMF. Direction of trade statistics. Yearbook 2008, pp 138-140.

تحليل سياسي: سيناريو حرب الناقلات إلى أين؟

Political Analysis: Scenario War Tanker to Where?

د. على المعموري

Ali AB M Alma'amouri

استاذ مساعد– كلية القانون – جامعة بابل– العراق

ملخص

تعد المضايق أهم الطرق التي تمر بها الملاحة البحرية، وتأتي أهميتها نتيجة مرور الناقلات وخاصة منها النفطية والتجارية والتي توفر عائدات إقتصادية ذات النفع العالي، ولتحقيق ذلك النفع والذي يسهم بصورة مباشرة على المردودات الإقتصادية للدول يجب تحقيق الاستقرار الأمني في هذا المضيق سواء بالنسبة للدول المتشاطئة ومنها دول الخليج العربي على ذلك المضيق او الدول التي تمر سفنها وناقلاتها عبره كالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والصين والاتحاد الأوروبي.

لقد كفلت الإتفاقيات الدولية جميعها حرية الملاحة في كل المضايق الموجودة في العالم، ومنها مضيق هرمز، وان اي اخلال أو اعاقة للأمن في المضيق سيهدد أمن الملاحة البحرية، ومما يُعد عملا عدوانياً يستهدف المصالح الإقتصادية لجميع الدول التي تمر ناقلاتها عبره. ولأن ازمة استهداف الناقلات في المضيق تزامنت مع الأزمة بين واشنطن و طهران اصبح للموضوع بعدا آخراً وهو سياسي متأثراً بنتيجة التصعيد بين الدولتين على خلفية انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

Abstract

The straits are the most important routes through which maritime navigation passes, and their importance comes as a result of the passage of tankers, especially oil and commercial, which provides high economic returns, and to achieve that benefit, which contributes directly to the economic returns of states must achieve security stability in this strait, both for riparian countries and The Arab Gulf states on that strait or the countries whose ships and carriers pass through it, such as the United States, Britain, Japan, China and the European Union.

All international conventions have guaranteed freedom of navigation in all straits in the world, including the Strait of Hormuz, and that any breach or impediment to security in the Strait would threaten the security of maritime navigation, which is an act of aggression aimed at the economic interests of all countries through which its carriers pass. Because the crisis of targeting tankers in the Strait coincided with the crisis between Washington and Tehran has become another dimension of the subject, a politician affected by the result of escalation between the two countries against the backdrop of the US withdrawal from the nuclear deal.

تقديم

ترتبط حرب الناقلات بطريقة مباشرة بالمضايق المائية، ولأهمية الأخيرة حيث تُعد من القنوات الرئيسة التي تمر من خلالها جميع الناقلات النفطية في العالم، التي تحدد من خلالها الشريان الإقتصادي العالمي، ولأن المضايق بشكل أو بآخر تُعد ذات أهمية إستراتيجية عالمية تتجاوز فيها الحدود الجغرافية، فهي متاحة للجميع فلا يمكن لأي دولة تطل على ذلك المضيق بعرقلة الحركة الملاحية للسفن التجارية أو الناقلات النفطية التي تمر من خلاله.

يعد مضيق هرمز من أهم تلك المضايق، فعند إحتدام الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي أصبح إستهداف الناقلات النفطية الصفة السائدة على صيغة الحرب بالمجمل، ذلك لأنه يمثل الركيزة الأساسية التي تتحكم بالملاحة البحرية، لما لها من أهمية استراتيجية ترتقي الى بؤرة صراع الدول التي تمتد على طولها. مضيق هرمز واحد من أحد عشر مضيقاً في العالم ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة والتي لها علاقة بمصالح دول العالم أجمع وذلك لكونه ممراً للسفن المحملة بالبضائع ومصادر الثروة والتكنولوجيا والمعدات الحديثة، إذ يشكل مرور النفط من المضيق جوهر هذه الأهمية الإقتصادية، حيث يعتمد معظم اقتصاد العالم الحر على الثروة بالنفط والذي يعد هذه الممر الحيوي بوابته الى العالم الخارجي وهو منفذ النفط وشريان الحياة للعالم الصناعي بوجه خاص، لذا يعرف خبراء الطاقة وشركات الملاحة مضيق هرمز بأنه "العنق الرئيسي للعالم". وقد حظي هذا المضيق باهتمام المختصين، فأصبح يشار إليه ب (المضيق استراتيجي) و(صمام الأمان الدولي) و(الممر الدولي للنفط) و(شريان الطاقة)[1].

لقد عملت الولايات المتحدة خصوصاً بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي (1991-1992) على إنشاء قواعد عسكرية في معظم الدول الحليفة لها التي تشرف على الخليج العربي، ذلك من أجل تأمين إمتدادات النفط لها ولحلفائها، التي تعبر مضيق هرمز، فأهمية المضيق تأتي أيضاً مما يختزنه الخليج العربي من النفط الذي يشحن عبره الى مصانع مختلف دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية بالإضافة الى الصين[2].

أولاً: واشنطن وايران .. بداية الأزمة ؟

ترتبط بدايات الأزمة في مضيق هرمز بإلإتفاق النووي الذي عقد بين ايران و الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى من ضمنها (روسيا، الصين، فرنسا، المانيا ، بريطانيا) عام 2015 في فترة الرئيس

[1] تغريد رامز هاشم، مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال إقفاله، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد12، ص3.

[2] علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، لبنان ،ط1، 2013 ،ص73.

السابق أوباما، والذي يعد من أهم الاتفاقيات التي تحد من تطوير البرنامج النووي الإيراني (على الأقل من وجهة نظر إدارة أوباما آنذاك).

أما حول الأسباب الرئيسة التي دعت الرئيس الأمريكي ترامب إلى الإنسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، فتتلخص بأربعة محاور رئيسة، وهي[1]:-

1) يرى أن الإتفاق النووي كان سيء للغاية، "وأن العقلية التي كانت وراء هذا الإتفاق هي نفس العقلية المسؤولة عن توقيع الكثير من الإتفاقيات التجارية في الأعوام الماضية التي ضحت بمصالح الولايات المتحدة التجارية وغلبت مصالح دول أخرى وأضاعت ملايين فرص العمل على أبناء وطننا" كما يقول ترامب.
2) أن هذا الإتفاق وفر أموالاً طائلة لإيران فاقت المئة مليار دولار وأن طهران إستخدمتها في تمويل الإرهاب... في إشارة الى الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية والأوروبية منذ عقود.
3) هو أن الإتفاق لا يتوافر فيه أية ضمانات لفترة ما بعد إنتهاء صلاحية الإتفاق العام 2025. وفي غضون سبعة أعوام سيصل الإتفاق لنهايته وستتحرر منه إيران ويكون بمقدورها إنتاج أسلحة نووية وهو أمر لا يمكن قبوله من وجهة نظر ترامب.
4) إن الإتفاق لا يحمل بعداً إقليمياً ولا ينطوي على أية نقاط تكبح الطموح الإيراني للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، ورغم توقيع الإتفاق فإن النظام الإيراني استمر في تغذية الصراعات والارهاب في الشرق الأوسط، وهو سلوك يوضح أن إيران لا تحترم روح الإتفاق، فما زالت تطور برنامجها للصواريخ الباليستية الموجهة طويلة الأمد وهو ما يهدد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (دول الخليج واسرائيل) كما أن التدخل الإيراني في سوريا لصالح نظام بشار الأسد يعد أمراً غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة.

بناءًا على كل ما ذُكر يتبين لنا أن السبب وراء الأزمة في مضيق هرمز بدأ بإنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني وفرض مجموعة من حزم العقوبات على إيران مما أدى الى ارتفاع منسوب حدة التوترات بين الطرفين بدأت بالتصريحات والتهديدات الإعلامية ومن ثم دخلت حيز النفاذ الى استهداف طائرة التجسس الأمريكية التي أوقعتها ايران في المياه الإقليمية.

ثانيا: أسباب الأزمة

بدأت الأزمة كما ذكرنا سابقاً عند إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق النووي الإيراني، وفي الحقيقة أن كلاً من الطرفين كان يتبادلان الإتهامات بشأن خرق بنود الإتفاق، وكان لإنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق في واقع الأمر عدة أبعاد، ومنها الملف السوري وحرب اليمن ولبنان وأخرى غيرها،

[1] أهم بنود الإتفاق النووي الإيراني ولماذ يريد ترامب الخروج منه؟ ، حسين عمارة ، وكالة فرانس 24، www. france24.com

فالولايات المتحدة تتقن فن التلاعب بخلط أوراق قضايا لتصل إلى قضية أخرى ليس مطروحة في الوقت الحالي، إلا أنها تتبنى في الوقت نفسه إحراج المجتمع الدولي في ضرورة التدخل بشكل جماعي لحلحلة مشكلة ما، فعلى سبيل المثال عندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في ايجاد تدخل أممي برعايتها في الملف السوري كما حصل في العراق وليبيا، بسبب التدخل الروسي- الإيراني فيه، حاولت ألا يتكرر نفس الخطأ في مضيق هرمز.. على الرغم من إختلاف أهمية الموقعين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

تجددت الأزمة بين الطرفين في المضيق فعلياً في يونيو/حزيران 2019، بإستهداف إيران لطائرة إستطلاع أمريكية بدون طيار من طراز تريتون إم كيو-4 سي تابعة للبحرية الأمريكية، وتم إسقاطها من قبل الحرس الثوري الإيراني بصاروخ أرض جو، حيث أعلنت إيران أنها أسقطتها بعد أن دخلت المجال الجوي الإيراني، قرب كوهمو باراك في إقليم هورمو زكان الجنوبي، بينما قال الكابتن بيل أوربان المتحدث بإسم القيادة المركزية للجيش الأمريكي أن الطائرة التي أسقطت هي طائرة إستطلاع، ووصف ما حدث بأنه هجوم غير مبرر على مورد "سلاح" استطلاع أمريكي في الأجواء الدولية، بينما نقلت وسائل إعلام إيرانية عن قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي قوله" حدودنا هي خطوط حمراء، وسوف نرد بقوة على أي إعتداء... إيران لا تسعى الى الحرب مع أي بلد لكننا مستعدون تماماً للدفاع عنها"، وجاء هذا الحادث بعد أيام من إعلان وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) نشر 1000 جندي إضافي وبطاريات صواريخ باتريوت في منطقة الخليج، رداً على ما وصفتهواشنطنب "السلوك العدائي" من جانب القوات الإيرانية[1].

بهذا نرى أن واشنطن وطهران كانتا على خطى الأزمة قبل هذا الوقت ولكن لأمور تخص الاتفاق النووي قد أجل حث هذه الأزمة وبذلك فإن مراحل ارتفاع منسوب الأزمة وشد التوتر بين الطرفين قد بدأ فعلياً منذ الاتفاق النووي، وهذا ما يرجح تطور الأزمة الى حد المواجهة المباشرة.

ثالثاً: حرب الناقلات والاستهداف المباشر

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أن أي استهداف لمصالحها خارج حدودها، أو أي استهداف لمصالح حلفاؤها ما هو إلا استهداف مباشر للمصالح القومية الأمريكية والتي يمثل الخليج العربي جزءًا أصيلًا منها وحيث تمر صادرات النفط من خلال مضيق هرمز كما أشرنا سالفاً. إن مشكلة تعاطي طرفي الأزمة مع الوساطات التي تقوم بها بعض الدول هي أساس المشكلة، حيث يريد كلا طرفي النزاع ينتظر من الطرف الآخر تقديم تنازلات ولأن موضوع الأزمة بالأساس يخص انسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي، هذا

[1] القيادة المركزية الأمريكية: إيران اسقطت بلا مبرر طائرة إستطلاع أمريكية بدون طيار فوق المياه الدولية، شبكة أخبار بي بي سي، 20 يونيو / حزيران 2019، BBC News Arabic / www. bbc.com

ما جعل طهران تقوم بتصعيد موقفها في مضيق هرمز والإشارة بطريقة أو أخرى أن واشنطن هي من تقوم بالإستفزازات في المضيق وتلوح بإستخدتم القوة، مما جعل الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التحركات العسكرية وخلق نوع من عدم الإستقرار حول مرور ناقلات النفط .

1. الإستهداف المباشر للناقلات الأربعة :

بدأت حرب الناقلات في مضيق هرمز حين تم إستهداف أربع ناقلات قبالة سواحل الفجيرة الإماراتية في 12 مايو/ آيار 2019، وهذه الناقلات تختلف جنسياتها، وهي ناقلتي نفط سعوديتين وسفينة إمارتية وسفينة أخرى نرويجية، وعلى الرغم من أن دولة الإمارات أبلغت مجلس الأمن الدولي بأن التحقيق الأولي بشأن العمليات التخريبية التي استهدفت ناقلات النفط قبالة سواحلها يشير الى تورط إحدى الدول، إلا أنها لم تحدد جهة بعينها تعتقد أنها وراء الحادث، وأفاد التقرير الإمارتي بأن الهجمات "تحمل بصمات عملية معقدة ومنسقة"، في حين إتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بأنها تقف وراء الحادث حيث أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون "من الواضح أن إيران تقف وراء الهجوم"، لكن طهران نفت صحة ذلك، ودعت الى إجراء تحقيق[1].

هذا كله في واقع الأمر يشكل صدمة سواء للدول المتشاطئة على مضيق هرمز مثل السعودية والإمارات أو التي لها مصالح مهمة تقوم بنقل النفط عن طريق الناقلات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والدول الأوروبية وحتى الصين؛ ذلك أن الأزمة بين واشنطن وطهران قد يشتد حزمها ليصل الى مستوى إستهداف ناقلات النفط، وهذا ليس حكم مسبق على الأقل من وجهة نظر الولايات المتحدة التي اتهمت صراحة طهران بهذا الإستهداف.

2. إستهداف ناقلتي نفط قبالة خليج عُمان:

إن الأهمية الجيواقتصادية*لمضيق هرمز يدفع بنا الى تحليل الكارثة الإقتصادية التي ستشمل الجميع، في حالة نشوب حرب مباشرة فيه، وعلى الرغم من ذلك كله نجد أنه لم تمر فترة طويلة على استهداف الناقلات

---

[1] تقرير أمارتي: الهجوم على ناقلات النفط يحمل بصمات عملية معقدة، شبكة أخبار الـ بي بي سي، 7 يونيو / حزيران ، BBC News Arabic ، www.bbc.com

*الجيواقتصادية : مصطلح جديد ظهر سنة 1990 مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي "Edward Luttwak" ، ويعني إرتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الإقتصادي بدلاً من من السلاح العسكرس، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم. في حين ذهب "Pascal Lorot" في تعريفه لهذا المصطلح الى إعتباره "علم يهدف الى تحليل الإستراتيجيات ذات الصبغة الإقتصادية لا سيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار سياساتها الهادفة لحماية إقتصادياتخا الوطنية عبر إحتكار التكنولوجيا الدقيقة وعبر التحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتوج أو مجموعة من المنتجات الحساسة، التي نجد إمتلاكها أو التحكم فيها يمنح ممتلكها سواء كان دول أو مؤسسات وطنية قوة و إشعاعاً دوليين ويؤدي الى تمتين إمكانياتها الإقتصادية و الإجتماعية".

الأربع قبالة ميناء الفجيرة الإماراتي، حتى تم استهداف ناقلتين أخريين قبالة خليج عمان في 13يونيو/ حزيران 2019 والتي شكلت استهدافهما صدمة أخرى للدول التي تمر ناقلاتها عبرها. يمر نحو 22.5 مليون برميل من النفط عبر مضيق هرمز كل يوم منذ مطلع عام 2018، وفقاً لشركة تحليلات الطاقة "فورتيكسا"، وهذا يعادل تقريبا 24% من انتاج النفط اليومي في العالم، لذا أصبح استهداف ناقلتي النفط في خليج عمان يشكل عبئاً إضافياً كبيراً إلى مجموعة العوامل السلبية التي تؤثر على توازن السوق النفطية العالمية، إذ توالت التقارير التي تؤكد على ارتفاع في كلف التأمين على شحنات النفط والغاز من خلال مضيق هرمز، مما يؤثر على أسعار الخام المصدرة من الدول العربية المنتجة، ليس هذا فقط وإنما اتسعت دائرة الإنعكاسات لتطال ارتفاع المخاوف على الإستثمارات في الدول الخليجية وكذلك على الأسواق المالية، وازدياد تكاليف التأمين على الديون في كل من السعودية وقطر ولبنان لأجل خمس سنوات وفق بيانات شركة تحليل بيانات الطاقة "آي.اتس. اس ماركت"[1].

رابعاً: بريطانيا على خط الاستهداف

حرصت الجمهورية الإسلامية على عدم التصريح الرسمي حول احتجازها لناقلات النفط جاء في إطار حالة التوتر والتصعيد الراهنة بين إيران والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وتجسد ذلك في التبريرات القانونية التي ساقتها طهران لإحتجازها السفينة البريطانية سواء بزعم تلويثها البيئة والإنحراف عن مسارها القانوني أو بغرض التحقيق في اصطدام الناقلة بقارب صيد إيراني فيما كانت الحادثة نفسها كاشفة عن حقيقة السياسة الإيرانية الممنهجة تجاه التعاطي مع مسألة عبور الناقلات البحرية من منطقة الخليج إذ روج للحادثة من بعض أقطاب النظام على أنها جاء كردة فعل على احتجاز بريطانيا لناقلة النفط الإيرانية "غريس 1" أثناء العبور من مضيق جبل طارق بحجة أنها متجهة لتزويد نظام بشار الأسد بالنفط الذي يتم بمخالفة العقوبات الدولية المفروضة عليه. يظهر المدى الزمني الذي تصاعدت فيه سياسة إيران تجاه حركة الناقلات في الخليج العربي وخليج عمان، مدى الإرتباط بين هذا السلوك الإيراني بتشديد الولايات المتحدة عقوباتها عليها مما وصل بالأمر إلى حد الأزمة غير المسبوقة بحسب اعتراف الرئيس الإيراني حسن روحاني نفسه، وهو ما يعني أن هناك سياسة إيرانية مقصودة من وراء استهدافها لأمن الملاحة في الممرات البحرية في المنطقة وناقلات النفط تحديداً[2].

[1] استهداف نقلات النفط.. تصاعد المخاوف على الإمدادات والأسواق، العربي الجديد، لندن، 15 يونيو، 2019، www.alaraby.co.uk

[2] إيران و استهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ماالمستقبل؟، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، ص2-3.

وكرد فعل على احتجاز سلطات جبل طارق (التابعة ادارياً إلى بريطانيا) على ناقلة النفط الإيرانية بدعوى أنها متجهة إلى سوريا وهذا خرقًا للعقوبات المفروضة على النظام السوري، قامت قوات الحرس الثوري الإيراني باحتجاز ناقلة النفط البريطانية (ستينا إمبيرو)، حيث اتهم الحرس الثوري الايراني أن ناقلة النفط البريطانية خالفت قوانين الملاحة أثناء عبورها مضيق هرمز وهو سبب كاف لإحتجازها. بينما نشرت وزارة النقل البريطانية، خريطة تقول أن الناقلة البريطانية "ستينا إمبيرو" كانت في المياه الإقليمية العمانية عندما اعترضتها قوات الحرس الثوري الإيراني[1].

كما كشفت صحيفة "ديلي ميرور" البريطانية أن السفينة الحربية "دانكان" المتجهة إلى الخليج لدعم التواجد العسكري البريطاني هناك أعلنت حالة التأهب القصوى بعد العثور على قارب إيراني مفخخ في طريقها. وقالت الصحيفة أن القارب الإيراني كان محملاً بكميات كبيرة من المتفجرات ولم يكن مأهولاً ما يشير إلى أنه كان مهيئاً للتفجير عن بعد. كما أوضحت أن القارب يمكن التحكم فيه عن بعد 4 أميال ويستطيع إحداث ثقب في هيكل المدمرة البريطانية حال تفجيره لكن تمكن القوات السعودية من كشف القارب بعد رصده أحبط محاولة الهجوم، كما أعلنت واشنطن في وقت سابق عن مبادرة تستهدف تشكيل تحالف دولي موسع يتولى ضمان الملاحة البحرية في الممرات الحيوية للتجارة العالمية ولإمدادات النفط قبالة اليمن وإيران أي في مضيقي باب المندب وهرمز[2].

وبالنسبة لناقلة النفط الإيرانية المحتجزة لدى سلطات جبل طارق، فقد أعلن رئيس وزرائه فابيان بيكاردو في 2019/8/15، أنه يمكن السماح للناقلة الإيرانية المحتجزة لإنتهاك عقوبات الإتحاد الأوروبي بالمغادرة، رغم أن الأمر قد ينتهي بنظر المسألة في المحكمة مرة أخرى بسبب طلب قانوني أمريكي بمنعها من ذلك[3].

خامساً: تحليل المخاطر المتوقعة لحرب الناقلات

لم يعد من الممكن أن تتحمل المنطقة المزيد من التوتر، خاصة في ظل تصاعد حدة تبادل الإتهامات والتصعيد، فحرب الناقلات يعد من أخطر الحروب التي تهدد الأمن والسلم الاقليمي والدولي للمنطقة، لما يترتب عليه من كوارث أمنية وبيئية واقتصادية وحتى اجتماعية، ذلك ان استهداف الناقلات النفطية والتجارية في مضيق هرمز ومضيق باب المندب، واقع الحال يبرز عدد من السيناريوهات التي ممكن أن تطال الوضع القائم، والتي قد يكون منها:-

[1] ايران تلعب بالنار في محاولة استهداف مدمرة بريطانية، الشرق الاوسط الالكترونية، MEO، 2019/7/16، middle-east-online.com

[2] لندن: خريطة تثبت أن الناقلة البريطانية كانت في المياه الإقليمية العمانية، Sputnik Arabic، 2019/7/21، Arabic.sputniknews.com

[3] جبل طارق : الناقلة الإيرانية يمكنها المغادرة عند جهوزيتها، أخبار دويتش الالمانية، 2019/8/16، www.dw.com.

1. **على المستوى السياسي والأمني:**

بأي حال من الأحوال إن أي توتر في مضيق هرمز يؤثر سلبًا على الوضع الأمني والاستقرار السياسي التي يمكن أن تشهدها الدول التي يمر من خلالها المضيق، فدول الخليج هي أولى الدول المتضررة من زيادة التوتر في المضيق، كما لا نستبعد تأثر إيران بصورة مباشرة بالوضع في حال تأزمه، وانعكاس ذلك بشكل أو بآخر على الوضع الداخلي الإيراني. إن استمرار استهداف الناقلات لا يمكن أن يمر دون عواقب، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها حامية مصالحها ومصالح حلفاؤها في مضيق هرمز كما تعد أن أي استهداف لأي ناقلة في المضيق يعد من باب العدوان والاستهداف على مصالحها وبالتالي تفاقم الوضع السياسي وتوتر العلاقات، ليس بين طهران وواشنطن وإنما تدخل على خط الأزمة الكثير من الدول، مما ينذر بأزمة أمنية تهدد مجمل الملاحة البحرية في المنطقة ويهدد أمنها.

2. **على المستوى الإقتصادي:**

أهم المخاطر التي من الممكن أن تشهدها الدول التي تمر ناقلاتها النفطية والتجارية عبر مضيق هرمز، في حال استمرار حرب الناقلات وارتفاع استهدافها أو الوصول إلى المواجهة المباشرة هو تأثر تلك الدول بعمق اقتصادها خاصة دول الخليج المصدرة للبترول، أو للدول الأوروبية والصين والولايات المتحدة وبريطانيا، وبالتالي أن التوتر في المضيق يجعل من الصعوبة بمكان تأمين الملاحة البحرية للسفن التجارية والنفطية للدول مما يرفع سقف تكاليف النقل وتكاليف شركات الحراسة التي تتعاقد معها شركات السفن والناقلات، وهذا يؤدي بدوره إلى جعل تكاليف المنتوجات النفطية ومشتقاته والتبادل التجاري يرتفع إلى مستوى قياسي جديد، أضف إلى أن ارتفاع المخاطر التي تهدد المضيق سيجعل الدول تراجع حساباتها في مرور بضائعها وتجارتها ونقلها لمنتوجاتها من هذا الطريق الحيوي، وكل هذا التخوف سيرفع أسعار المنتوجات النفطية وسفن التجارة في سوق الأسهم، لذا يجب حساب مستويات الربح والخسارة ملف الملاحة البحرية التي تمر من خلال مضيق هرمز وباب المندب، وايجاد حل يوازن كفة فرض الأمن البحري مع فرصة تفادي أي أزمة تهدد الممرات البحرية والتي ستؤدي بالجميع إلى فقدان مستويات اقتصادية مهمة كانت تعود لها بالفائدة الاقتصادية.

الاستنتاجات

يمكن لأي أزمة يمكن أن تحل بطرق دبلوماسية ما لم يكن أطرافها يرغبون في غير ذلك، ولأن محددات الأزمة الموجودة باستهداف الناقلات البحرية معقدة ذلك أنها ذات أبعاد مركبة كونها مرتبطة في الأصل بإنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران الذي عقد عهد الرئيس السابق أوباما،

وفرض عقوبات كارثية على تصدير النفط الإيراني، فهذا كله استفز طهران التي تقوم جميع الدول بمرور ناقلاتها النفطية من أمام المضيق القريب عليها بهذا عقدت العزم على منع مرور الناقلات النفطية سواحلها وعلى خط الملاحة البحرية الدولية، ولكي تجد طهران أزمة مركبة تطال الجميع لإستخدامها كورقة ضغط سياسية واقتصادية على الدول الأوروبية وبريطانيا والصين وجميع الدول التي تمر ناقلاتها عبر مضيق هرمز، من أجل عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي واستفزازها، من خلال الإخلال بالأمن البحري والتجارة الدولية.

إن تأزم الوضع في مضيق هرمز، واستهداف إيران لناقلات البحرية جعل للدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين والإتحاد الأوروبي أمام وضع جديد ومخاطر جدية، جعلها تفكر بعدة سيناريوهات، ومنها:-

1. قيام الولايات المتحدة بإنشاء تحالف يضمن العديد من الدول التي تمر ناقلاتها النفطية والتجارية من المضيق لكن ليس فقط تأمين الملاحة البحرية، وإنما هناك أبعاد أخرى، حيث تكون بذرة لإستخدام هذا التحالف فيما بعد لمواجهة قد تكون عسكرية أو حتى تحجيمها وتقليص نفوذها من خلال محاصرتها من جهة المياه الإقليمية.
2. قيام إيران بمحاولة الاستمرار بالأزمة وباستهداف الناقلات والوصول إلى مرحلة تتدخل بها الدول الأوروبية إلى وساطة يتم فيها حل الأمور بما يناسب إيران وبما يحفظ هيبة الولايات المتحدة وحلفاؤها مثل بريطانيا، أو تقديم تنازلات غير مباشرة من قبل حلفاءء الولايات المتحدة إلا وهي بريطانيا بالايعاز إلى الإفراج عن الناقلة الإيرانية مقابل ضمانات، وبالتالي يُفرج عن ناقلة المحجوزة من قبل إيران، وهذا يُعد تهدئة لحرب الناقلات بين الأطراف، وهذا ما حصل فعلًا بين ناقلة النفط الإيرانية المحجوزة في جبل طارق (غريس 1).
3. السبب الرئيس كما ذكرنا، وراء استهداف الناقلات هو الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، الذي كان بضمانات أوروبية، لذا يمكن أن تدخل الدول الأوروبية لايجاد صيغة جديدة لاتفاق جديد نووي بين واشنطن وطهران يتم فيها حل موضوع الاتفاق النووي، وبالتالي سيتم إنهاء بشكل أو آخر استهداف إيران للناقلات النفطية، أو الأزمة برمتها.
4. للصين وروسيا أوراق كثيرة يمكن استخدامها للضغط على إيران للحد من الأزمة أو عدم تفاقمها، ذلك أنهما معنيان بشكل مباشر بالإستهداف لأن يوجد لديهما الكثير من الناقلات النفطية والتجارية التي تمر عبر المضيق، مما يجعل الموضوع في كفتي ميزان بين استمرار دعمهما لإيران وبين استهداف تجارتهما المارة من خلال المضيق والتي ليس بالشيء الهين.

المصادر والمراجع

1. تغريد رامز هاشم، مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال إقفاله، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد12، ص3.
2. علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، لبنان ،ط1، 2013 ،ص73.
3. أهم بنود الإتفاق النووي الإيراني ولماذ يريد ترامب الخروج منه؟ ، حسين عمارة ، وكالة فرانس 24، www. france24.com
4. القيادة المركزية الأمريكية: إيران اسقطت بلا مبرر طائرة إستطلاع أمريكية بدون طيار فوق المياه الدولية، شبكة أخبار بي بي سي، 20 يونيو / حزيران 2019، www. BBC News Arabic / bbc.com
5. تقرير أمارتي: الهجوم على ناقلات النفط يحمل بصمات عملية معقدة، شبكة أخبار الـ بي بي سي، 7 يونيو / حزيران ، BBC News Arabic ، www.bbc.com
6. استهداف نقلات النفط.. تصاعد المخاوف على الإمدادات والأسواق، العربي الجديد، لندن، 15 يونيو، 2019، www.alaraby.co.uk
7. إيران و استهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ماالمستقبل؟، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، ص2-3.
8. ايران تلعب بالنار في محاولة استهداف مدمرة بريطانية، الشرق الاوسط الالكترونية، MEO،2019/7/16، middle-east-online.com
9. لندن: خريطة تثبت أن الناقلة البريطانية كانت في المياه الإقليمية العمانية، 2019/7/21، Sputnik Arabic، Arabic.sputniknews.com
10. جبل طارق : الناقلة الإيرانية يمكنها المغادرة عند جهوزيتها، أخبار دويتش الالمانية، 2019/8/16، www.dw.com.

تقدير موقف

الميزان العسكري الإيراني
The Iranian Military Balance

د. فراس عباس هاشم

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين– العراق

Ferashashem48@yahoo.com

الملخص :

يسعى تقدير الموقف هذا إلى دراسة انعكاسات تطورات الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في زيادة الإنفاق العسكري الإيراني. كما يعرض التقدير حجم الإنفاق العسكري الإيراني مقارنه بدول الجوار الإقليمي. بالإضافة إلى ذلكيناقش التقدير تطوير إيران للقدرات العسكرية اللامتماثلة لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة،خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وما يفرضه الواقع الجديد من زيادة المخاطر التي تواجها، فضلاً عن ذلك يستعرض التقدير الاتجاه الإيراني نحو الاعتماد على التصنيع المحلي في تعزيز قدراتها الدفاعية العسكرية للتعويض عن استمرار العقوبات المفروضة عليها في مجال استيراد الأسلحة من الدول الغربية.

Abstract:

This assessment of the situation seeks to examine the implications of developments in the Middle East region in the increase of Iranian military spending. In addition, the assessment discusses Iran's development of asymmetric military capabilities to meet the new security challenges, especially after the US withdrawal from the nuclear agreement and the new realities posed by the increased risks they face. On the continuation of sanctions imposed on them in the field of importing weapons from Western countries.

تقديم

تشهد منطقة الشرق الأوسط العديد من التوترات والصراعات الإقليمية المتصاعدة وبالتالي تنعكس تأثير هذه التحديات في تشكيل التوجهات الرئيسة في مواقف الدول تجاه زيادة ميزانيتها الدفاعية في ظل ارتفاع التهديدات الأمنية، وعليه تدرك إيران في ضوء تطورات الأحدث أهمية عامل القوة في حماية أمنها القومي من التحديات والتهديدات الأمنية المحلية والإقليمية وتمتعها بقدرات ردعية ضد الآخرين في حالة الأقدام على مهاجمتها، وبالتالي يتطلب ذلك تطوير قدراتها الدفاعية من المستوى التكنولوجي والتقني وحجم التسليح، ومن هنا تولي إيران أهمية كبيرة بالنسبة للصناعات العسكرية؛ وذلك لتعويض النقص في المعدات العسكرية المتطورة ومحدودية قدراتها؛ وذلك لعدم قدرتها على استيراد الأسلحة المتطورة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها في مجال الأسلحة، ولذلك شهدت الصناعة العسكرية الإيرانية انجازات كبيرة على المستوى المحلي في مختلف أنواع الاسلحة بما فيها الصواريخ الباليستية والقطع البحرية والطائرات المسيرة.

الإنفاق العسكري الإيراني والعوامل المؤثرة فيه

مما لا شك إن القوة العسكرية هي الوسيلة الفاعلة والرادعة لحفظ الأمن القومي وحمايته لأية دولة وهي الوسيلة التي يتم اللجوء إليها في حالة قصور الوسائل الأخرى عن تحقيق مصالح الدولة ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية للدولة بمدى إمكانية صنّاع القرار السياسي على توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً بمسار يخدم أهداف السياسة الخارجية في وقتي السلم والحرب[1].

وفي ضوء ذلك يحدد حجم (الإنفاق العسكري) [*] ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء أكان لاستيراد الأسلحة من الخارج، أم تصنيعها محليًا وللتطوير والبحث العلمي من أجل الإرتقاء بالتكنولوجيا العسكرية كما أنَّه يحدد مدى إدراكها لوجود تهديد خارجي لأمنها القومي وما تتكبده من تكلفه مالية على نشاطها العسكري وهذه التكلفة هي بمثابة مدخلات للقطاع العسكري، ولذا فإنّها لا تفيد بمفردها في تقدير القوة الأمنية أو العسكرية والتي هي مخرجات لذلك القطاع فتلك القوة بشقيها

---

[1] مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة مقارنة ،(بغداد : مطبعة دار الحكمة للتوزيع والنشر ، 1991)، ص 187.

[*]يعرف الانفاق العسكري وفق الأمم المتحدة "هو ما يتم تخصيصه من أموال الميزانية العامة في الدول لتغطية تكاليف نفقات القوات المسلحة"، ومن هنا يتيح وضع تعريف محدد للأنفاق العسكري إمكان قياس ومقارنة تخصيص الموارد المالية للمؤسسة الدفاعية من ضمن ما يخصص من الموازنة العامة، بمعنى التعرف إلى ميزانية الدفاع للسنة المالية مقارنة بميزانيات الوزارات الأخرى في الدولة . بشير رجب الصفصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي، مجلة المستقبل العربي، العدد (470)،(بيروت: مركز دراسات الواحدة العربية، 2018)، ص 132.

تتوقف على التوازن بين فئات الإنفاق المختلفة بضمن ميزانية الدفاع والتكلفة ومستوى التكنولوجيا والتدريب وعلى العقيدة العسكرية، ولذلك فان ميزانية الدفاع الإجمالية قد تفضي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديد تبعًا لكيفية الإنفاق[1].

ووفقاً لما تقدم يُمكّن رصد أهم ملامح سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط من خلال ما تشير إليه احصائيات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام **(SIPRI)** فقد تراجع اجمالي الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة **17%** خلال العام **(2016)**، مقارنة بالعام **(2015)**، ولكنه ارتفع بنسبة **19%** مقارنة بالعام **(2007)** وذلك بالرغم من انخراط كل دول هذه المنطقة فيما عدا سلطنة عمان في نزاعات محلية وتراجعت السعودية إلى المرتبة الرابعة من حيث الإنفاق العسكري، وراء الولايات المتحدة والصين وروسيا على التوالي، في حين أنّ السعودية (التي تقدر ميزانية إنفاقها العسكري **(63.7)** مليار دولار في العام **(2016)** كانت ترفع من إنفاقها العسكري سنوياً منذ عام **(2002)**، إلاّ أنّ إنفاقه االعسكري في عام **(2016)** انخفض بنسبة **30%** مقارنة بعام **(2015)**، ومن ناحية أخرى ارتفع الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة **17%** خلال العامين **(2015 -2016)**[2].

وفي ذات السياق تشير البيانات الأحدث التي اعدها تقرير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام **(SIPRI)** لعام **(2017)** إلى أنّ الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في عام **(2016)** نحو **16,7%** في عمان، ونحو **10,4%** في السعودية، ونحو **6,7%** في الجزائر، ونحو **6,5%** في الكويت، ونحو **5,8%** في الكيان الصهيوني، ونحو **4,8%** في كل من البحرين والعراق، ونحو **3,2%** في المغرب، ونحو **3%** في إيران، ونحو **2,3%** في تونس، ونحو **2%** في تركيا، ونحو **1,6%** في مصر[3]، وأوضح المعهد في تقريره أن معدل الزيادة في الإنفاق العسكري الإيراني تسارع بوتيرة عالية في العام **(2019)** إذ احتلت إيران المرتبة الثامنة عشرة عالميًا في الإنفاق العسكري حيث وصل حجم انفاقها العسكري إلى **13** مليار دولار في العام **(2018)**[4]، لذلك تمثل زيادة الإنفاق العسكري الإيراني أعلى بنسبة **53**٪ في عام **(2018)** عما كان عليه الإنفاق العسكري قبل خمس سنوات انظر الرسم البياني رقم (1)[5].

---

[1] مجموعة باحثين ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي لعام 2003 ، ترجمة :عمر الأيوبي ، و أمين سعيد الأيوبي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003)، ص 444.

[2] بيتر د. ويزمان ، الإنفاق العسكري وعمليات نقل الاسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي (2017)، ترجمة : عمر سعيد الايوبي ، أمين سعيد الايوبي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2018)، ص 147 وما بعدها .

[3] المصدر نفسه ، ص 147.

[4] Iran - Military Spending, globalsecurity, https://www.globalsecurity.org /military/world/iran/budget.htm

[5] Jennifer Chandler, Decoding Iran's defence spending: pitfalls and new pointers November13,2018,https://www.iiss.org/blogs/military.../decode-iran-defence-spending

ومن هنا يلاحظ تزايد حجم في الإنفاق العسكري الإيراني بدءً من عام **(2018)** عقب إعلان الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي، وبالتالي يتطلب ذلك الوضع المضطرب تصاعد في حجم التهديد أمام التصعيد الأمريكي، مما يتطلب الأمر مزيد من الموارد العسكرية لمواجهة تلك المخاطر.

وما يجب ذكره هنا أن إيران ترى بأن تحقيق أمنها أمام التحديات الخارجية يجب أن يتواكب مع تعزيز قدراتها العسكرية في المجالات التقليدية وغير التقليدية، وهو ما يفسر زيادة الحكومة الإيرانية من الدعم المالي للإنفاق العسكري في مشروع موازنة عام **(2019)**، في خطوة تأتي لتعزز الدفاع تجاه المخاطر الإقليمية[1].

وعليه شكل تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تزايد الوجود الأجنبي في المنطقة والتدافع على تحقيق المصالح إلى حالة من عدم الاستقرار الأمر الذي دفع إيران إلى زيادة إنفاقها العسكري سواء باستيراد الأسلحة من الخارج أو تصنيعها محليًا لتعزيز أمنها مما يرفع الموازنة المالية الإيرانية المخصصة للدفاع.

الرسم البياني (1): معدلات الإنفاق العسكري الإيراني للمدة (2014-2018)

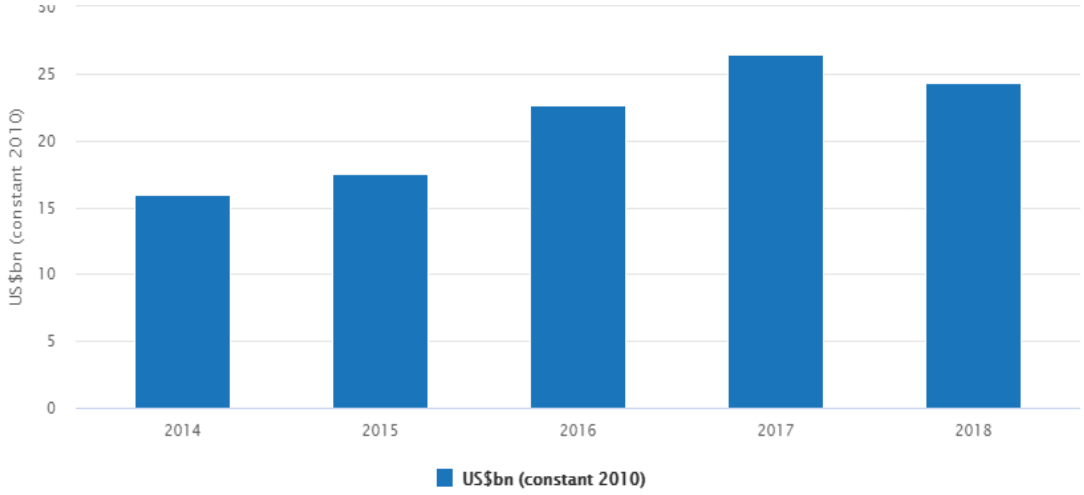

المصدر :

Jennifer Chandler, Decoding Iran's defence spending: pitfalls and new pointersNovember13,2018,https://www.iiss.org/blogs/military.../decode-iran- defence-spending

-**القدرات العسكرية الإيرانية:** تولي إيران اهتمام كبير لتطوير قدراتها العسكرية وأعلنت في ضوء ذلك عن انجازات في صناعاتها الحربية المختلفة والعمل على تحديثها على الرغم من تراجع العائدات النفطية بسبب العقوبات النفطية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، فضلاً عن العقوبات على استيراد الأسلحة

[1] فراس عباس هاشم ، اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التّحولات الإقليمية ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد (4) ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2019)، ص 79 .

وانسجاماً مع ما تقدم، يشير معهد "غلوبل فاير بور" **(Global Fire Power Institute)** أن إيران تحتل في المرتبة الثامنة عالميًا من حيث حجم القوات المسلحة[1]، إذ يصل عدد أفراد القوات البرية إلى أكثر من **(545،000** فرداً) تقريباً، بينهم **(220** ألف) مجند في الخدمة الإلزامية أمّا فيما يتعلق بالمعدات فتمتلك القوة البرية نحو **(1658)** دبابة، ومن ناحية أخرى وبحسب تقديرات (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) في لندن يتألف الحرس الثوري الإيراني **(IRGC)** تتألف من **(350** ألف) في حين يرى (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) في واشنطن أنّ عدد أفراده لا يتجاوز **(120** ألفًا) وللحرس الثوري قوات برية وبحرية وجوية، بالإضافة إلى ذلك يتبع القوات البحرية نحو **(20** ألف) جندي والباقون موزعون على القوات البرية والجوية [2].

وضمن هذا السياق يمكن التعرف على مستوى التسلح لإيران، من خلال التقرير الذي أعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول "التوازن العسكري" في العام **(2019)**، أشار فيه الى أن إيران تمتلك نحو **(32)** بطارية من صواريخ أرض جو سام- **(300)** تسلمتها من روسيا في العام **(2016)**، ومن جهة أخرى أشار التقرير أن إيران طورت نسخًا من هذه الأسلحة، ومن بينها منظومتا (باور **373)** و(سام رعد) [3]، بالإضافة إلى ذلك استمرت إيران في تطوير قدراتها الصاروخية باعتبارها وسيلة للردع طالما أنها تطال أهدافاً بعيدة ولأطراف تراها خصومًا لها وأنها مجال لتطوير التقنية الوطنية ومنذ العام **(2008)** أجريت إيران تجربة صاروخية على صاروخ من صنعها وتصميمها من مدى **(2000**كم) وبذلك اعفت إيران نفسها من الاعتماد على استيراد التقنية الأجنبية، وفي العام **(2009)** ارسلت إيران أول قمر صناعي مستخدمة صاروخًا عابرًا للقارات وكان ذلك إيذانًا بلأنها دخلت إلى صناعة مثل هذه الصواريخ البعيدة المدى[4]، وبدأت إيران جهوداً كبيرة في توسيع البرنامج الخاص بالصواريخ الباليستية وأصبحت قادرة على تصميم وإنتاج الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى[5]، إذ تشير التقديرات إلى امتلاك إيران واحدة من أكبر ترسانات من الصواريخ

---

[1] تعرف على موازين القوة العسكرية ونقاط الاحتكاك بين إيران وأمريكا ، موقع الجزيرة للدراسات ، 2019/5/9 ، شوهد في 2019/7/2 ، في mubasher.aljazeera.net:

[2] اميرة محمد عبد الحليم ، نفوذ الحرس الثوري في افريقيا :ادوار متعددة وتحديات قائمة ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد السادس،(الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018)، ص 114.

[3] الناتو قلق إزاء سلوك إيران في المنطقة ،صحيفة العرب اللندنية ، العدد (11389)،ص 5(2019/6/26).

[4] فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره، ص 79 .

[5] Jumana Al Tamimi,Iran's military capabilities exaggerated,Gulf News Newsletter,January 09, 2019, https://gulfnews.com/.../irans-military-capabilities-exaggerated-report.

الباليسيتية في المنطقة، مع تركيزها على تحديث قدراتها الصاروخية الإيرانية وتطور مدياتها ودقتها بالاعتماد على القدرات الذاتية[1].

وفي ضوء ذلك يمكننا القول في إطار تحديث قدراتها الدفاعية عملت إيران على تطوير قدراتها اللامتماثلة من خلال تعزيز تواجدها في المنطقة عبر حلفائها من التنظيمات المسلحة التي تشكل وسيلة دفاع متقدمة بالنسبة اليها وأداة ضغط إقليمي لمواجهة التحديات التي تهدد أمنها.

يضاف إلى ذلك كشفت إيران في الآونة الأخيرة النقاب عن نظام صواريخ الدفاع الجوي المحلي (15 خرداد) وأورد وزير الدفاع الإيراني الجنرال (أمير حاتمي) أن صواريخ (صياد 3) يمكنها إسقاط الطائرات المقاتلة والمركبات القتالية الجوية دون طيار من على مسافة 120 كم[2]، ووفقاً للمعلومات عن قدرة (خرداد) على تتبع الاجسام الخفية، فإن هذا النظام يمكنه التتبع من مسافة 85كم والاشتباك على بعد 45 كم، أن الإطار الزمني لنشر النظام مدته خمس دقائق بينما سيكون قادرًا على الاشتباك مع ستة أهداف في وقت واحد[3]، من ناحية أخرى طورت إيران نظام رادار (آراش 2) القادر على تحديد الأجسام الطائرة الصغيرة، وعلى حد تعبير قائد الدفاع الجوي في خاتم الانبياء العميد (فرزاد إسماعيلي)، فإن أحد هذه الانظمة عبارة عن "رادار فضائي بعيد المدى مزود بترددات مجتمعة وقدرة على اكتشاف الأجسام الطائرة الصغيرة بالإضافة إلى صواريخ الكروز[4]، إلى جانب ذلك عززت إيران تطوير قدراتها في الإمكانات التكنولوجية والقدرات التشغيلية للإنترنت وأيضاً في القدرات الهجومية السيبرانية كوسيلة أخرى لاستراتيجيتها الجديدة غير المتماثلة، وقد جعلتها تلك الإمكانات تحقق تقدما نوعيًا واضحاً، وتدخل ضمن أقوى 5 دول إلكترونيًا في العالم، بعد كل من الولايات المتحدة، والصين، وأصبحت إيران قادرة على الوصول لأهداف بعيدة المدى، إذ خصَّصت إيران ما يقرب من 76 مليون دولار سنويًا من أجل تطوير قدراتها التكنولوجية[5].

وما يجب ذكره هنا تصنع إيران حاليًا طائرات بدون طيران حيث يرجع تاريخ صناعة الطائرات المسيرة إلى ما قبل ثورة عام (1979)، إذ بدأ (محمد رضا شاه) عام (1970) برنامجًا للتصنيع المحلي للطائرات المسيرة إلاّ أنه توقف بعد الثورة الإيرانية لكن من منجزات البرنامج تأسيس مصنع الصناعات الجوية قدس بمدينة قم

---

[1] Anthony H. Cordesman and Nicholas Harrington,The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance,December 12, 2018

[2] تقرير الحالة الإيرانية (مايو 2019)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019)، ص 23.

[3] المصدر نفسه ، ص 23.

[4] المصدر نفسه، ص 24.

[5] باسم راشد ، نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية ، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 20 /4/ 2016 ، شوهد في 2019/7/13 ، في: https://rasanah-iiis.org

وافتتاحه في عام(1985) وانتج الطائرة المسيرة (مهاجر) ومن بعدها (مهاجر 3) و(أبابيل) والتخطيط لإنشاء مركز دراسات الصناعات الجوية شاهد بمدينة اصفهان الذي قدم الدراسات والتصميمات اللازمة لتصنيع الطائرة (هسا 100) المسيرة وهي النموذج الذي تم تطويره في عام (2005) ليصبح الطائرة (شاهد 123) النموذج الأولي من الطائرة (شاهد 129) التي تعد العمود الفقري الحالي لأسطول الطائرة المسيرة الإيرانية[1]، كما أعلنت إيران عن إنتاج روبوتات استطلاع نوع (ARIO-RS10) بهدف الاستفادة منها في العمليات العسكرية قصيرة المدى، وتنفيذ عمليات الاستطلاع والمراقبة المستدامة للمراكز الخاصة والعسكرية الإيرانية، وأيضاً استخدامها في تنفيذ العمليات العسكرية [2].

في ضوء ما سبق يمكن القول أن استمرار حالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط خصوصًا بين إيران والولايات المتحدة انعكست على التفاعلات الإقليمية، فضلًا عن زيادة المخاوف لدى الدول في اتساع مناطق التوتر في المنطقة، لا سيما بعد إعادة الانتشار الأمريكي وزيادة في اعداد قوتها العسكرية، وبالتالي ترى إيران في ذلك تهديدًا لأمنها ولتحقيق سياسة الردع عملت على تطوير قدراتها الردعية وبناء قدراتها الصاروخية رغم انخفاض أسعار النفط واستمرار العقوبات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يغير من زيادة انفاقها العسكري لمواجهة تلك التحديات الخارجية.

المراجع:

-مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة مقارنة، (بغداد: مطبعة دار الحكمة للتوزيع والنشر، 1991).

-بيترد. ويزمان، الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي(2017)، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، أمين سعيد الايوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

-مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2003، ترجمة: عمر الأيوبي، وأمين سعيد الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

-فراس عباس هاشم، اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التّحولات الإقليمية، مجلة مدارات ايرانية، العدد (4)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019).

-بشير رجب الصفصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي، مجلة المستقبل العربي، العدد (470)، (بيروت: مركز دراسات الواحدة العربية، 2018).

-أميرة محمد عبد الحليم، نفوذ الحرس الثوري في أفريقيا: أدوار متعددة وتحديات قائمة، مجلة دراسات ايرانية، العدد السادس، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات لإيرانية، 2018)

-تقرير الحالة الإيرانية (يناير -فبراير 2018)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

-تقرير الحالة الإيرانية (مايو 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019).

[1] تقرير الحالة الإيرانية (ابريل 2018)،(الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018)، ص 15.

[2]تقرير الحالة الإيرانية (يناير -فبراير 2018)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018)، ص 16.

-تقرير الحالة الإيرانية (ابريل 2018)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

-تعرف على موازين القوة العسكرية ونقاط الاحتكاك بين إيران وأمريكا، موقع الجزيرة للدراسات، 2019/5/9 ، شوهد في 2019/7/2 ، في : mubasher.aljazeera.net

-باسم راشد، نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 20 /4/ 2016، شوهد في 2019/7/13، في : https://rasanah-iiis.org

-Jumana Al Tamimi, Iran's military capabilities exaggerated, Gulf News Newsletter, January 09, 2019,https://gulfnews.com/.../irans-military-capabilities-exaggerated-report.

-Anthony H. Cordes man and Nicholas Harrington, The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance, December 12, 2018.

-Jennifer Chandler, Decoding Iran's defence spending: pitfalls and new pointers November13,2018,https://www.iiss.org/blogs/military.../decode-iran- defence-spending.

-Iran - Military Spending, global security, https://www.globalsecurity.org /military/world/iran/budget.htm.

الدور الإيراني في الأزمة السورية بين البعد المذهبي والخيارات الإستراتيجية

Iranian role in the Syrian crisis between sectarian dimension and strategic options

أ. رمال خديجة

باحثة دكتوراه علوم سياسية- جامعة الجزائر 03

khadija-r@hotmail.fr

ملخص

أواخر سنة 2010 و مطلع 2011 شهد الوطن العربي احتجاجات اصطلح عليها بـ" الربيع العربي"، ارتبط بظروف داخلية و متغيرات خارجية، ساهم في الإطاحة بالأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، ليبيا و اليمن، بينما أجبر دولا أخري على المبادرة بالتغيير والإصلاح السياسي مثلما حدث في: الجزائر، المغرب، و السعودية، كما لعب دورا مؤثرا في أمن المنطقة العربية و توازناتها، و اظهر معايير إدارة هذه الأزمات، طبقا لأهمية كل دولة في الاستراتيجية الإقليمية و الدولية علي غرار ما يحدث في سوريا. تدخلت إيران في الازمة السورية و بدا دورها مختلفا عن باقي مواقف الدول، ذلك راجع لمكانة سوريا في الاستراتيجية الإيرانية و طبيعة العلاقات بين نظام طهران ودمشق والتي أنتجت حلفا قويا بين الجانبين سيترك تأثيره على موازين الأمن في المنطقة .

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، الأزمة السورية، الدور الإيراني، الإستراتيجية الإيرانية.

Abstract :

At The End Of 2010 And The Beginning Of 2011, The Arab World Defined Protests As The "Arab Spring", Which Was Linked To Internal Conditions And External Variables, Which Contributed To The Overthrow Of Political Regimes In Tunisia, Egypt, Libya And Yemen, While Other Countries Were Forced To Initiate Political Change And Reform In Algeria, Morocco And Saudi Arabia. He Also Played An Influential Role In The Security And Balance Of The Arab Region And Showed The Criteria For Managing These Crises According To The Importance Of Each Country In The Regional And International Strategy, As In Syria. ran intervened in the Syrian crisis and its role differed from the rest of the states' positions. This was due to Syria's position in the Iranian strategy and the nature of the relations between Tehran and Damascus, which produced a strong alliance between the two sides.

key words: The Arab Spring, the Syrian crisis, the Iranian role, the Iranian strategy

مقدمة:

عرفت الجمهورية السورية بدورها حراكًا شعبيًا لمطالبة النظام بإجراء اصلاحات سياسية اقتصادية واجتماعية عاجلة، من شأنها تغيير الوضع القائم وتحسين المستوى المعيشي، أخذت الاحتجاجات في التمدد الأفقي لتشمل معظم المحافظات تدريجيًا، وتحولت من حراك سلمي إلى صدام مسلح بين النظام والمعارضة. نتيجة انشغال الدول العربية في قضاياها الداخلية وغياب دور عربي فعال، لم تنحصر الأزمة السورية بين النظام الحاكم والمعارضة بشقها السياسي والمسلّح فتح المجال أمام أطرافًا إقليمية على غرار إيران للتدخل، ما جعل من الجغرافيا السورية ساحة للتوازنات والحسابات قد تؤدي لا محالة إلى تحول فعلي في خارطة العلاقات بين الوحدات السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي.

المحور الأول طبيعة الأزمة السورية

نهاية سنة 2010 وبداية 2011 شهدت المنطقة العربية انتفاضات شعبية سلمية اصطلح عليها بـ "الربيع العربي"، قصد إعادة تأسيس بنية سياسية، إقتصادية وإجتماعية تحل محل تلك التي فقدت مشروعيتها باعتبارها سبب الأزمات وليست جزءًا من الحل كونها لم تعد قادرة على الاستمرارية في استيعاب وتلبية مطالب الشعب التي تركزت على أساسيات الحياة والعيش الكريم، لذا لا بد من تحول سلمي ينبثق من البيئة الداخلية للدول العربية مع رفض نموذج الديمقراطية الجاهزة التي تسوّق للوحدات السياسية على اختلاف خصوصياتها الإجتماعية، بعد فشل التغيير بالقوة عن طريق احتلال العراق.

لم تكن الأزمة السورية وليدة اللحظة التي اندلعت فيها بل كانت حصيلة تراكمات سياسية، اقتصادية وإجتماعية، انطلقت من أسباب ودوافع انتجتها البيئة المحلية وعرفت تصاعدًا تدريجيًا إلى أن وصلت مرحلة الانفجار، أحدثت مفاجأة لدى القيادة السورية التي ترسخت لديها قناعة رضوخ الشعب السوري وأظهرت سوء تقديرها بشأن قابلية المجتمع للتغيير الذي فرضته التحولات الحاصلة في المنطقة العربية أنذاك، تشترك بنيويًا مع دول الربيع العربي في وجود نظام تسلطي أوليغارشي، لكنها تختلف من ناحية خصوصية المجتمع السوري الذي يضم تركيبة سوسيولوجية بالغة التعقيد، تجعل منه متعدد الهوية، مما يعرقل بناء دولة وطنية تنصهر فيها الإنتماءات الفرعية[1]، ساهم في ترسيخها النظام السياسي بنزعته

[1] **المظاهر العنفية في الثورة السورية..الدوافع و التحديات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012). ص.25.

الطائفية التي باتت تحدد علاقته بالمجتمع السوري بتنوعاته المختلفة لتسهيل إدارة الدولة والسيطرة علي الحكم[1]، ناهيك عن محيطها الجيوبوليتيكي الذي صنع الفارق مع تطور للأزمة[2].

حدثت الأزمة السورية فوق رقعة جغرافية محل تنافس بين القوى الإقليمية والدولية وخط الصدام والمواجهة، ما جعل منها تدار بناء على حساب وخيارات الفواعل الخارجية كي يضمن كل طرف صموده في وجه الآخر وبمعنى أدق أنّ سقوط أي جبهة يمنح لنظيرتها التقدم وتحقيق المكاسب وبالتالي زيادة ثقلها الإستراتيجي في المنطقة بما أن الأطراف تتقاطع أساليب وتفاصيل إدارتها للأزمة وتتباتين ادراكاتها الإستراتيجية[3].

المحور الثاني: العلاقات السورية الإيرانية

تعد العلاقات السورية الإيرانية من أمتن الروابط في منطقة الشرق الأوسط، اتسمت بمجموعة من الثوابت التي كان لها الأثر البالغ على الجوانب العسكرية، السياسية والإقتصادية، تمتد تاريخيًا إلى عهد حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية، تراوحت سابقًا بين التعاون والصراع، إذ تعرضت الشام للغزو الفارسي في الفترة بين (333–539 ق.م) شكلت مدنها آنذاك أسواقًا تجارية هامة لفارس، وقد ساهم التقارب الجغرافي في رسم الإمتددات الحضارية والدينية للبلدين، حيث أدى الفتح الإسلامي إلى سقوط الدولة الساسانية في فارس وتحول دمشق مقرًا للخلافة الأموية التي انتقلت لاحقًا إلى بغداد عرفت هذه المرحلة تعاونًا ثقافيًا واسعًا من خلال الكتابة وترجمة الدواوين المالية للولايات الشرقية إلى اللغة العربية لتصبح هذه الأخيرة لغة الإدارة، كما وُضِعَتْ أسس العلوم الإسلامية بمساهمة العرب الفرس[4]، بحلول الفترة العباسية لعب المثقفون ورجال العلم دورًا بارزًا في توطيد العلاقات والتواصل الثقافي بين البلدين إذ مثلت الشام أهم المراكز العلمية التي استقطبت الأدمغة وذوي الخبرات مما زاد التواصل الثقافي والفكري الذي استمر حتى بعد سقوط الخلافة وتشتت أراضيها إلى دويلات وإمارات[5].

---

[1] عزمي بشارة، جمال الباروت وآخرون، **مسألة أكراد سورية الواقع–التاريخ– الأسطرة** (بيروت: المركز العربي للابحاث و ددراسة السياسات، ط.1، جانفي 2013)، ص.ص.8–9.

[2] عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية..محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013)، ص92.

[3] عامر مصباح، **علم الإستراتيجية و تحليل قضايا الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017)،ص.ص.43–47.

[4] عبد العزيز الدوري و آخرون، **العلاقات الإيرانية العربية: إتجاهات راهنة و آفاق المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.ص.45–46.

[5] عمر بكرو، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006)، ص. 138.

بعد تولي الأسرة الصفوية العرش بين 905 م/1500م شهدت إيران نقطة تحول بقيادة "إسماعيل شاه" الذي أعلن المذهب الشيعي الإثنى عشري مذهبًا رسميًا، بينما وقعت سوريا تحت السيطرة العثمانية لمدة أربعة عقود تدهورت خلالها العلاقات السورية الإيرانية نتيجة المواجهات المتكررة بين السلطنة العثمانية والدولة الصفوية[1]، باستقلال سوريا وقيام الدولة اليهودية على الأراضي الفلسطينية تنامت القومية العربية التي أثارت المخاوف الإيرانية خشية أن تمتد تأثيراتها داخل طهران حيث يتواجد العرب، مما يؤدي إلى زعزعة الإستقرار وتشجيع الميول الإنفصالية لهؤلاء ناهيك عن النظرة العربية العدائية اتجاه ايران بصفتها عميلًا لتنفيذ المخططات الأمريكية في الشرق الأوسط [2] منذ تولى الأسرة البهلوية للحكم سنة 1925[3].

عقب استلام حافظ الأسد للحكم في سوريا سنة 1970 شهدت العلاقات السورية الإيرانية تطورًا إيجابيًا طغى عليها الطابع العقائدي، إذ عمل على تمتين علاقاته مع شيعة طهران وبيروت، فيما حضيت الطائفة العلوية التي ينتمي إليها النظام الحاكم باعتراف الزعيم الشيعي اللبناني موسى الصدر واعتبارها من الشيعة الإثنى عشرية بعدما وصفت بالمغالاة[4]، كما زاد التواجد السوري في لبنان على إثر الحرب الأهلية من ترسيخ أواصر التعاون عن طريق حماية مصالح الجماعات المناوئة لحكم الشاه في إيران والتي ترتبط دينيًا بشيعة لبنان[5]، ولم ينحصر التعاون في هذا الجانب بل تعداه إلى توطيد الروابط الثقافية بين البلدين بتوقيع بروتوكول طهران عام 1975 الذي تم بموجبه لاحقًا تدريس اللغة الفارسية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في دمشق[6].

بنجاح الثورة الإسلامية في طهران واندلاع الحرب العراقية الإيرانية جاء الموقف السوري مخالفًا للعرب بوقوفها ضد بغداد وقامت بإغلاق أنبوب النفط العراقي كركوك– بانياس لحرمان العراق من موارده المالية، تلقت على إثرها دعمًا معتبرًا من قبل إيران تمثل في العتاد الحربي والمواد التموينية[7]، اضافة إلى استفادتها

---

[1] قسطنطين بازيلي، **سوريا و فلسطين تحت الحكم العثماني**، تر: طارق معصراني، (الإتحاد السوفياتي: دار التقدم، 1989)، ص.ص. 28–29.

[2] Jubin Goodarzi, **Syria and Iran: diplomatic alliance and power politics in the Middle East**, (London: touris academic studies, 2006), p.13.

[3] عصام السيد عبد الحميد، **الخطاب الإعلامي للثورة وأثره على العلاقات الخارجية**، (القاهرة: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط.1، 2006)، ص.79.

[4] Ely karmon, **Iran-Syria-hizbllah-hamas: A coalition against nature**, (USA: the national intelligence university , 2008), p18.

[5] رضوان زيادة، " العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي و الحاضر"، **السياسة الدولية**، ع.164، أفريل 2006، ص.ص.159–171.

[6] حسن الشفيعي، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006)، ص. 138.

[7] خالد عبد العظيم، **التحولات الكبرى في الإستراتيجية العالمية الخليج وافغانستان تحليل المشهد الإستراتيجي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص.90.

من النفط الإيراني بسعر منخفض قدر ب 28 دولار للبرميل بينما حددته الاوبيك ب 34 دولار للبرميل[1] نظرا للعداء المشترك مع النظام العراقي توطد التحالف الاستراتيجي، ناهيك عن رغبة سوريا استخدام إيران من أجل التأثير في التوازنات العربية لصالحها من أجل الضغط على دول الخليج ومنعها من اتخاذ سياسات مناوئة لها في الصراع مع اسرائيل[2]، مما زاد من توثيق العلاقات عقب انتهاء الحرب، إذ عرفت مرحلة التسعينات تزايد حجم الإستثمارات والتبادل التجاري بين الدولتين نتيجة بحكم التوجه الإقتصادي السوري بتشجيع الإستثمار وخلق الفرص لتنمية الإقتصاد[3].

بوفاة باسل الأسد عام 1994 وتدهور الوضع الصحي للرئيس الراحل حافظ الأسد استغلت إيران الوضع لصالحها بعد عودة بشار الأسد من بريطانيا وتهيئته لإستلام السلطة خلفًا لوالده، إذ قامت بالتدخل بالوكالة عن طريق تكليف الأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله" للتقرب من بشار الأسد الذي يفتقد الخبرة السياسية وأظهر دعمه المطلق لتولي هذا الأخير الحكم في سوريا، حيث تمكّن من إقناعه بإحداث تغييرات في القادة العسكريين بابعاد الحرس القديم واستبدالهم بالموالين لإيران في سوريا ولبنان، إضافة إلى تعميق العلاقات مع طهران والسماح لمواطنيها بالتردد على المزارات الشيعية في سوريا.

مع تولي بشار الأسد تطور التحالف العلوي مع شيعة إيران[4]، حيث سعت هذه الأخيرة لتثبيت وجودها لحماية المراقد الشيعية في سوريا كمرقد "السيدة زينب" كما عملت على تشييد مزارات بخطة مدروسة تحيط بالعاصمة دمشق لتطويقها، ما جعل من سوريا وجهة للسياحة المذهبية الطائفية تستقطب بين 500 ألف ومليون زائر إيراني سنويًا فضلًا عن الأموال الإيرانية المخصصة لتمويل الحوزات العلمية، التي تعمل على تشييع السوريين[5]، أخذت هذه الظاهرة في التوسع خلال عام 2009 بفتح أزيد من 10 حسينيات في ريف دمشق قرب مرقد "السيدة زينب" يشرف عليها رجال الدين من إيران، وأفغانستان، وباكستان لتعليم الوافدين الجدد مبادئ المذهب الشيعي

---

[1] Jubin Goodarzi,**op cit**,**pp**. 54-55.

[2] حسن طوالبة، **مناقشة النزاع العراقي – الإيراني**، (بيروت: دار الكتب والوثائق الوطنية، 1984)، ص.ص. 121- 130.

[3] " الإقتصاد الإيراني ملاذ ومكمل"، 2007/11/11، تاريخ التصفح 2018/07/20، على الساعة :12.00، على الموقع الإلكتروني: www.aliqtisad.com/index.php

[4] صداح الحباشنة، " محددات السياسة الخارجية السورية اتجاه إيران 1979- 2009، **المجلة الأردنية في القانون و العلوم السياسية**، م.4، ع.4 ، جانفي 2012، ص.ص.208-223.

[5] على حسن باكير، " الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية و التركية حيال سوريا" ، **خلفيات الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.ص 519-520.

على الصعيد الإقتصادي والعسكري تعزّزت العلاقات أكثر عقب زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى دمشق شهر أكتوبر 2004 إذ تم توقيع مذكرات تفاهم في مختلف المجالات الإقتصادية الذي زاد من تثمينها الرغبة الإيرانية في البحث عن البيئة الآمنة لإستثمار الفائض الناتج عن الطفرة النفطية، كما وقّعت سوريا مع إيران مذكّرة تفاهم للتعاون العسكري بين البلدين أثناء زيارة حسن تركماني وزير الدفاع السوري لطهران في: 2006/06/18 قبيل الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث تم الإتفاق على تعزيز التعاون العسكري من خلال التصنيع الدفاعي المشترك والتدريب، الإمدادات العسكرية المختلفة، إضافة إلى بناء أنظمة دفاع جوية لردع اسرائيل من اختراقها المجال الجوي لسوريا، كما تم توقيع مذكرة تفاهم للدفاع المشترك والشؤون العسكرية عام 2009 نصّت على أن الهجوم على دمشق بمثابة الهجوم على طهران يتيح لهذه الأخيرة إرسال جيوشها للدفاع عن سوريا ضد أي جهة كانت[1].

المحور الثالث: الموقف الإيراني من الأزمة السورية

تطور المشروع الإيراني المبني على التوسع على أسس عقائدية خارج الحدود الجغرافية لطهران للعب دور مهم في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق الريادة الإقليمية على جميع الأصعدة مطلع 2025، قد حددت مجالها الإقليمي بجنوب غرب أسيا الذي تشمل آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط، إذ ركّزت إيران على تحسين علاقاتها مع الأنظمة السياسية على غرار سوريا والعراق، إضافة إلى تصدير مذهبها بتوظيف الجماعات الشيعية الفاعلة إقليمًا كحزب الله في لبنان، الحوثيين في اليمن إضافة إلى المعارضة البحرينية معتمدة في هذه الإستراتيجية على الحوزة العلمية وحرس الثورة الإيرانية[2].

استفادت إيران من الأحداث الإقليمية سيما الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001م وسقوط نظام صدام حسين إذ شّكل العراق قبل الإحتلال جدارًا سنيًا ضد المد الشيعي الإيراني انهار سنة 2003م وأصبحت طهران لاعبًا جيواستراتيجيًا في المنطقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية[3]، أوشك مشروعها الإقليمي على التجسيد تدريجيًا عقب تراجع نفوذ واشنطن بموجب سحب القوات الأمريكية من بغداد و كابول[4] وتحقق أول تواصل جغرافي بين إيران، العراق سوريا ولبنان كمنطلق لإحياء الإمبراطورية الفارسية من منظور الثورة الإسلامية وتحقيق الوحدة السياسية الشيعية في المنطقة ليكتمل مدار الهلال الشيعي الذي يفصل تركيا عن شبه الجزيرة العربية ويشمل كل من: طهران، بغداد، دمشق بيروت وسعيها الحثيث ليمتد إلى البحرين

---

[1] على حسن باكير، **مرجع سابق** ، ص.ص 511-512.

[2] رشيد حوراني، **إرتدادات التدخل العسكري الإيراني في سوريا** ،(اسطنبول: مركز طوران للدراسات الإستراتيجية، 2017)،ص.04.

[3] لقاء مع السيد/ عبد الرحمان جعفر الكناني، الملحق الثقافي لسفارة الجمهورية العراقية بالجزائر، بتاريخ:2013/04/03، على الساعة: 09.20.

[4] ابراهيم عبد الكريم و آخرون، **الثورات العربية: تقدير موقف**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص.58.

الرياض، الدوحة، الإمارات العربية المتحدة واليمن كما هو مبين في الخريطة التالية، لذا فإن سقوط النظام السوري سيحول دون إكتمال هذا المسعى[1].

خريطة رقم 1 توضح الإمتداد الجغرافي للهلال الشيعي الذي تطمح ايران في تشكيله، "بتصرف من الباحث"، أنظر: خريطة الشرق الأوسط، تاريخ التصفح:2013/05/28، على الساعة، 23.30، على الموقع الإلكتروني:www.aljaml.com

عقب اندلاع الإحتجاجات الشعبية في الوطن العربي اتخذت طهران مواقف متباينة وفق المصالح والعلاقات الدبلوماسية التي تربطها ببلدان الربيع العربي، إذ أَوْلَتْ إهتماما بالوضع في دمشق واعتبرت الأزمة شأنًا داخليًا لا يحق لأي طرف التدخل فيه، ثم اتّخذت موقفًا معلنًا بمساندة النظام القائم وأصدرت أول تصريح رسمي لسفيرها في دمشق "أحمد الموسوي" خلال مؤتمر "الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا" بأن ما يجري مؤامرة أجنبية – بمثابة نسخة شبيهة بالحركة الخضراء التي شهدتها إيران عام 2009 – التي تهدف للمساس بأمن سوريا جرّاء موقفها المعادي للغرب ولإسرائيل على وجه الخصوص[2].

تجاوز الدعم المساندة الإعلامية والسياسية من خلال تقديم طهران مساعدات مالية وإمدادات عسكرية للنظام السوري لدعمه كي يصمد في وجه المعارضة إلى جانب نشر قوّاتها المتمثلة في الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس ميدانيًا، كما أشرفت على تدريب القوات الموالية للنظام على القتال، غير أن المعارضة الإيرانية المتمثلة في "الثورة الخضراء" والتي يتزعمها "موسى موسري" وقفت إلى جانب الشعب السوري الذي يطمح لتحقيق العدالة وارساء الديمقراطية[3] وعارضت وقوف نظام بلدها مع بشار الأسد، منتقدة في الوقت

[1] مروان قبلان، " موقع السياسة و العلاقات الدولية في الصراع على سوريا تضارب المصالح و تقاطعها في الأزمة السورية"، **الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص. 491.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص. 519– 520.

[3] محجوب الزويري، "إيران و اتفاق جنيف تجديد الشرعية أم استجابة للتحدي"، **سياسات عربية**، 2014، ع.6، ص.ص. 50–61.

ذاته سياسة الدعم المفتوح إذ كان يُفْتَرَضُ على طهران تخصيص الموارد المالية لتحسين أوضاع الشعب الإيراني، لذا طرأ تغيير ملحوظ في موقف إيران إتجاه المعارضة السورية ودعوتها للحوار مع النظام بعد أن اتهمتها بالإرهاب والعمالة للدول الأجنبية [1].

دخل الجيش السوري الحرب ضد المعارضة بعد عسكرة الأزمة بجاهزية لا تتعدى 45% ما ساهم في تصدع مختلف التشكيلات العسكرية وتزايد الانشقاقات في أوساط الجيش السوري إذ بلغ منتصف 2013م قرابة 6500 ضابط من مختلف الرتب بينما وصل عدد ضباط الصف 4000 عنصر ممن فروا إلى الدول المجاورة أو إلتحقوا بالمعارضة المسلحة ناهيك عن ارتفاع معدل القتلى والإصابات المفضية إلى العجز [2]، ما دفع بإيران بتعويض هذا العدد باستقدام مليشيات من العراق، وباكستان وأفغانستان وغيرها من الدول لتقاتل إلى جانب بشار الأسد، تموّلها طهران وتتمتع بالإستقلالية في التحرك على امتداد الجغرافيا السورية والاستحواذ على الموارد المحلية وبسط السيطرة العسكرية عقب استرجاع المناطق التي كانت خاضعة للمعارضة دون تسليمها للقوات النظامية في ظل وجود دولة ضعيفة [3]، التي نستعرضها في الخريطة رقم (2)

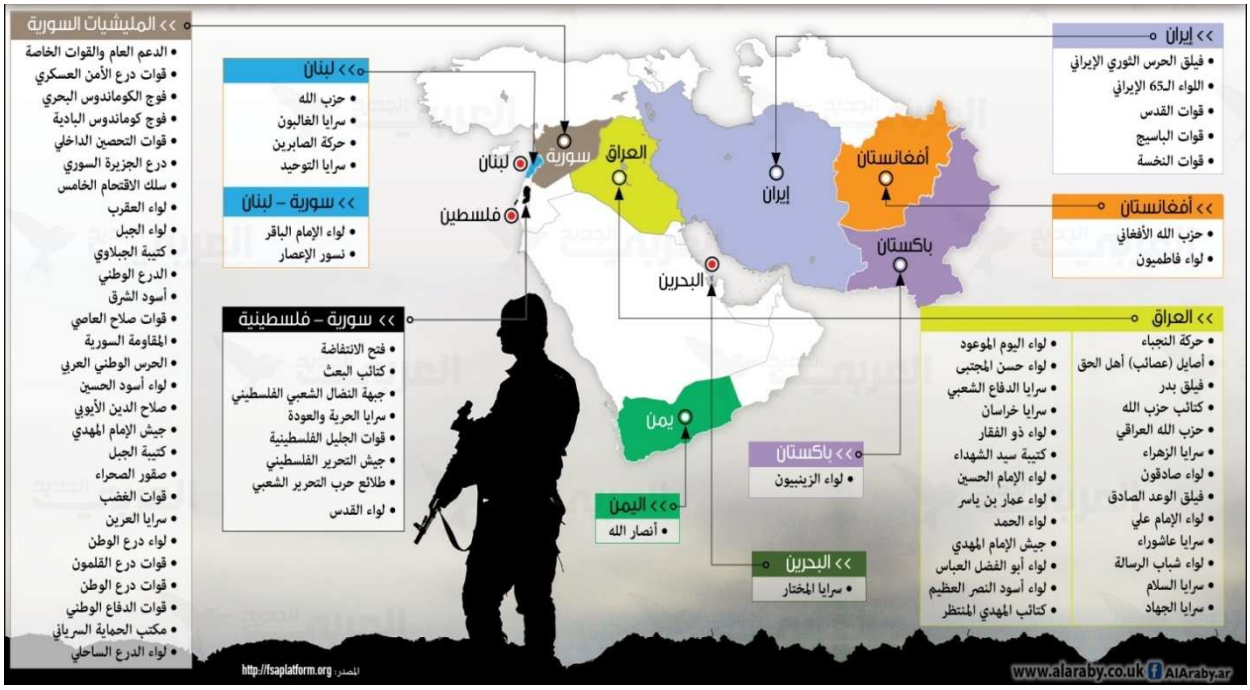

خريطة رقم 2 توضح المليشيات التي تقاتل إلى جانب النظام السوري، أنظر: "خارطة المليشيات الإيرانية في سوريا"، العربي الجديد، 2017/02/17، تاريخ التصفح: 2018/12/15، على الساعة: 10.00، على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/17

---

[1] علي حسن باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011)، ص.03.

[2] مصطفى الشيخ، " **الجيش السوري و مليشيات إيران: من يقود من؟**، العرب، لندن، ع.10745، ص.06 بتاريخ: 2017/09/08، تاريخ التصفح: 2018/12/12، على الساعة 20.00 على الموقع الإلكتروني: https://alarab.co.uk

[3] رشيد حوراني، **مرجع سابق** ، ص.ص.09-10.

ساهم تزايد عدد وقوة المليشيات وطبيعة هيكلتها إضافة إلى تبعيتها للقيادة الإيرانية في إضعاف الجيش السوري – على نفس النهج المطبق في بيروت وتقوية حزب الله علي حساب الجيش اللبناني وعلى غرار استخدامها للمليشيات الشيعية بالوكالة في بغداد وتشكيل جبهة موازية للجيش العراقي الأقل منها عدّة وعتادًا[1] – وجعله في متناول إيران بعد أن افتكت منه قرار العمليات العسكرية المرتبطة بمصير بلده وفوق أرضه وتولّت طهران القيادة يليها حزب الله، ليحل الضباط السوريون في المرتبة الثالثة، ناهيك عن أن هذه التشكيلات لا تخضع للقوانين المحلية ولا تقع على عاتقها أية مسؤولية، تتمتع بامتيازات واسعة صلاحيات غير محدودة تقيّد حتى تحركات الجيش السوري النظامي في بعض المناطق، لذا تعد المليشيات عقبة أمام أي سلطة تحكم سوريا بعد الأزمة إذ أن العناصر المحلية يمكن إدماجها في مختلف الأسلاك الأمنية النظامية أو إجبارها على تسليم السلاح بينما المعضلة تكمن في الكتائب التي شكّلتها إيران من مختلف الجنسيات والتي يصعب حلّها بعد أن أنفقت أموالًا طائلة في تدريبها وترغب في ابقائها داخل سوريا لتحقيق أهداف استراتيجية على المدى البعيد في منطقة الشرق الأوسط، مما يمس بسيادة الدولة المركزية ويعرضها للانكشاف الأمني من هذا المنطلق عارضت ايران هيكلة الجيش وانشاء الفيلق الخامس وبرز التباين بين موسكو التي تفضّل الحل السياسي مع بقاء مؤسسات الدولة متماسكة بما فيها القطاع العسكري، فيما ترغب إيران خروج سوريا ضعيفة وتابعة لها بعد الأزمة[2].

تعتمد إيران على استراتيجية الدفاع عن نفسها خارج حدودها بخلق حزام من الدول والأذرع العسكرية الإقليمية، كخط دفاع متقدم عن أراضيها تضمن به أمنها إذا استمر وجودها على الأراضي المجاورة ، تمثّل سوريا فيه نقطة الارتكاز التي تضمن وصولها إلى مياه المتوسط من خلال تأثيرها علي الساحة اللبنانية[3] غير أن انهيار النظام يجعل منها دولة محاصرة بين أعدائها لا يتيح لها إيصال المساعدات إلى حركات المقاومة في فلسطين وحزب الله في لبنان، مما يجعلها تخوض مبارة صفرية مع خصومها الإقليميين بشأن سوريا لن تقدّم فيها أي تنازلات أو بدائل تحتّم وجود طرف رابح بكل النقاط وآخر خاسر لا يحوز شيء لذا اعتبرت النظام السوري خط أحمر لن تسمح بسقوطه[4]

---

[1] Payam Mohseni, Hassan Ahmadian,"What Iran Really Wants In Syria", **Foreign policy**, May 10, 2018 At : Https://Foreignpolicy.Com/2018/05/10/What-Iran-Really-Wants-In-Syria/

[2] حسين عبد العزيز، " تباينات روسية إيرانية في سوريا"، بتاريخ: 2017/01/23، **موقع الجزيرة**، تاريخ التصفح: 2018/12/16، على الساعة: 12.00 على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net

[3] حسين عليوي، أيسر الياسري، "الأزمة السورية والمواقف الإقليمية والدولية، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**،ع.17. 2013، ص.ص 400-420.

[4] علي حسن باكير، **مرجع سابق**، ص.35.

تعمل إيران على مد طريق بري يجتاز العراق عند الحدود الفاصلة بين البلدين ويتجه نحو الموصل، ومنه إلى شمال شرق سوريا عند معبر الربيعة الحدودي مع العراق، وصولًا إلى كوباني ثم عفرين الواقعة تحت السيطرة الكردية، ليتجه نحو حلب وإدلب ثم حمص وينحرف شمالًا إلى المناطق العلوية وصولًا إلى ميناء اللاّذقية التي يقطنها الموالين لنظام الأسد والمطلة على البحر الأبيض المتوسط كما هو مبيّن في الخريطة التالية، مما يرسّخ التواجد الإيراني في المنطقة ويمكنها بسهولة نقل أرتال القوات، المعدّات العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي بشكل متاح بين طهران والبحر المتوسط وقت ما تريد وعبر ممر آمن يخضع لحراسة الموالين لها[1]، ما دفع بتركيا لإدراك خطورة الوضع وبدأت تتحرك في منطقة الجزيرة السورية الواقعة في القسم الشمالي الشرقي لسوريا.

خريطة رقم 03 توضح طريق طهران إلى المتوسط عبر ميليشياتها الشيعية، أنظر: محمد السعيد، " الممر الإستراتيجي طموحات عابرة للحدود، تاريخ التصفح: 2018/03/01، على الموقع الإلكتروني: http://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/1/2

[1] **Martin Chulov, "**Iran changes course of road to Mediterranean coast to avoid US forces", **the guardian** ,16/05/2017,at https://www.theguardian.com/world/2017/may/16/

الخلاصة

تسعى ايران من تدخلها في الأزمة السورية إلى الحفاظ على مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط وفرض هيمنتها التي اكتسبتها منذ نجاح الثورة الإسلامية لذا لابد من الحفاظ على هذه المكاسب ببقاء النظام السوري الذي يضمن لها تواجدًا متقدمًا خارج حدودها في سوريا ولبنان.

تهدف الإستراتيجية الإيرانية من خلال التدخل في الأزمة السورية إلى كسر كل محاولة لاحتواء إيران ضمن حدودها مع ايجاد خيارات استراتيجية وبدائل تتيح لها التحرك بأريحية في مجالها الإقليمي المشكل من دول تشهد إزاءها توترًا ملحوظًا.

ساهم التواجد الايراني في سوريا في تعطل مسارات الحل السياسي في أكثر من موطن مما عزز السيطرة الأمنية والعسكرية لبعض القوات الموالية لإيران بالشراكة مع الجيش السوري التابع لبشار الأسد.

قائمة المراجع

✓ **الكتب باللغة العربية:**

01/ حسن طوالبة، **مناقشة النزاع العراقي – الإيراني**، (بيروت: دار الكتب والوثائق الوطنية، 1984)

خالد عبد العظيم، **التحولات الكبرى في الإستراتيجية العالمية الخليج و افغانستان تحليل المشهد الإستراتيجي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)

02/ عامر مصباح، **علم الإستراتيجية و تحليل قضايا الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017)

03/ عبد العزيز الدوري و آخرون، **العلاقات الإيرانية العربية: إتجاهات راهنة و آفاق المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

04/ عزمي بشارة ، جمال الباروت و آخرون، **مسألة أكراد سورية الواقع–التاريخ– الأسطرة** (بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، ط.1، جانفي 2013)،

05/ عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية...محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2013)

06/ عصام السيد عبد الحميد، **الخطاب الإعلامي للثورة و أثره على العلاقات الخارجية**،(القاهرة: عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية ، ط.1، 2006).

07/ علي حسن باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011).

08/ عمر بكرو، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006).

09/ قسطنطين بازيلي، **سوريا و فلسطين تحت الحكم العثماني**، تر : طارق معصراني، (الإتحاد السوفياتي: دار التقدم، 1989.

10/**المظاهر العنفية في الثورة السورية..الدوافع و التحديات** ، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2012).

✓ **المجلات و الدوريات**

01/ حسن الشفيعي، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006)

02 /حسين عليوي، أيسر الياسري " الأزمة السورية و المواقف الإقليمية و الدولية، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية** ،ع.17. 2013، ص.ص 400-420.

03/ رضوان زيادة، " العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي و الحاضر"، **السياسة الدولية**، ع.164، أفريل 2006،ص.ص.159-171

04/ صداح الحباشنة، " محددات السياسة الخارجية السورية اتجاه إيران 1979- 2009، **المجلة الأردنية في القانون و العلوم السياسية**، م.4، ع.4 ، جانفي 2012، ص.ص.208-223.

05/على حسن باكير، " الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية و التركية حيال سوريا" ، **خلفيات الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.ص 519-520.

06/محجوب الزويري، "إيران و اتفاق جنيف تجديد الشرعية أم استجابة للتحدي"، **سياسات عربية**، 2014، ع.6، ص.ص. 50-61.

07/مروان قبلان، " موقع السياسة و العلاقات الدولية في الصراع على سوريا تضارب المصالح و تقاطعها في الأزمة السورية"، **الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص. 491.

✓ **الكتب الأجنبية**

01/ Ely karmon, **Iran-Syria-hizbllah-hamas: A coalition against nature**,(USA : the national intelligence university , 2008), p18.

02/Jubin Goodarzi, **Syria and Iran: diplomatic alliance and power politics in the Middle East**, (London: touris academic studies, 2006), p.13.

✓ **المواقع الإلكترونية باللغة العربية**

01/"خارطة المليشيات الإيرانية في سوريا"، **العربي الجديد**، 2017/02/17، تاريخ التصفح: 2018/12/15، على الساعة :10.00، على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/17

02/ الإقتصاد الإيراني ملاذ و مكمل"، 2007/11/11، تاريخ التصفح 2018/07/20، على الساعة :12.00، على الموقع الإلكتروني: www.aliqtisad.com/index.php

03/ حسين عبد العزيز، " تباينات روسية إيرانية في سوريا"، بتاريخ: 2017/01/23، **موقع الجزيرة**، تاريخ التصفح: 2018/12/16، على الساعة: 12.00 على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net

04/ محمد السعيد، " الممر الإستراتيجي طموحات عابرة للحدود، تاريخ التصفح: 2018/03/01، على الموقع الإلكتروني:http://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/1/2

05/مصطفى الشيخ، " **الجيش السوري و مليشيات إيران: من يقود من؟**، العرب، لندن، ع.10745، ص.06 بتاريخ: 2017/09/08، تاريخ التصفح: 2018/12/12، على الساعة 20.00 على الموقع الإلكتروني: https://alarab.co.uk

✓ **المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية**

01/Martin Chulov, "Iran changes course of road to Mediterranean coast to avoid US forces", the guardian 16/05/2017 ,at https://www.theguardian.com/world/2017/may/16

02/ Payam Mohseni, **Hassan Ahmadian**,"What Iran Really Wants In Syria", **Foreign policy**, May 10, 2018 At : **Https://Foreignpolicy.Com/2018/05/10/What-Iran-Really-Wants-In-Syria/**

"العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية" 2001-2005

Iran-Saudi relations under US pressure 2001-2005

هالة محمود طه دودين
Hala Mahmoud TahaDoudeen
ماجستير دراسات دولية- جامعة بيرزيت- رام الله فلسطين
Master of International Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine

الملخص

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية حالة من عدم الاستقرار نتيجة لعدة عوامل وأسباب دفعت بها للتصعيد أحياناً، وأحياناً أخرى وصلت بها إلى درجة عالية من الدبلوماسية والعلاقات الجيدة. كان من ضمنها السياسة التي يتبعها كل حاكم خلال فترة حكمه، عوامل إقليمية ودولية أثرت على تلك العلاقات منها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على العراق 2003، الموقف الأمريكي الذي لعب دوراً كبيراً في حدوث تقارب أو تباعد في العلاقات السعودية الإيرانية. تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي "لأي مدى أثرت الضغوطات الأمريكية على العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة ما بين 2001-2005؟"، كما تفترض الدراسة أن الدور الأمريكي كان حاسماً في العلاقات الايرانية السعودية.

الكلمات المفتاحية: إيران، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الحرب على العراق 2003. الاتفاقية الأمنية.

Abstract

The Iranian-Saudi relations have witnessed a state of instability due to several factors and reasons that led to the escalation sometimes, and sometimes reached a high degree of diplomacy and good relations. Including the policy pursued by each ruler during his reign, regional and international factors affected those relations, including the events of September 11, 2001 and the US war on Iraq in 2003, the American position, which played a large role in the convergence or divergence in Saudi-Iranian relations. Therefore, the study attempts to answer the extent to which the United States influenced the rapprochement between Iran and Saudi Arabia between 2001 and 2005. The study assumes that the American role was decisive in the relations between Iran and Saudi Arabia.

Keywords: Iran, Saudi Arabia, United States of America, September 11, 2001, War on Iraq 2003. Security Agreement.

1. المقدمة

تلعب السعودية وإيران دوراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط ويؤثران إلى حدٍ كبير في السياسات الإقليمية بحكم موقعهما الهام وامتلاكهما أكبر مخزون من النفط، بالإضافة إلى أنهما يشكلان محركاً قوياً للاقتصاد والسياسات الإقليمية والدولية بسبب ما تصدره تلك الدولتان الى السوق العالمية. تعتبر العلاقات الإيرانية السعودية معقدة منذ نشأتها بسبب الاختلاف المذهبي فهي تتفاوت ما بين التقارب والتباعد وتتأثر إلى حدٍ كبير بالأحداث الإقليمية والمواقف الأمريكية المبنية على المصالح، بالإضافة إلى التنافس على الدور الإقليمي والصراع على سيادة الخليج.

أدت هزيمة العراق في العام 2003 وغيابها عن الساحة الخليجية إلى تغيير في العلاقات الإيرانية السعودية بحيث أصبح هناك تنافس بينهما على الدور الإقليمي لملئ الفراغ الحاصل من خروج العراق ومنع حدوث خلل في ميزان القوى، وأصبحت كل منهما تسعى للحد من نفوذ الآخر في المنطقة ما أدى إلى حدوث توتر في العلاقات. وعادت العلاقات إلى الاستقرار في عهد الرئيس خاتمي حيث اتبع سياسة تبادل الحضارات بدلاً من سياسة تصدير الثورة ودعى إلى التعاون وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واتبع سياسات دبلوماسية مع الخليج للتخفيف من حدة الخوف والحذر من التعاون مع إيران، خاصة بعد تطور التكنولوجيا النووية في إيران وصرح بأنها لأغراض سلمية ولن تكون مصدر تهديد لأمن الخليج. كان من مصلحة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي تحسين العلاقات لأنه في حال حدوث أي تدخل غربي سيؤثر على المنطقة بأكملها ويؤدي إلى حدوث توتر في العلاقات.

تناولت الدراسة محوراً يتضمن تحليل قيادة الإصلاحيين الإيرانيين للحكم وانعكاسات ذلك على العلاقات الخارجية، كما تم التركيز على الأحداث الدولية والإقليمية العامة لتحليل ذلك كأحداث 11سبتمبر 2001 والحرب على العراق.

1.1 إشكالية الدراسة:

شهد العالم عدة تغيرات وأحداث أثرت على طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية، وساهمت أحياناً في تطور العلاقات بين البلدين أو حافظت على استقرارها للحفاظ على الأمن ولضمان مصلحة الجميع. وفي بعض الأحيان أدت هذه التغيرات والأحداث لتباعد وصراع في العلاقات أدت بها إلى مزيد من التصعيد والتنافس. ومنه ظهر **التساؤل الرئيس التالي:** لأي مدى أثرت الضغوطات الأمريكية على العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة ما بين 2001-2005؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى:

- ما هي عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الإيرانية السعودية؟
- لأي مدى أثرت الأحداث الإقليمية على العلاقات الإيرانية السعودية؟
- ما مدى تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على التقارب الخليجي الإيراني وعلى العلاقات السعودية الأمريكية؟

2.1 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن الدور الأمريكي كان حاسماً في العلاقات الإيرانية السعودية ولعب دوراً كبيراً في تحديد عوامل التقارب والتباعد ما بين الطرفين.

3.1 أهمية الدراسة:

تكتسب كل من إيران والسعودية أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة بحكم امتلاكهما لأكبر احتياطي عالمي من النفط، والذي بدوره مكنهما من التأثير إلى حد ما في السياسات الدولية وسياسات منطقة الشرق الأوسط. ومما يكسب الدراسة أهمية تناولها لفترة زمنية حدثت فيها عدة تطورات عالمية: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب على العراق 2003. هذه التطورات أثرت على العلاقات الإيرانية السعودية حيث أن العلاقات بين البلدين تتأثر بتطور الأوضاع العالمية والإقليمية، ولم تكن العلاقات دائماً جيّدة بين البلدين وإنما كان هناك فترات تقارب وتباعد بين الطرفين، وهذا ما ستحاول الدراسة توضيحه.

4.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تتبع العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة ما بين 2001-2005 بالاعتماد على الكتب التاريخية والدراسات التي تناولت هذه المرحلة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العلاقات الإيرانية السعودية، وتحليل أثر الأحداث الإقليمية على تلك العلاقات.

5.1 الإطار النظري:

تساعد النظرية الواقعية في فهم محددات السياسة الإيرانية السعودية، حيث تسعى كل من إيران والسعودية لزيادة قوتها وتحاول بسط هيمنتها على الآخر وتعزيز هذه القوة. وبسبب فوضوية النظام الدولي وغياب السلطة العليا تسعى كل دولة لتعظيم قوتها على حساب الآخر دون مراعاة للأخلاق، كما ترى الواقعية أن التعاون ممكن ولكن في حدود التنافس والمصلحة. وترى أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية القائمة على الصراع والحرب نتيجة فوضوية النظام، وتؤمن بنظام توازن القوى لحفظ السلام

والاستقرار الدوليين. أما سياسة المحافظين الجدد فهي التي تفسر التدخل الأمريكي في المنطقة، حيث تهتم أفكار المحافظين الجدد بطبيعة النظام الداخلي للدول لأنه يؤثر على سلوكها الخارجي، ويؤمن المحافظون الجدد باستخدام القوة من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية بمعزل عن القانون الدولي أي أنهم لا يؤمنوا بفاعلية القانون الدولي، وقدرة المنظمات الدولية على تحقيق الأمن والعدالة ونتج عن تبنيهم لأفكار المحافظين الجدد الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001، والحرب الأمريكية على العراق 2003، ويؤمنوا بمبدأ الحرب الإستباقية.

2. قراءة في العلاقات الإيرانية السعودية منذ 2001 إلى 2005

تراوحت العلاقات الإيرانية السعودية بين التعاون والتنافس، ففي موسم الحج عام 1943 اتسمت العلاقات بالاستقرار وما لبث هذا الاستقرار أن تحول إلى حالة من التوتر بعد قيام السعودية بالاعتداء على أحد الحجاج الإيرانيين، واستمر هذا التوتر إلى أن تم استئنافه بطلب من ملك السعودية بعد قيامه بإرسال رسالة إلى الشاه الإيراني حيث أعرب عن قبوله استئناف العلاقات، ما دفع شاه إيران إلى توجيه دعوة لملك السعودية لزيارة طهران واعتبرت الزيارة الأولى بين البلدين منذ تأسيسهما كدول معترف بها وهذا أدى إلى تطور العلاقات مرة أخرى بين البلدين.[1]

توترت العلاقات الإيرانية السعودية فترة الثورة الإسلامية 1979 وكانت إيران تتبع في سياستها نهج تصدير الثورة، وفي الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 وقفت دول الخليج إلى جانب العراق ما أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية السعودية.[2] واستند القرار السعودي بدعم العراق إلى الخوف من أن إيران ودعايتها ضد المملكة يعرضان النظام السعودي وسلطته للخطر، وقامت السعودية بإقراض العراق 40 مليار دولار لتعزز جيشها، وشكل هذا القرار تحولاً مهماً حيث تحول تحالف القوة في المنطقة من محاولة إيران والسعودية لاحتواء العراق إلى محاولة السعودية والعراق احتواء إيران.[3] تميزت العلاقات بالتقلبات حتى بداية التسعينيات فكان للغزو العراقي للكويت دوراً في إصلاح العلاقات الإيرانية السعودية، حيث شعرت الدولتين أن العراق يشكل خطراً على الخليج وهذا دفعهم لإنهاء الخصومة، وظهرت حالة من الود بين إيران والسعودية تمثلت بإعادة فتح السفارات في كلا البلدين، وعلى إثر ذلك قام الحجاج الإيرانيين بمظاهرات سلمية في مكة فترة الحج.[4]

---

[1] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003،(بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 11-17.

[2] Ali Omidi, Five Reason why Iran- Saudi conflict wont escalate,Almonitor: The Pulse of The Middle East (2016).

[3] Ariel Jahner,"Saudi Arabia and Iran: The struggle for Power and Influence," The Gulf, No3, International affairs review(2012):40.

[4] عصام عبد الحميد، العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2006)، 63-64.

كان للتغيرات التي حدثت في الساحة الإقليمية والعربية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة وانتهاء حرب الخليج الثانية، دوراً في تقوية العلاقات الإيرانية السعودية. حيث كانت الشيوعية تمثل تهديداً للدولتين وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت إيران ترى نفسها تحل محله، وتمنع أي تدخل غربي في منطقة الخليج، في حين كانت ترى بعض الدول ضرورة تدخل أمريكا في المنطقة تحديداً المملكة العربية السعودية لحفظ أمن الخليج بعد حرب العراق على الكويت. وهذا فتح المنافسة من جديد بين إيران والسعودية فكل منهما تريد الحد من نفوذ الآخر. زادت حدة التوتر بين البلدين بعد الهجوم المسلح على مكتب بعثة التدريب الأمريكي للحرس الوطني السعودي وتفجير ثكنات العسكريين الأمريكيين في ميناء الخُبر بالسعودية والذي كان وراءه إيران التي دعمت مجموعة سعودية أطلقت على نفسها حزب الله السعودي، وبوصول محمد خاتمي للسلطة في العام 1997-2005 اتبع لهجة أكثر اعتدالاً من سابقيه فأخذت العلاقات بالتحسن وبدأت اللقاءات والاتصالات بين البلدين لعقد منظمة المؤتمر الإسلامي.[1]

انتهج الرئيس خاتمي مشروع إصلاحي يدعو إلى فكرة حوار الحضارات بدلاً من فكرة تصدير الثورة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. وصرحت السعودية أن أمنها وأمن الخليج يعتمد على إيران ودول الخليج كافة خاصة وأن إيران تمتاز بجغرافيتها وقوتها العسكرية والاقتصادية.[2]

تعتبر الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين إيران والسعودية في العام 2001، من أهم الأحداث التي توضح التطور في العلاقات بين البلدين وتحسنها. وكان من بنودها مكافحة الإرهاب ومنع عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين. لاقت هذه الاتفاقية ترحيباً من باقي الدول الخليجية التي رأتها مهمة في دعم العلاقات الإيرانية الخليجية، فتحسن العلاقات الإيرانية السعودية يساعد على تحسنها مع باقي الدول الخليجية. أيضاً انتفاضة الأقصى وحصار العراق كان لهما دوراً كبيراً في تقوية العلاقات الإيرانية السعودية حيث أن السعودية اتخذت موقفاً ضد سياسة أمريكا بسبب انحيازها لإسرائيل. وكانت السعودية ترغب بتحقيق تقارب مع إيران لتواجه التحالف التركي الإسرائيلي.[3]

ما ساعد على التعاون بين البلدين علاقتهم داخل منظمة أوبك وهي منظمة تضم اثنا عشرة دولة تكسب دخلها المادي من صادراتها النفطية، ومهمتها المحافظة على مصالح دول المنظمة من سياسات الدول المستهلكة للنفط، وإيران والسعودية من أهم الدول المنتجة للنفط وبالرغم من ذلك إلا أن التنافس بقي بينهم

[1] Ibrahim Faraihat, Keeping Iran and Saudi Arabia From War, Foreign Affairs,(2016).

[2] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية. (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 42-51.

[3] مخلد ميضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة (2007)، 8-10.

حول رئاسة المنظمة.[1] أدى التعاون الإيراني السعودي إلى تحديد سعر برميل النفط اثنا وعشرون دولاراً كحد أدنى للبرميل وثمانٍ وعشرون دولاراً كحد أقصى ومعدل إنتاج يومي من النفط للدول الأعضاء خمسمائة ألف برميل. تعزز التعاون الإيراني الخليجي ووصل حد التعاون العسكري وتبادل الخبرات بين البلدين، ورأت الدولتان أن كل طرف منهما لا يمثل خطراً على الآخر.[2]

تلعب المصالح دوراً كبيراً في التقارب أو التباعد في العلاقات بين البلدين، كذلك الدور الأمريكي الذي يشكل الدور الحاسم في تحديد طبيعة العلاقات سواء تقارب أو تباعد. فإيران تسعى لأن تكون الأقوى في منطقة الخليج وتحاول تحسين علاقاتها مع السعودية كونها الحليف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، وترفض أي تدخل غربي في المنطقة وتحاول كسر الجمود في سياساتها الخارجية نتيجة العزلة التي حدثت لها بعد حربها مع العراق. أيضاً تسعى السعودية لتحسين علاقاتها مع إيران لأسباب اقتصادية تتمثل بالنفط والتجارة، ولكون إيران تملك وزناً سياسياً من الممكن أن يؤثر على استقرار المنطقة. وأدى وصول خاتمي للسلطة إلى خلق جو من التفاهم والتعاون وكسر حاجز الخوف من إيران كون الرئيس خاتمي إصلاحي ويدعو للتعاون. هذه الأحداث كلها ساعدت على حدوث لقاءات متبادلة بين البلدين ودعت لطي صفحة الخلافات القائمة.

3. أثر بعض الأحداث الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية السعودية

لعبت عدة عوامل في السياسة الإيرانية دوراً في تحديد سياستها تجاه المملكة السعودية كان منها الثورة الإسلامية عام 1979 والتي عملت على مبدأ تصدير الثورة الإيرانية، وتلاها الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثمانية أعوام دون تحقيق النصر لأي من الطرفين والتي راح ضحيتها مليون ونصف المليون تقريباً من الطرفين، ووقفت دول الخليج إلى جانب العراق في تلك الحرب ما ساعد على تباعد وتوتر في العلاقات الإيرانية السعودية. ومن الأحداث التي لعبت دوراً في تحديد السياسة الإيرانية تجاه السعودية حرب العراق مع الكويت عام 1991، حيث ساعدت هذه الحرب على تحسين العلاقات الإيرانية السعودية ووقفت إيران إلى جانب الكويت في هذه الحرب. كذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب الأمريكية على العراق 2003. وهنا سيتم التركيز على هذين الحدثين بناءً على الفترة التي تناولتها هذه الدراسة.

---

[1] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003(بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 109-110.

[2] كيهانبر زيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، (2000). http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1890&lang

1.3 أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأثرها علىالتقارب الخليجي الإيراني وعلى العلاقات السعودية الأمريكية

تعاظم الدور الإيراني إقليمياً وأصبحت تنظر إلى حماية نفسها من أي اعتداء خارجي نتيجة للتحولات السياسية والأمنية الواقعة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة أن الشرق الأوسط يعتبر منطقة دائمة التوترات بسبب امتلاكه على الثروات الطبيعية كالنفط. ونظراً لقوة إيران على عدة أصعدة فكل الدول تحاول التعاون معها والتقرب منها.[1] استغلت إيران هذه الأحداث وحاولت التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من أعدائها في الشرق والغرب وعرضت على أمريكا التعاون معها في القضاء على طالبان في حربها على أفغانستان، وتمت مصافحة كولن باول ووزير خارجية إيران كمال خرازي في المؤتمر السنوي للأمم المتحدة عام 2001، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تعاون كبير لأن أمريكا لا تثق بإيران، وكانت هناك محاولات أمريكية بالتعاون مع معارضين إيرانيين لإسقاط نظام الحكم القائم في إيران آنذاك.[2]

أصبح هناك تقارب في العلاقات الإيرانية الخليجية نتيجة السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ما دفع إيران لتقوية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى تحافظ على استقرار المنطقة، ومن أجل ضمان الأسواق الخليجية أمام العمالة والبضائع الإيرانية والمحافظة على استقرار أسعار النفط من خلال سياسات تنسيقية مع دول مجلس التعاون الخليجي.[3]

وقام الرئيس خاتمي باتباع سياسة حوار الحضارات بدلاً من سياسة تصدير الثورة واتبع سياسة التعاون المتبادل، حيث زادت معدلات التبادل التجاري بين إيران والدول الخليجية عام 2001، وحاولت إيران تطبيع العلاقات مع دول الخليج من خلال التخفيف من الإنفاق على الأسلحة وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حدة التوترات، وساعد تحسن العلاقات الإيرانية السعودية هذه الفترة على خفض مؤشرات التسلح في البلدين وانعكس على باقي دول الخليج. أدت التطورات الإقليمية والدولية إلى تقوية العلاقات الإيرانية الخليجية وأصبح هناك تخوف من تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة.[4]

---

[1] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014، (2015)، 35.

[2] Jay Solomon, The Iran wars: spy games, Bank Battles, and the secret Deals that Reshaped the middle East. New York: Random House, (2016), 42.

[3] مخلد ميضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة (2007)، 356-359.

[4] المرجع السابق، 356-359.

نتيجة للتحقيقات التي جرت حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تبين ضلوع عدد من السعوديين المنتمين إلى تنظيم القاعدة في هذا الهجوم، ما أدى إلى فتور في العلاقات الأمريكية السعودية بالرغم من متانتها في السابق. لكن هذا لا يعني قطع العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع دول الخليج، فبينما تميزت العلاقات الأمريكية السعودية بالفتور تعززت العلاقات الأمريكية مع دول الخليج الأخرى. وبقيت العلاقات الأمريكية السعودية قائمة على التعاون المتبادل حيث قدمت تسهيلات سرية لحملة الولايات المتحدة على العراق بالرغم من المعارضة العلنية لها، وتعاون الطرفان في قضايا الحرب على الإرهاب وأصبحت العلاقة بين البلدين قائمة على المصالح والتي يحددها النفط والمصالح الأمنية.[1]

ونتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحرب استباقية على أفغانستان بحجة القضاء على الإرهاب ومن ثم شنت حرب على العراق. وقفت إيران موقف الحياد من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق وكانت تلك الحروب تشكل مكسب لإيران من خلال الإطاحة بنظام طالبان، ونظام صدام حسين التي كانت تنظر لهم إيران بأنهم أعداء لها على حدودها.[2]

كان هناك تطابق في الموقف الرسمي للسعودية وإيران بما يخص الحملات الإعلامية الغربية التي تدعو إلى العداء مع المسلمين، وأدانوا الحملة الإعلامية التي مست المبادئ الإسلامية ودعت إلى تشويهها، وعارض البلدان قصف أمريكا لأفغانستان طيلة شهر رمضان دون مراعاة لحرمة الشهر ومشاعر المسلمين.[3]

3.2 أثر حرب العراق 2003 على العلاقات الإيرانية السعودية

واجه الخليج العربي عدة حروب كانت منها حرب العراق وإيران والتي استمرت ثمانية أعوام في الفترة من 1980-1988م، وحرب العراق والكويت عام 1991، وأخيراً الحرب الأمريكية البريطانية على العراق عام 2003م والتي نتج عنها سقوط نظام صدام حسين. كل هذه الأحداث كان من شأنها التأثير على أمن الخليج العربي وأصبحت بحاجة لإيجاد نظام جديد يحقق أمن واستقرار المنطقة. وبالرغم من أهمية منطقة الخليج إلا أنه لا يوجد اتفاق حول أمنه بسبب اختلاف مصالح الأطراف، ومن هذه الأطراف المعنية بأمن المنطقة بعد الحرب العراقية على الكويت والتي انتهت بتحرير الكويت، "الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي الست وإيران". وما أن شنت أمريكا حربها على العراق حيث تغيرت المعادلة

[1] أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، (2011)، 63-64.

[2] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 34.

[3] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 71.

وخرجت العراق من المنافسة بعد سقوط صدام حسين، وأصبح هناك خلل في ميزان القوى الإقليمي وصارت المنافسة تضم إيران والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى حدوث تهديدات لمنطقة الخليج بالرغم من خروج العراق كلاعب قوي في المنطقة. فتفوق إيران الإقليمي على جميع الأصعدة العسكرية والديموغرافية والاقتصادية وتطويرها للسلاح النووي، كل ذلك أثار القلق والتخوف من نفوذها في المنطقة بالرغم من وجود أمريكا كلاعب أساسي نظرت له دول الخليج بأنه ضروروي لحفظ أمن الخليج ونشر الديموقراطية.[2]

كانت دول الخليج تنظر إلى وجود القوات الأجنبة في المنطقة بأنها مهمة لحفظ الأمن الإقليمي والمحافظة على توازن القوى خاصة بعد الاحتلال العراقي للكويت، وهذا ما دفعها لعقد اتفاقيات أمنية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. ورأت السعودية أن أمن الخليج مسؤولية دولية وأن دول الخليج لا تملك القدرة لوحدها في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وعملت ما يسمى بدرع الجزيرة لتطوير القوة الأمنية الخليجية ونظام الأمن الجماعي، ولكن إيران رفضت التدخل الغربي ورأت أن هذا يهدد أمن الخليج وأمنها بشكل خاص، حيث أن أمريكا تحاول منع إيران من امتلاك القوة النووية لمنع هيمنتها في المنطقة.[3]

حاولت الولايات المتحدة اتباع سياسة الاحتواء مع دول الخليج بعقد اتفاقيات دفاعية مع دِوَلِه لتعمل على إخماد القوة الإيرانية في المنطقة، وتنفرد هي بالمنطقة بدعوى أنها تحافظ على التوازن الإقليمي لامتلاكها القوة العسكرية والاقتصادية. وعن طريق وجود قواعد عسكرية غربية في المنطقة، حاولت الولايات المتحدة تحقيق غاياتها بمواجهة تهديدات إيران وإضعاف الاقتصاد الإيراني وإنهاكه عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية عليه حتى لا تملك إيران القوة النووية، وبالتالي إضعاف دورها الإقليمي في المنطقة. أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى خروج العراق من منظومة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، ما أدى إلى حدوث عدم توازن واختلال في ميزان القوى وهذا ساعد إيران على ملئ الفراغ الذي حدث لتصبح هي والسعودية أكبر قوة بالخليج بحكم ما تمتلك كل منها من قدرات ومقومات تساعدها على أن تكون ذات نفوذ وخصوصاً امتلاكهما أكبر احتياطي من النفط وثقل ديموغرافي وجغرافي.[4]

---

[1] أشرف كشك، "أمن الخليج بعد حرب العراق،"مجلة السياسة الدولية، العدد 155 (2004)، ص148.

[2] أحمد شكارة، مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص3.

[3] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، ص77.

[4] المرجع السابق، ص 78-79.

نتيجة لذلك رأت كل من إيران والسعودية أن التعاون هو أفضل وسيلة لتحقيق مصالحهما في المنطقة، وبحكم الأوضاع الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، ووجود خلل في التوازن الإقليمي ساعد على حدوث تقارب بين البلدين. وباعتبار إيران قوة إقليمية مهمة في المنطقة ولها مصالح عدة فيها كان لا بد من حدوث ترتيبات جديدة لعمل توازن إقليمي ومواجهة التقارب التركي الإسرائيلي.[1] لم تستمر العلاقات بين إيران والسعودية قائمة على التعاون فقد حدث بينهما نوع من التنافس بعد سقوط العراق وتغلغل إيران في العراق. وقامت بتقديم الدعم للتيارات الشيعية على حساب السنية وهذا أثار غضب السعودية وزاد من تخوفها من هيمنة إيرانية في المنطقة، ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وعدم الثقة بينهما.[2]

أدى تخوف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق إلى تطوير السلاح النووي والذي بدوره زاد من تخوف السعودية وحذرها في علاقاتها مع إيران. ورأت السعودية أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد استقرارها ويهدد الأمن القومي. وأدى التواجد الأمريكي في المنطقة إلى توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثر ذلك على العلاقات الإيرانية الخليجية فالدول الخليجية ترى أنه من الضروري وجود القوات الغربية في المنطقة تحديداً الأمريكية للحفاظ على الأمن القومي خاصة وأنها تتميز باللااستقراروعدم توازن القوى. في حين رفضت إيران أي تواجد أجنبي أو تدخل خارجي واعتبرته تهديداً لأمنها وأمن المنطقة بأكملها. ساعد الفراغ الذي خلفته الحرب الأمريكية على العراق على زيادة التوسع الإيراني وبسط الهيمنة الإيرانية على المنطقة وتحولت العلاقات الإيرانية السعودية إلى علاقات تنافسية ومتوترة، وكذلك أثر توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية على استقرار المنطقة.[3]

إن من أبرز المظاهر التي ظهرت نتيجة الحرب الأمريكية على العراق العلاقات التنافسية بين إيران والسعودية على زعامة العالم الإسلامي. وهذا أدى إلى توترات شيعية سنية والتي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة بأكملها. وكان التنافس إما علني أو غير علني فالنظام السياسي في كل بلد يؤثر على التنافس بينهما، كذلك كان هناك تعارض أيدولوجي بين البلدين ظاهر من خلال محاولة كل بلد فرض أيدولوجيته على البلد الذي يحدث فيه نزاع كما حدث في العراق، حيث قامت إيران بدعم الشيعة والسعودية بدعم السنة.

---

[1] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 153.

[2] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2015، 37.

[3] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 147.

3.3 الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج

تعتبر جغرافيا المنطقة وتاريخ إيران من أهم العناصر التي ترسم استراتيجة إيران تجاه دول الخليج. ففي عهد الثورة اتبعت استراتيجية تصدير الثورة زمن الشاه، ثم اتبعت استراتيجية تبادل الحضارات بعد تولي خاتمي الحكم. تتبع إيران استراتيجية تتغير بتغير الأوضاع الإقليمية وترتكز على النفوذ والقوة في منطقة الخليج وقد اتسمت بالمتناقضة خلال فترة الثورة وتتغير تبعاً لفكر القائد وصانع القرار فترة حكمه. وترى إيران أن استراتيجيتها تجاه دول الخليج ترتكز على التفوق العرقي الفارسي والطائفي والإقليمي وأهميتها الجيوسياسية والحجم الديموغرافي وجغرافيا المنطقة، فموقعها ساعدها في السيطرة على الممرات المائية. تتعامل إيران بمبدأ الفوقية والتراث التاريخي حيث الامبراطورية الفارسية التي تميزت بالتوسع والهيمنة وبسط النفوذ.[1]

تغيرت السياسة الإيرانية فترة حكم خاتمي وتميزت بالانفراج وتحسين علاقات إيران الخارجية وكانت تقوم على الانفتاح والحوار وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. ولاقت هذه الاستراتيجية قبول الدول الخليجية تحديداً السعودية وحدثت عدة زيارات متبادلة بين البلدين وهذا مؤشر على تحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج الأخرى. وكان للاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية عام 2001 دوراً في عقد اتفاقيات أمنية أخرى بين إيران وباقي دول الخليج. إلا أن الإمارات العربية رفضت أي اتفاقية مع إيران بسبب الخلاف على الجزر الإماراتية "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى". ساعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إيران على زيادة توسعها وبسط نفوذها الإقليمي وتحركت نحو الشيعة في الخليج العربي، واستخدمتهم كورقة ضغط للتأثير على الواقع العربي، وربطهم بالحياة الاقتصادية والسياسية، وهذه الاستراتيجية تساعد إيران على إنجاح مشروعها النووي وبالتالي تصبح القوة العظمى في المنطقة.[2]

حاولت إيران إيجاد دور إقليمي لها في منطقة الخليج في الفترة ما بين 2001-2005 يساعدها على أن تكون ذات نفوذ إقليمي، وتحاول ملئ الفراغ الحاصل بعد خروج العراق كقوة مؤثرة في ميزان القوى الإقليمي. وكانت ترفض التدخل والتواجد الأمريكي في المنطقة وترغب في التخلص من عزلتها وتحسين صورتها أمام الدول العربية. كذلك حاولت الابتعاد عن المواجهة العسكرية مع دول المنطقة ولجأت للطرق السلمية والدبلوماسية في سياساتها وكانت تسعى لأن يكون لها دوراً في أمن الخليج وتعزيز التعاون والمشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية.

---

[1] نجلاء مكاوي، و يحيى صهيب،وتامر بدوي، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي(بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، 209-2011.

[2] تاج الدين الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي(دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2013)، 150-155.

4. الموقف الأمريكي من العلاقات الإيرانية السعودية

يتضح الموقف الأمريكي تجاه العلاقات الإيرانية السعودية بعد حرب العراق على الكويت بدعم السعودية وتقويتها حتى تصبح قوة رادعة ضد إيران والعراق. وساعدت السعودية بتشكيل مجلس التعاون الخليجي كخطوة منها لمنع اتساع رقعة الحرب. حسنت أمريكا علاقاتها مع العراق وأصبحت العراق والسعودية يملكان أفضل قوات مسلحة في المنطقة، وزادت قوة مجلس التعاون لدول الخليج؛ ويرجع سبب تحسن العلاقات الأمريكية العراقية لمنع الهيمنة الإيرانية في المنطقة. ومع تعاظم القوة العسكرية السعودية ووصولها إلى قوة لا يستهان بها وامتلاكها دور قيادي في المنطقة حاولت إيران التقرب من السعودية وتحسين العلاقات وبدأت بالتحاور معها، إلا أنه كان هناك رفض شديد من قبل المتشددين الإيرانيين نتيجة لما حدث في موسم الحج من قتل للحجاج الإيرانيين والاختلاف على الأعداد المسموح لها بالذهاب للحج.[1]

رأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد فشلها في تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران أن تحسن العلاقات الإيرانية السعودية يؤدي إلى التقليل من حدّة التوتر في المنطقة، وبالتالي يحقق مصالح المنطقة ومصالح أمريكا القومية. وصرحت أمريكا بأنه إذا تم إقناع إيران بوقف دعمها للإرهاب وتبني مواقف أقل عدائية فإنها ترحب بتحسن العلاقات الإيرانية السعودية وترغب في تكوين علاقات طيبة مع باقي دول الخليج شريطة أن تغير إيران سياساتها الخارجية. وقامت أمريكا بتخفيف الحضر على صادرات إيران لبعض السلع مثل الكافيار والفستق والسجاد، واعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية عن سياسة أمريكا السابقة تجاه إيران ولاقت سياسات أمريكا تلك ترحيب السعودية.[2]

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بذل جهد كبير من أجل تحسن العلاقات الإيرانية السعودية كخطوة منها لجعل السعودية تلعب دور الوسيط لتطبيع العلاقات الإيرانية الأمريكية. ورأت الولايات المتحدة أن التقارب الإيراني السعودي يعتبر بمثابة جسر للعلاقات الإيرانية الأمريكية وكان كل تقارب يحدث بين السعودية وإيران تقف خلفه أمريكا.[3]

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات متناقضة حيال العلاقات الإيرانية السعودية فكانت تدعو أحياناً لتحسين العلاقات بين البلدين وأحياناً أخرى تقوم بزرع الفتنة بينهم وتسعى إلى توتر العلاقات. ويرجع ذلك إلى مصلحة أمريكا من حدوث التقارب أو عدمه، وأصبحت أمريكا ترى أن حدوث تعاون واتفاق بين

---

[1] عصام عبد الحميد، العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006)، 63.

[2] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 154.

[3] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 69.

السعودية وإيران يصب في مصلحتها، حيث يساعد ذلك على استقرار أسعار النفط داخل منظمة أوبك واستمرار تدفقه للدول المستهلكة وتعد إيران والسعودية من أكبر الدول المنتجة للنفط وأهمها. وتسعى أمريكا دائماً لدعم السعودية لتضمن اعتدال أسعار النفط، ولأن السعودية لا تربط مواقفها السياسية بسياستها النفطية في بعض القضايا.

5. عوامل التقارب في العلاقات الإيرانية السعودية

تأثرت عوامل التقارب في العلاقات الإيرانية السعودية بعوامل داخلية وإقليمية وعالمية. تمثلت العوامل الداخلية بالتحولات التي حدثت داخل إيران وهيأت الفرصة لتطور العلاقات مع السعودية حيث تغيرت سياسة إيران بعد وصول الرئيس خاتمي للحكم من سياسة تصدير الثورة إلى سياسة تبادل الحضارات. أما العوامل الإقليمية فمتعلقة بتوازن القوى في منطقة الخليج العربي حيث حدث خلل في ميزان القوى في المنطقة نتيجة لخروج العراق من معادلة القوة بعد الحرب الأمريكية التي شُنت عليه والتي أطاحت بنظام الحكم. فرأت إيران والسعودية كونهما أكبر قوتين في الخليج العربي أن التعاون هو الوسيلة الأفضل لمصالحهما. وأيضاً ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من صراع عربي إسرائيلي ساعد في حدوث تقارب إيراني سعودي للتصدي للتقارب الإسرائيلي التركي حيث ترى السعودية أنه لا يمكن تجاهل الدور الإيراني كقوة إقليمية مهمة قادرة على التأثير وتحقيق قدر من التوازن في المنطقة. فيما تمثلت العوامل العالمية بالنفط، فقد واجهت كل منهما مشكلة تدهور أسعار النفط في السوق العالمي وكان التوصل إلى حل لهذه المشكلة يتطلب تعاون مشترك من قبل البلدين.[1]

وَقّعَت إيران والسعودية اتفاقية أمنية ساعدت في حدوث تقارب في العلاقات نصت على التعاون المشترك بين البلدين ودعت إلى محاربة الإرهاب والجريمة وتزوير الوثائق وعمليات تهريب الأسلحة وكل شيء من المحتمل أن يضر الاقتصاد وتبادل الخبرات الأمنية وشؤون الحدود. واكتسبت هذه الاتفاقية أهمية كبيرة لأنها بيّنت حسن نوايا إيران تجاه السعودية. إلا أنه بقي هناك جدل حول توقيعها وحذر من تطبيع العلاقات خاصة وأن السعودية لها علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بدعم العراق في حربها على إيران وكانت دائماً ضد رفع أسعار النفط التي كانت تدعو لها إيران. وما يثير الجدل أيضاً احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى" في أوائل السبعينيات، وهذا يبين مدى

[1] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 153.

سوء العلاقات بين البلدين حتى أواخر الثمانينيات ثم بدأ التحسن يتضح أوائل التسعينيات أي بعد حرب الخليج الثانية، ومما أكسبها أهمية أيضاً موقع البلدين الهام والثقل الديموغرافي لهما.[1]

وكان لهذه الاتفاقية أبعاد مختلفة فبالنسبة لإيران اعتُبِرَت بمثابة بداية للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي خاصة مع المملكة العربية السعودية التي تعتبر ذات الوزن والتأثير الأقوى من بين دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يخفف من حدّة الخوف والحذر الناتج عن طموحات إيران في المنطقة الذي تشعر به باقي دول المجلس إزاء التقارب في العلاقات الإيرانية السعودية. ورأت السعودية أن هذه الاتفاقية بمثابة اختبار لنوايا إيران تجاه المنطقة وأن تحسين العلاقات والتعاون بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي مهم للحفاظ على أمن الخليج، ومن الممكن أن تفتح هذه الاتفاقية المجال أمام اتفاقيات أخرى مماثلة بين إيران وباقي دول مجلس التعاون الخليجي. رفضت هذه الاتفاقية الوجود الأجنبي في منطقة الخليج تحديداً السعودية التي أصبحت تفكر برحيل القوات الغربية أو تخفيضها لأنها أصبحت تشكل عبئ على خزينتها.[2]

6. عوامل التباعد في العلاقات الإيرانية السعودية

ربطت العلاقات الإيرانية السعودية مع بعضها بالمصالح المشتركة بحكم التقارب الجغرافي، إلا أن هذا لم يمنع من وجود قضايا خلافية بين البلدين عكرت العلاقات وأدت إلى ما يشبه الحرب الباردة بينهم. وكان من أبرز القضايا الخلافية أمن الخليج الذي تريد إيران أن تكون هي المسيطرة عليه بحكم قوتها ونفوذها، حيث أصبح استقرار الخليج والحفاظ على أمنه يثير خوف كبير في السياسة الخارجية للدول الإقليمية المطلة على الخليج تحديداً إيران، التي لا تريد أي وجود أو تدخل غربي في المنطقة وترى أنه تهديد لأمن الخليج وتطمح بأن تكون هي المسيطرة وصاحبة النفوذ وسعت لإيجاد أمن إقليمي تكون شريك فيه.[3] ويمثل الأمن الإقليمي سياسة الدول التي تنتمي لنفس الإقليم وتسعى لتنظيم عسكري وأمني لمنع أي قوة أجنبية من التدخل.[4]

وكان من بين القضايا الخلافية الأخرى الخلاف حول الملفات العربية كالخلاف الإيراني على البحرين والتي ظلت إيران تعتبره تحت سيطرتها، وبقيت تشكك في استقلال البحرين إلى أن حدث استفتاء شعبي أشرفت عليه الولايات المتحدة يبين استقلال البحرين عن إيران. واعترف المجتمع الدولي بالبحرين كدولة مستقلة وَوُقِعَت عدة اتفاقيات بين إيران والبحرين قامت على أساس التعاون بين البلدين، والتزمت البحرين بحسن

---

[1] جمال مظلوم، "الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران،" مجلة الدفاع، العدد 180 (2001)، 15.

[2] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 66-68.

[3] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 72-74.

[4] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2015، 35.

الجوار وعدم التدخل في الشؤون الإيرانية الداخلية في حين أن إيران اعتادت إثارة الموضوع بين الفترة والأخرى، وفيما بعد اعترفت بدولة البحرين وحدث بينهما تبادل للبعثات الدبلوماسية.[1]

بعد سقوط العراق على إثر الغزو الأمريكي أصبح هناك نفوذ إيراني كبير فيها خاصة أن الشيعة في العراق تشكل نسبة كبيرة من السكان مما يتيح المجال لإيران بسط نفوذها. وانعكست سيطرة الشيعة على السلطة في العراق إلى باقي الشيعة في دول الخليج، خاصة في المنطقة الشرقية من السعودية التي يسيطر عليها الشيعة والتي تمتلك احتياطي كبير من النفط ما يعزز ويقوي الدور الإيراني في المنطقة.[2]

تعتبر مشكلة الجزر الإماراتية "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى" من أهم مصادر التوتر في العلاقات الإيرانية السعودية بسبب تعارض موقف البلدين من تلك الجزر، حيث ترفض إيران مناقشة هذه القضية وعقدت عدة جلسات لمناقشتها إلا أنها باءت بالفشل.[3]

وبحكم افتقار إيران للأدلة القانونية والتاريخية بملكيتها لهذه الجزر رفضت القبول بأي تحكيم دولي، ويرجع احتلال إيران للجزر الثلاث لدوافع استراتيجية حيث تمكنها السيطرة على هذه الجزر من فرض سيطرتها على مضيق هرمز ومراقبة المحيط الهندي إلى الخليج العربي، بالإضافة لوجود دوافع اقتصادية لما تحتويه هذه الجزر من أكسيد أحمر.[4]

قامت إيران باختراق لمجلس التعاون الخليجي والتأثير على توجهاته بما يتناسب مع المصالح الإيرانية، وأدى هذا الاختراق إلى حدوث توتر في العلاقات بين البلدين. وهذا ما تعتبره السعودية تعدي على نفوذها الاستراتيجي وترى أن إيران تحاول التأثير على دورها في القضايا العربية فهي تسعى للتدخل في القضايا العربية المتعلقة بفلسطين والأزمة اللبنانية والعراق، فتصبح منافساً للسعودية على زعامة العالم الإسلامي. وكذلك التدخل الإيراني في اليمن حيث تدعم الحوثيين وتقدم لهم الدعم المالي وتقوم بتدريب الحوثيين، في المقابل تدعم السعودية نظام "علي عبد الله صالح" لمواجهة الحوثيين. وتشجع إيران مواقف الشيعة في السعودية وتلجأ للتضخيم الإعلامي لما يحدث في السعودية وتحاول إثارة القلاقل والفتن الداخلية عن طريق بعض الأفراد الشيعة من السعوديين.[5]

---

[1] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 194-195.

[2] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 88-92.

[3] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 14.

[4] ضاري الحمداني، ضاري سياسة إيران تجاه دول الجوار(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012)، 150.

[5] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 196.

7. الملف النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج

تطمح إيران بأن تكون ريادية في الشرق الأوسط وفي العالم وتحاول صياغة نظامها تبعاً لسياسات وبرامج تعود لمصلحتها ودورها في المنطقة، وبالتالي التقليل من دور الولايات المتحدة والغرب.[1] بدأ اهتمام إيران بالسلاح النووي في ستينيات القرن الماضي، وكانت قد شجعتها الولايات المتحدة الأمريكية على امتلاك طاقة نووية للأغراض السلمية فقط، ووقعت مع إيران اتفاقية تعاون عام 1972 وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران كل ما يلزم.[2]

ظهرت عدة شكوك خلال فترة الثمانينات والتسعينيات حول أنشطة إيران النووية والتي ظهرت علناً فيما بعد عام 2002، مما أثار خوف الدول وخاصة بعد خرق إيران لاتفاقية تعليق الأنشطة النووية عام2003. إن ما يعزز من قوة إيران في المنطقة والعالم جذورها الفارسية التي ترى أن من حقها أن تبقى قوية وتطور من قدراتها الصناعية ولا تبقى فقط معتمدة على النفط.[3]

شهدت فترة تولي خاتمي للحكم في إيران تطوراً في المجال النووي وصرح بأن التكنلوجيا النووية فقط للأغراض السلمية وهو يرفض امتلاك السلاح النووي، ويدعم فكرة شرق أوسط خالي من السلاح النووي وأن هناك حاجة لتطوير التكنولوجيا النووية من أجل تنويع مصادر الطاقة لأنه خلال عقود سينضب الإحتياطي من النفط والغاز، وأن من حق إيران امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية التي لا تؤدي أي أضرار ولا تهدد الأمن القومي. وتعاقدت إيران مع عدة شركات روسية قدمت لها الخبراء والمدربين والدعم التكنولوجي.[4]

سعت إيران تدريجياً لامتلاك التكنولوجيا النووية وأصبحت على استعداد لمواجهة الأخطار الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبعد احتلال أمريكا للعراق 2003. ورأت أنه من الممكن أن تكون هي القادمة بعد العراق، فسارعت إلى تطوير سلاحها النووي حتى تعزز من قوتها الإقليمية والتصدي في حال حدوث عدوان عليها وكخطوة منها للحفاظ على أمنها القومي. وصرح بعض المعارضين للسلطة في إيران عن امتلاكها لثلاثة منشآت سرية في "نتانز وأراك وعبالي. وهذا ما دفع إيران للاعتراف بوجود هذه المنشآت وسمحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش، وعلى إثر ذلك لجأت إيران للسياسات الدبلوماسية

---

[1] شاهر امتشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، 179.

[2] شاكر كسرائي، تاريخ إيران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع الغرب(بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016)، 540.

[3] البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، 9.

[4] فداء أبو جزر، العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997-2005، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر(2014)، 76-77.

وحاولت تبرير موقفها بادعائها أن ما حدث بعد عام 2003 هو ما جعلها تعمل على تعزيز قدرتها النووية. وكان احتلال العراق واستسلام ليبيا وأزمة كوريا من الأحداث التي صرفت الأنظار قليلاً عن إيران، كما أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى أرباح هائلة استغلتها إيران مباشرة في تطوير قوتها النووية.[1]

أصبح تطور إيران النووي يشكل خطراً على منطقة الخليج وأصبحت السعودية تشعر بقلق حيال أمنها القومي في حال استمرت إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي.[2] وكان الموقف الخليجي هو المعارضة لأي تسلح نووي في منطقة الخليج وفي العالم العربي ككل، وفي حال تم تسوية الملف النووي الإيراني سلمياً فإنه لن يشكل خطراً على أمن الخليج. ويبقى هناك مخاوف من ضغوط اسرائيلية ووعود بالرد العسكري على إيران، وهذا يزيد من خطر تهديد المنطقة وبالتالي أفضل موقف لدول مجلس التعاون الخليجي في هذه الحالة هو الحياد، لأن أي نزاع عسكري سيؤثر على المنطقة وسيطال القواعد الغربية في الخليج وتحديداً السعودية ويشرك المنطقة بأكملها بالخطر. انقسمت الآراء في منطقة الخليج تجاه امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية فبعضها يرى أنه من حق إيران امتلاك الطاقة النووية السلمية مثل عُمان، في حين تراه دول أخرى تهديداً لأمن الخليج وأنه من الممكن أن يتطور ليصبح قوة عسكرية تهدد المنطقة.[3]

يعتبر موقف دول مجلس التعاون الخليجي صعب حيال الملف النووي الإيراني، فهي لا تريد أن تكون هناك حرب ضد دولة لها عمق ديني في دول الخليج، ولا تريد أن تملك إيران القدرة النووية التي تهدد أمن الخليج. كذلك ترفض إيران أي تواجد أجنبي في المنطقة وتدعو إلى تقليل الإنفاق على التسلح لكنها بالمقابل تسعى لتعظيم قدرتها النووية، وتلجأ إلى الخيار الدبلوماسي في سياساتها الخارجية لطمئنة دول الخليج ونزع الشك والخوف من تهديد التسلح النووي. تريد إيران أن تملئ الفراغ بعد خروج العراق من منظومة الأمن القومي، لكنها بالمقابل تُطور من قدراتها النووية وهذا يؤدي إلى خلل في توازن القوى الإقليمي ويهدد الاستقرار وبالتالي يصعب تحقيق الأمن الإقليمي للمنطقة.[4]

8. الخاتمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة تطورات في الفترة التي تناولتها الدراسة وكان من أبرزها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على العراق2003. وهذه الأحداث بدورها أثرت على المنطقة بأكملها ونتيجة لبعض التغيرات التي حصلت ظهرت قوى إقليمية فاعلة في السياسة أثرت على العلاقات في

[1] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 80-82.

[2] Thom Poole, Iran and Saudi Arabia's great Rivalry explained, BBC News, 2016.

[3] عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، 108-111.

[4] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015، 58.

المنطقة. فقد تراوحت العلاقات الإيرانية السعودية ما بين التعاون والتنافس على حسب الأوضاع الراهنة التي كانت تحدث ومبادئ كل حاكم والمصالح المرجوة من تحسين العلاقات. وكان من مصلحة إيران والسعودية تحسين علاقاتهما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 تخوفاً من تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة خاصة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحرب استباقية على أفغانستان، وكان هناك تطابق في المواقف الرسمية للبلدين بما يخص الحملات الغربية التي تدعو إلى العداء مع المسلمين، كما عارض البلدان القصف الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان طيلة شهر رمضان.

كذلك كان لحرب العراق 2003 دوراً في تحديد طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية، فخروج العراق كلاعب قوي في المنطقة أدى إلى حدوث تهديدات لأمن الخليج وحدوث فراغ واختلال في ميزان القوى، دفع كل من إيران والسعودية لإبداء التعاون بينهما لأنه الوسيلة لتحقيق مصالحهما المشتركة في المنطقة، وكان لا بد من حدوث تقارب في العلاقات بين البلدين لمواجهة التغيرات الإقليمية في المنطقة وعمل توازن إقليمي لمواجهة التقارب التركي الإسرائيلي، كما أن الصراع العربي الإسرائيلي الذي تشهده المنطقة العربية ساعد في حدوث تقارب بين البلدين. وبعد سقوط العراق وتغلغل إيران فيها عن طريق دعم التيارات الشيعية ثار غضب المملكة العربية السعودية وزاد تخوفها من هيمنة إيران في المنطقة خصوصاً بعد تطوير إيران لسلاحها النووي، ما أدى إلى توتر في العلاقات من جديد.

كما أنه لا يمكن إغفال الدور الأمريكي في العلاقات الإيرانية السعودية، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب العراق على الكويت بدعم السعودية وتقويتها لتصبح قوة رادعة ضد إيران، كما ساعدت بتشكيل مجلس التعاون الخليجي لمنع اتساع رقعة الحرب. لكن وبعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران، رأت أنه من الأفضل تحسين العلاقات الإيرانية السعودية لتخفيف التوتر في المنطقة ورحبت بتحسن العلاقات بين البلدين لأن ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية، فتحسين العلاقات الإيرانية السعودية يجعل السعودية تلعب دور الوسيط لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية كون إيران من أكبر الدول المنتجة للنفط وأهمها، كما أن تحسين العلاقات الإيرانية السعودية يؤدي إلى استقرار أسعار النفط في منظمة أوبك ويضمن استمرار تدفقه للدول المستهلكة.

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسات متناقضة تجاه العلاقات الإيرانية السعودية فهي أحياناً تدعو إلى تحسين العلاقات، وأحياناً أخرى ترى أن مصالحها تكمن في حدوث توتر في العلاقات الإيرانية السعودية أي أن المصالح الأمريكية هي الحكم الفصل في تلك العلاقات.

9. النتائج

- المصالح الأمريكية تلعب الدور الأساسي في العلاقات الإيرانية السعودية.
- كان لأحداث 11سبتمبر2001 والحرب على العراق 2003 دوراً في حدوث نوع من التنافس والتعاون في العلاقات الإيرانية السعودية تحكمه المصالح.
- إيران ترفض قطعياً الوجود الأمريكي في المنطقة في حين ترى السعودية بضرورته للحفاظ على الأمن وترى أن أمن الخليج مسؤولية دولية.
- بعد تحول إيران من سياسة تصدير الثورة إلى سياسة تبادل الحضارات حدث نوع من التعاون وتحسن في العلاقات الإيرانية السعودية.
- تطوير الملف النووي الإيراني أدى إلى حدوث توتر في العلاقات الإيرانية السعودية.
- حدوث توترات شيعية سنية تؤثر على استقرار وأمن المنطقة بأكملها.
- اختلاف أيديولوجي ظاهر بين البلدين حيث أن كل بلد يحاول فرض أيدولوجيته على البلد الذي يحدث فيه نزاع كما في العراق.
- تحسن العلاقات الإيرانية السعودية يساعد في استقرار أسعار النفط.

10. المراجع بالعربية

- أبو جزر، فداء. 2014. العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005). رسالة ماجستير. جامعة الأزهر.
- أبو عامود، محمد. 2009. إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، 194-199.
- البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات 2007. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1.
- الأشعل، عبد الله. 2010. تحديات الحوار العربي الإيراني. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1.
- الحمداني، ضاري. 2012. سياسة إيران تجاه دول الجوار. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1.
- الطائي، تاج الدين. 2013. استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي. دمشق: دار مؤسسة رسلان.
- الكواز، محمد. 2014. العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1.
- أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين. 1998. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ط1.
- اليوسف، يوسف. 2011. مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1.
- تشوبين، شاهرام. طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.

- دحمان،غازي. 2016. الدور الأمريكي الملتبس بالمنطقة كما تعكسه أزمة العلاقات السعودية الإيرانية، شؤون عربية، عدد 165، 42-50.
- سليمان، حمدي. 2015. انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014. رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-.
- شكارة، أحمد. 2010. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1.
- عبد الحميد، عصام. 2006. العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط1.
- كسرائي، شاكر. 2016. تاريخ إيران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1.
- كشك، أشرف. 2004. أمن الخليج بعد حرب العراق. السياسة الدولية، عدد 155، 148-151.
- مبيضين، مخلد. 2007. العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسية). رسالة ماجستير. جامعة مؤتة.
- مظلوم، جمال. 2001. الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران، الدفاع، عدد 180، 15-17.
- مكاوي، نجلاء. صهيب، يحيى. بدوي، تامر. 2015. الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط1.
- هادي، إحسان. 2013. العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003. بيروت: دار ومكتبة البصائر، ط1.
- هليل، أحمد. 2011. العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الإحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
- هنتر، شيرين. 2001. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الإنعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1.

المراجع بالإنجليزية

- Solomon, Jay.2016. The Iran wars: spy games, Bank Battles, and the secret Deals that Reshaped the middle East. New York: Random House.
- Jahner, Ariel. 2012. Saudi Arabia and Iran: The struggle for Power and Influence The Gulf.No,3. International affairs review.
- Poole, Thom. 2016. Iran and Saudi Arabia's great Rivalry explained, BBC News.
- Omidi, Ali. 2016. Five Reason why Iran- Saudi conflict wont escalate. Almonitor: The Pulse of The Middle East.
- Faraihat, Ibrahim. 2016. Keeping Iran and Saudi Arabia From War. Foreign Affairs.

مـستقبل الصراع الإيراني – السعودي وتداعياته

The Iranian-Saudi Conflict
(Study in the future and The Repercussions)

إليـــاس ميـــسوم
MISSOUM ILYES
، أستـاذ مسـاعد قسم – أ – جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)
Assistant Professor - A- University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed, Algeria
ilyespoli3@gmail.com

ملخص:

لا تسعى هذه الورقة إلى بحث الصراع الإيراني – السعودي ككل باعتبار هذا الأمر صّعبًا للغاية، إنّما تهدف بشكل خاص إلى دراسة الصراع الإيراني – السعودي من ناحيتين: الأُولـى، تتعلق بمستقبل الصراع المستديم الدائر بين البلدين. أمّـا، الناحية الثانية فتندرج ضمن رصد أهم تداعات الصراع وآثاره. وقد خلصت الدراسة إلى أن مستقبل الصراع الإيراني – السعودي – وفقًا للمعطيات المتوفرة – لا يُبشر بالخير، إذ من المُحتمل أن تتسع دائرة الصـــراع بين الدولتين من ناحيتي المدى والكثافة مما ينتج عنه بالضرورة المزيد من التـــداعيـات السلبية والمدمرة ليس للطرفين فقط بل لكل المنطقة.

الكلمات المفتاحية: إيران؛ السعودية؛ الصراع الإيراني – السعودي؛ مستقبل الصراع؛ تداعيات الصراع.

Abstract:

This paper does not seek to discuss Iranian-Saudi Conflict as a whole, since this is very difficult. Aims specifically at studying the Iranian-Saudi conflict in two ways: the first concerns the future of the conflict between the two countries. The second is to uncover the most important repercussions of the conflict. The study concluded that the future of the Iranian-Saudi conflict is not so optimistic that the conflict between the two countries is likely to expand in extent and intensity, leading to more negative and destructive consequences not only for the two parties but for the region as a whole.

Keywords: Iran; Saudi Arabia; the Iranian-Saudi; the Future of the Conflict؛ the Repercussions of the Conflict.

مقدّمة:

تُعد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربيّ – الفارسي من أهم بؤر التوتر التي عرفها التاريخ المُعاصر، ومن أكثر المناطق التي عرفت ومازالت تشهد صراعات وحروب، ولعل النصف القرن الأخير من تـاريخ هذه المنطقة كان أشدها وطأةً، فالخليج وحـده عـرف في أقل من أربعة عقود ثلاث حروب ساخنة بين دُوله وصراعات مازالت قائمة لحد الساعة، أهمها حاليًا الصراع الإيراني – السعودي. الذي يُعد بلا شك من الصراعات المُهمة في الشرق الأوسط، التي تلعب دورًا محوريًا ومُؤثرًا في رسم السّياسات في ظل الخارطة الإقليمية لهذه المنطقة، فضلًا عن عدم استقرارها. ويُعزز من هذه الوضعية الأخيرة الثقل السّياسي والاقتصادي والدِّيني للدولتين المُتصارعتين، وكـذا الأهمية الجيوستراتيجية للخليج بشكل عام، إضافةً طبعًا إلى التضارب في التصورات السّياسية، والأمنية، والاقتصادية بين دُوله. الأمر الذي دفـع العلاقات الإيرانية – السعودية لأنّ تكون عنوانًا لحالة من التوتر والصراع المُستمرين، وكذا الترقب الدائم من دول الجوار والعالـم حول مـستقبل هذا الصراع وتداعياته.

والحقيقة، أَنَّ الحديث عن المستقبل – كما نعلم – يُعد من الأمور الصّعبة والمُعقدة للغاية على الرغم من التطور الكبير الذي عرفه العلم والمناهج المُتعلقة بالاستشراف أو علم المستقبليات **(Futurology)**، والذي يعني القيام بعملية علمية مؤداها البحث في مستقبل الظواهر ومشاكلها، ومحاولة التنبؤ بالحلول لها، رغم هذا يبقى التنبؤ بمستقبل الظواهر ومشاكلها أمرًا عسيرًا لا سِيَّما إذ اقترن الأمر بالظواهر والبحوث الإنسانية والاجتماعية التي يغلب عليها التعقيد والتشابك، ناهيك عن الديناميكية والتغيُّر المُستمرين.

وفي هذه الورقة نعكف على دراسة الصراع الإيراني – السعودي – ابتداءً من الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حتّى الاتفاق النووي الإيراني عام 2015م – من حيث مستقبله وتداعياته، أَي صياغة رؤية استشرافية مستقبلية للعلاقات الإيرانية – السعودية ومآل الصراع الدائر بين طهران والرياض. وهذا عبر الإجابة عـن تساؤلٍ مفاده: **كيف يمكن قراءة مستقبل الصراع الإيراني – السعودي وتداعياته في ظل المعطيات الحالية؟**

ولأجل هـذا الغرض قَسَمْنَا هذا البحث إلى محورين: الأول عبارة عن رصد لأهم ما قِيل في هذا الشأن من طرف الباحثين المُتخصصين من جهة. من جهة ثانية، تصور الباحث لمستقبل الصراع الإيراني– السعودي. أخذين بعين الاعتبار في كل هذا التحولات الجديدة التي عرفتها منطقة الشـرق الأوسـط والخليج وكذا الوضع الدولـي السائد والتغييرات التي يعرفها، فضلًا عن حدود التغيُّر المتوقع على مستوى الأنـظمة السّياسية والنُّخبة الحاكمة وتوجهاتهما السّياسية. أمّـا المحور الثاني، فهو عبارة عن دراسة لتداعيات

الصراع الإيراني– السعودي. بينما تضمنت الخاتمة أهم الخلاصات والاستنتاجات المتعلقة بالدراسة. في حين اقتصرت المناهج المستخدمة – في هذه الدراسة – على ثلاثة مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: **المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ منهج دراسة الحالة**. كما استعملنا كأداة تحليلية بعض أدبيّات نظرية الصراع الدولي والأطر الفِكرية التي تفسّر السلوك الدولي الصراعي، فضلًا عن اقتراب النُّخبة.

المحـور الأوّل: مـستقبل الصراع الإيرانـي – السعودي

يُعد بحث مستقبل الصراع الإيراني – السعودي من الأسئلة التي حاول الإجابة عنها العديد من الباحثين والمُهتمين بهذا الشأن، حيث أدلى كل واحد منهم بدلوه في هذه القضية المُعقدة، فمنهم من كان مُتفائلًا في تحليله للصراع واعتقد أَنَّ الوصول إلى تسوية أو حل للصراع بين الغرمين أمرٌ لا مفر منه ومسألة وقت فقط بحيث سيدرك الطرافان بمرور الزمن أَنَّ التسوية والوصول إلى توافق يُعدان أفضل حل لمشاكلهما العالقة.

وآخرون كانوا على نقيض الرأي الأوّل وحكموا على مستقبل العلاقات الإيرانية – السعودية بالاضطراب والتوتر الدائمين، ذلك أَنَّهُ حسب وجهة النظر هذه يندرج الصراع الإيراني – السعودي ضمن الصراعات التي لا تموت وتتوارثها الأجيال، وهو وإنّ خف صوته في فترات زمنية معينة فإنّهُ ما يلبث لينهض أكثر شراسة من السابق. فالصراع الإيراني – السعودي شبيه إلى حد ما بالصراع العربيّ – الصهيوني، أين تتداخل عدة مُتغيّرات فيه سياسية واقتصادية ثقافية ودينية... تجعل من الصُّعوبة بمكان الوصول إلى تسوية – أو حل – مقبولة من جميع الأطراف.

علاوة على ذلك، فإنّ التوتر وتراشق الاتهامات لفترة طويلة – بين طهران والرياض– زادت عن الثلاثة عقود، ناهيك عن الموروث الثقافي والتاريخي الرافض للتعايش وقبول الآخر بحيث جعل العداوة بين الرياض وطهران تنتقل من على مستوى الأنظمة السّياسية والنُّخبة الحاكمة لتهبط إلى المستوى الشعبي والجماهيري. وتسهر هنا قنوات التنشئة الاجتماعية والتثقيف السّياسي والدِّيني المسيطر عليها من طرف المؤسسة الوّهَابيّة في السعودية وعلماء الشِّيعة المُتشدّدين في إيران على تغذية هذا التصور لدى الجماهير أكثر فأكثر في كلا البلدين.

وعلى الرغم، من أَنَّ الصراعات الدولية تأخذ نظريًا أحد أربعة اتجاهات، وهي: **التصعيد (Escalation)؛ التناقص والانحسار (Abatement)؛ الاستقرار (Stabilization)، النهاية (Termination)**؛ بَيْدَ أَنَّ احتمال انتهاء أو استقراره الصراع الإيراني – السعودي وفق المعطيات الحالية يبقى– حسبنا – أمرًا صعّب

المنال ومُستبعدًا إلى حد كبير، لنكون أمام خيارين رئيسيين، إمّا التصعيد أي الزيادة في ناحيتي المدى والكثافة؛ بمعنى اتساع حدود الصراع وارتفاع درجة التوتر فيه أو ما يُمكن تسميته بـ: **السيناريو المُتشائم** حول مستقبل الصراع الإيراني – السعودي. أمّا الخيار الثاني فهو عكس الأوّل بمعنى انحسار الصراع أي ما يُمكن تسميته بـ: **السيناريو المُتفائل**.

ومما يجب الانتباه إليه هنا أنَّ موضوع الكثافة والمدى – من الناحية النظرية – في الصراع يرتبط هو الآخر بالعديد من الأمور والمتغيّرات المختلفة، لعل أهمها [1]:

- الحدود الجغرافية للصراع.
- عدد الأطراف المشتركة فيه.
- حجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصـراع.
- نوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع والأهداف التي تحددها الدول من وراء الصراع، وما إذا كانت شاملة أو محددة.

أولًا: مستقبل الصراع الإيراني – السعودي: من وجهة نظر بعض الباحثين

في خضم بحث مستقبل الصراع الإيراني– السعودي يعتقد الباحث الإيراني **أمين سيكل (Amin Saikal)** مدير مركز الدراسات العربيّة والإسلامية **(CAIS)** بالنظر إلى القضايا الخلافية والمشاكل المتراكمة بين الغرمين، فإنّ هناك سيناريوان محتملين للعلاقة المستقبلية بين الرياض وطهران، فمن ناحية أُولى يُمكن أنْ تتسبب الخلافات الإيرانية – السعودية في اتساع وتفاقم شدة التوتر والخلاف بينهما مما يأدي حتمًا لعدم استقرار أكثر في المنطقة غير المُستقرة أصلًا، كما يُمكن من جهة أخرى أن تقوم طهران بأخذ زمام المبادرة في رأب الصدع بينها بين الرياض، وهذا بتسريع جهودها من أجل التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدورها يُمكن أنْ تساعد القيادة السعودية والإيرانية على تحويل علاقاتهما بشكل أسرع إلى تعاون وتنسيق، وبالتّالي استقرار إقليمي أكثر [2].

وإذا اعتمدنا التصور الثاني لـ: **سيكل**، فإنّ مفتاح حل الصراع الإيراني – السعودي بيد الطرف الأمريكي أكثر من أي طرف آخر، فالوصول إلى تسوية أمريكية – إيرانية سيجبر السعوديين لا محالة على الرضوخ إلى هذا الأمر والكف عن التشويش على إيران. ومع ذلك، يبقى الوصول إلى تسوية أمريكية – إيرانية بمثل هذا الشكل الذي يتحدث عنه **سيكل** – أي تطبيع شامل للعلاقات الإيراني – الأمريكية – أمرًا مستبعدًا

---

[1] محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشاكلات الشرق الأوسط**، (القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1996)، ص ص 14 – 15.

[2] Amin Saikal ,"Iranian–Saudi Relations in a Changing Regional Environment", in: Amin Saikal (Eds), **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p166.

وصّعبًا، فعلى الرغم أَنَّ إيران تُدرك أَنَّهُ في ظل موازين القوى الحالية، والتي هي لصالح أمريكا طبعًا، فإنّ علاقتها مع هذه الأخيرة تُشكّل المفتاح الرئيسي لكل مشاكلها السّياسية والاقتصادية، وكذا مستقبل دورها السّياسي في المنطقة[1]. لكنّها بحكم الواقع تصطدم أمام مُعوقين جوهرين، **الأوّل** يمكن اعتباره داخلي: ويتعلق ببُنية النظام السّياسي الإيراني في حد ذاته، فالعداء لأمريكا– التي تُمثل **الشيطان الأكبر** (**Great Satan**) من منظور الخُمينية **(Khomeinism)** – يُعد أحد الأُسس غير القابلة للنقاش التي أَرْساها الخميني للجمهورية الإسلامية وأيّ مساس به يُهدد شرعية واستقرار النظام ككل، ومنه استمراره. أمّـا المُعوق **الثـــاني**: فهو خارجي إنْ صح التعبير إذ يتعلق أكثر بحلفاء أمريكـا في الشـرق الأوسـط والخليج ونقصد هنا بدرجة أُولـى السعــوديين والإسرائيلـيين، فهما ضدَّ أيّ تقارب أمريكــي – إيرانـــي من شأنه أن تعطي إيران شرعية دولية في المنطقة ويعزز من نفوذها – ونفوذ حلفائها – الإقليمـي أكثر فأكثر.

أمّـا الباحثة الأردنية **فاطـــمة الصمـــادي**، المُتخصصة في الشأن الإيراني والتي لها العديد من المؤلفات والبحوث المهمة في هذا الشأن، فإنّ الحديث حسبها عن مستقبل للعلاقات الإيرانية – السعودية يضعنا أمـام سيناريوان لا ثلاثـة لهما: **الأوّل** يتمحور حول الوصول إلى عملية تسوية بين الطرفيين تنزع فتيل الأزمة، خصوصًا إذا كان هنالك دعم أمريكـي لمثل هذا الأمر، لا سِيَّما بعد صعود تنظيم الدولة الإسلامـية (داعش) والذي يُمثل تهديـدًا وتحـديًا أمـنيًا مشتركًا للإيرانـــيين والسعوديين على حد سواء مما قد يدفع لتعاون إيراني – سعودي لمواجهته ضمن تسوية تضمن للطرفين مستوى مقبول من النفوذ الجيوسّياسي والجيوستراتيجي، وفي نفس الوقت، قد يكون العامل الاقتصادي وأسعار النِّفط سبب آخر للتقارب بعد أنْ وظف هذا العامل في الصـــراع.

أمّا، السيناريو **الثاني** التي تراه الصمادي للعلاقات الإيرانية – السعودية، فيتمحور حول استمرار التوتر والصراع، بل من المُحتمل أنْ يزيد ويتطور– عموديًا وأفقيًا– نحو مستويات أعلى، حيث أَنَّ إيران في ظل استمرار الأزمة القائمة بينها وبين الرياض، ومع استمرار التهديد والتنافس الشديدين حول مستقبل الشـرق الأوسط، قد تنتهج سّياسة ذات أبعاد صراعية أعمق، وستواصل دعمها للجماعات المسلحة واللاعبين غير الحكوميين. وفي مقابل هذه السّياسة سوف تسعى السعودية ودول الخليج العربيّة بصورة عامة إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة إيران، وبخاصة مع بدء تُشكّل قناعة لديها بأَنَّهُ لم يُعد بالإمكان الاعتماد على الحليف الأمريكي كالسابق {تشكّلت هذه القناعة في فترة باراك أوباما **(Barack Obama)**}، وسيدفعها ذلك

[1] ظافر ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيرانـــي"، **مجلة المستقبل العربـــيّ**، مج 23، العدد 258 (2000)، ص 189.

إلى تعزيز خيار الحرب بالوكالة. ومنه، لن تقف الأزمة عند حدود التوتر والقطيعة الدبلوماسية بل قد تأخذ شكّل مواجهة [1].

والواقـع، أَنَّ مستقبل الصراع الإيراني – السعودي حسب المعطيات الحالية – حسب اعتقادنا – تميل الكفة فيه إلى السيناريو المُتشائم، فالقضايا الخلافية زادت عما كانت عليه أيام الخميني، والوضع في المنطقة أصبح أكثر هشاشة، خصوصًا عقب أحـداث الربيع العربيّ؛ فالسعوديون يعتقدون أَنَّهم خسروا لحد الآن الكثير من المعارك، أين وصول لهيب الحرب والصراع بينهم وبين إيران إلى عقر دار آل سعود المتصدع، بدءً من اليمن والبحرين إلى غاية تمرد قطر (5 يونيو 2017) عن السرب السعـودي ووصفها إيـــران بـ: "**الدولـة الشريفـة**"، ناهيـك عن تخلخل أسطورة الصراع السُّنّي– الشِّيعي، والتي كانت المملكة تستعملها كورقة لكسب دعم السُّنّة في العالم ضدَّ طهران.

هـذا، إضـافة إلى مُشكل النظام السوري الذي أصبح حلم زواله بعيدًا، وكذا العراق ولبنان ما جعل اللذان هما تحت سيطر طهران كما يعتقد السعوديون مما يجعلهم يحسون بخطر داهم يُهدد استقرارهم، فهم ليسوا مستُعدين لخسارة أخرى قد تهدد وجودهم من الخريطة. لهـذ، فإنّهم هذه المرة لن يدخروا جهدًا أو مالًا في موجهة إيران وبشتى الطـرق والوسائـل المشروعة منها وغير المشروعة. خصوصًا وأَنَّ محمد بن سلمان ولـي العهـد ووزير الدفاع، والذي يُمكن أنْ يكون ملكًا في أيّة لحظة مُؤمن بهذا أيما إيمان، ويسعى إلى تعزيزيه من خلال تقوية علاقته بالولايات المتحدة بل وإسرائيل أيضًا، وحتّى الجماعات الشِّيعية العربيّة في العـراق التي كانت تتحرج السعودية سابقًا من دعمهم.

فمـحمد بـن سـلمان، – كما قال كما قال **سايمـون هندرسـون (Simon Henderson)** – مهووس بالخطر الذي تُشكّـله إيران، ناهيك أَنَّ كمية السلطة التي تتركز في يد هذا الشاب المغمور لا مثيل لها في تاريخ المملكة. وهو ما فتئ يصرح ويقول: "**أَنَّهُ لا يمكننا التفاهم مع إيران ونقاط الالتقاء معها تكاد تكون منعدمة**"، وأنّنا سننقل المعركة إلى الأراضي الإيرانية. وهـذا استنادًا على **عقـيد سلـمان (The Salman Doctrine)** الهُجومية وذات النزعة العسكرية المؤمنة بأَنَّ إيران تُشكّل السبب الجذري للعديد من المشاكل السّياسية، والأمنية،... وغيرها التي تعصف بالشرق الأوسط والخليج.

ويـبدو واضحًا أَنَّ صعود بن سلمان يُقلقل الإيرانيين – إذا أخذنا بعين الاعتبار تصريحات المسؤولين الإيرانيين –، فهم كانوا يفضلون محمد بن نايف كأخف الضررين، إذ يُشكّـل محمد بن سلمان حسبهم حجرة

[1] فاطمة الصمادي، "إيـــران والسعـــودية... حدود التنافس والصراع"، **مجلة رؤية تركية**، السنة 5، العدد 2 (صيف 2016)، ص 133.

عثرة أمـام حل الخلافات بين البلدين، أين عبر الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ووزير الدفاع السابق **علـي شمـخانـي**، لـ: **وكالة مهر للأنباء الإيرانية**، بقوله: "**إن خلافنا مع السعودية قابل للحل ولكن بعض القادة حديثي العهد بالسّياسة يفتقرون للمنطق ومغرورون مثل محمد بن سلمان، الذي هو أشبه بفقاعة ما تلبث أن تنفجر**" [1]. ويـرى **عبد الحي**، – الذي أحد أهم باحثي الاستشراف في العالم العربيّ – أَنَّ التناقض بين إيران والسعودية هو تناقض استراتيجي (في البُنية الداخلية) و(الروابط الإقليمية) و(الروابط الدولية) وما يتفرع عن كل منها، حيث تمثل الأزمة السعودية – الإيرانية الراهنة امتدادًا لصراع قديم وأحداث متراكمة منذ عام 1979. وبلغة الأرقام، فيما يُسميه بـاحثو العلاقات الدولية بـ: **المسافة السّياسـية (Political Distance)** التي تقيس مؤشرات التباعد بين دولتين، فإنّ المسافة السّياسـية بين الدولتين تصل إلى 25 نقطة عداء من بين 27 نقطة يتم من خلالها قياس المسافة السّياسـية [2].

وبأي حـال، فإنّ هذا التحليل الرقمي لواقع الأزمة السعـودية – الإيرانية يدل بما لا يدع مجالًا للشك أَنَّ مـستقبل الصراع الإيراني – السعودي يتجه نحو المزيد من التصعيد والتصادم. وعلـيه، مازالـت الطريق طويلة أمام الغرمين لإدراك أنْ لا جدوى من الصراع بينهما. فمن المُستبعد جدًا أنْ يحدث تقارب بين البلدين أو حتّى الوصول إلى اتفاق يسوي المشاكل على المدى القريب بحيث أَنَّ عودة العلاقات بين الرياض وطهران إلى الحالة الطبيعية أمرٌ يتطلب المزيد من الوقت والكثير من الوعي من الجانين، فضلًا عن الرغبة السّياسيـة المتبادلة، لأَنَّهُ لا يُمكن التوقع بأَنَّ الطرفين المُختصمين سينسيان بسهولة ما سبباه لبعضهما البعض من جروح لأَنَّ الأمر سيبدو حينها غير منطقي وغير واقعي[3]. فالصراع الإيراني – السعودي كما عبر عنه **كريم سجادبور (Karim Sadjadpour)**: "**تحول إلى حرب جيوسياسية بالوكالة مغلّفة بمنازعات عِرقيّة (عربيّة – فارسية) وطائِفية (الشّيعة – سُنّية). إنّها على هذا حلقة مفرغة حيث تشعل الطموحات الإقليمية المتصارعة الشوفينية وسّياسة الهوية في كلا البلدين ما يؤدي إلى تفاقم خلافاتهما الجيوسّياسية**" [4].

---

[1] "شمخاني: السعودية مصدر انتاج الفكر التكفيري الذي يغذي داعش"، **وكالة مهر للأنباء**، 08 يونيو 2017، شوهد في 20 أغسطس 2017، في:<http://bit.ly/2waRO6i>

[2] وليد عبد الحي، "الأزمة السعـودية الإيرانـية"، شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2u0ifKH>

[3] نور الدين الدغير، "أيّ مستقبل للعلاقات السعـودية – الإيرانـية ؟"، **الجزيرة**، 12 سبتمبر2017، شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2z53iwP>

[4] كريم سجادبور، "ما آفاق التقارب بين السعـودية وإيـــران؟"، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 18 أبريل 2016، شوهد في: 23 سبتمبر2017، في: <http://ceip.org/2NmOQSX>

أمّا، **رضوان السيد** فيعتقد أنَّ العلاقات العربيّة – الإيرانية بشكل عام والإيرانية – السعودية بشكل خاص، من المُتوقع أنْ تبقى دائمًا في حالة من التوتر السائد مادام هناك ثلاث مسائل أو مسالك لم تسوى بعد، وهي السبب في بقاء الصراع مشتعلًا دائمًا، **أوّلها**: التدخل الإيراني المستمر والمتفاقم أمـنًا وسّياسـةً في العـراق ولبـنان والبحرين واليمـن. **ثـانـــيها**: الدخول الإيرانـــي القوي في خط القضية الفلسطينية عسكريًـا وسّياسيًـا بحيث صارت إيـــران هي التي تقود جبهة المقاومة والمعارضة الرافضة للحلول الاستسلامية والتطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي، بينمـا تتجه الرياض أكثر فأكثر إلى التطبيع مع الكيان الصهيونـي والقبول بشروطه. **ثالثها**: الدخول في خط الاستقرار الداخلي في الدول العربيّة عن طريق الأقليّات الشّيعية أو حركات الإسلام السّياسي السُّنّية [1].

بينـما يرى **محجوب الزويري** أَنَّهُ ثَمَّة أربعة ملفات كبرى بين البلدين يتم حولها الصراع، وتتفرع منها جملة من القضايا العامة. أوّل هذه الملفات الهامة هو الملف الدِّيني المذهبي، والثـاني مُتعلق بالتنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي. والملف الثالث العلاقة مع الغرب وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرًا ملف النِّفط ضمن منظمة أوبك[2]. في حين يرجع الباحث السعودي **عـوض البادي**، أسباب الصراع الإيراني – السعودي إلى عوامل تاريخية – دِّينية، تتمحور حول أربع قضايا جوهرية، وهي في المقام الأوّل الوصاية على الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ وطقوس الحُجاج الفُرس الشّيعة؛ والتدخل في الشؤون الداخلية؛ وسيادة البحرين. وبالتّالي، فإنّ كل التقلبات الإيجابية والسلبية على السواء التي شهدتها العلاقات الإيرانية – السعودية ترجع بالدرجة الأُولى إلى أُسس العلاقات بين الدولتين والمبادئ التي بُنيت عليها أيام الشاه[3]، وفي المقابل، فإنّ عدم الوصول إلى تسوية حول هذه الملفات يجعل مستقبل العلاقات الثنائية بين الدولتين يتسم بالاضطراب الدائم وعدم التفاهم مما يعني استدامة الحالة الصراعية.

أمّا، تحسن العلاقات الخليجية – الإيرانية عمومًا والسعودية – الإيرانية على خصوصًا، فإنّهُ حسب **أبو القاسم قاسم زاد**، مستشار وزير الخارجية الإيرانية السابق في عهد الرئيس خاتمي، مرهونٌ: بفتح باب

---

[1] رضوان السيد، **العرب والإيرانيون والعلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية في الزمن الحاضر**، (بيروت: الدار العربـيّة للعلوم ناشرون، 2014)، ص 127.

[2] محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانـية – السعـودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة"، **مركز الجزيرة للدارسات**، 09 مايو 2012، شوهد في 06 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2KVWNlx>

[3] Awadh Al-Badi, "Saudi-Iranian Relations: A Troubled Trajectory" in: Gawdat Bahgat [et. Al], **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), p190.

الحوار مع هذه الدول بغرض إزالة التوتر على أن يكون شاملًا وعميقًا[1]، غير أنَّ الحوار الإيراني – السعودي نتيجة لتعقد الوضع الراهن لا يبدو أنَّهُ سهل المنال، فحسب رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية في إيران **كمال خرازي**، فإنّ أوّل شروط هذا الحوار حتّى يكون مفيدًا أنْ يُؤمن به الطرفان معًا، إضافة أنَّ على السعودية توقيف تدخلها في اليمن وسّياستها في البحرين وإعادة النظر في مواقفها تجاه سورية والعراق [2]. وهذا ما يصّعب تحقيقه على المدى القريب والمتوسط على الأقل.

وحسب **زاد**، فإنّ المعوقات التي تعرقل وجود علاقة طبية بين السعودية وإيران كثيرة لكنّ أغلبها ناتج عن سوء فهم للآخر أو سوء إدراك التهديد، وقد لخصها (المُعوقات) كتاب: **نظريات أمنية في السّياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية**، في النقاط التّالية [3]:

- وجود خلافات عالقة حول الأرض والحدود بين دول الخليج العربيّة وإيران، أهمها الخلاف حول الجزر الإمارتية.
- تخوف الدول الخليجية من السّياسات الإيرانـــية وهيمنتها على المنطقة.
- وجود قوى من خارج الإقليم، بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية تربطها علاقة قوية مع الدول الخليجية وصلت إلى إنشاء قواعد عسكرية أمريكـــية داخلها، الأمر الذي تعتبره إيران تهديدًا مباشرًا لها.

أمّـــا، الباحث الإيرانـــي **مهـــران كامـــرافا (Kamrava Mehran)** فيبدو متفائلًا حول مستقبل العلاقات الإيرانية – السعودية، إذ يعتقد أنَّ كل السّياسة الإيرانية والسعودية هما في صلبهما سّياستان مبنيتان على أُسس براغماتية – مصلحية، فكل التوتر والتعقيدات الحالية بين البلدين من المُحتمل على المستوى القصير والمتوسط على الأقل أنْ نشهد تحلحلًا في العلاقة بينهما، خصوصًا أنَّ الديناميات الناشئة في صلب النظام الإيراني ستعمل على الأرجح على تقوية النزعة نحو تعاون إقليمي أكبر وعلاقات جوار أفضل مع دول المنطقة بما فيها السعودية [4]. فقد جلست السعودية وإيران على طاولة المباحثات الخاصة بالملف السوري في فيينـا منتصف نوفمبر 2015، أين اتفقت الدولتان من حيث المبدأ على عملية سّياسية من شأنها إنهاء الحرب في سورية وتأمين وحدة البلاد، إلّا أنَّهما لا تزالان تختلفان حول المصير السّياسي لبشار الأسـد.

---

[1] أبو القاسم قاسم زاد، "دولة خاتمي: نظرة في مستقبل العلاقات العربـيّة – الإيرانـــية"، **مجلة المستقبل العربـــيّ**، العدد 255 (ايار/ مايو 2000)، ص ص 29 – 30.

[2] نور الدين الدغير، **المرجع السابق**.

[3] أبو القاسم قاسم زاد، **المرجع السابق**، ص ص 29 – 30.

[4] مهران كامرافا، "السّياسة الخارجية الإيرانـــية في الخليج العربـــيّ"، ضمن: مجموعة مؤلفين، **العلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية في منطقة الخليج**، (الدوحة: منتدى العلاقات العربـــيّة الدولية، 2015)، ص 115.

ثانيًا: الصراع الإيراني – السعودي: أيّ مستقبل؟

إنّ مـستقبل الصراع إذن مرهون بعدة قضايا وعدة أطراف وليس من السهولة بمكان تجاوزها إلى تسوية وعلاقات طبيعية بين ليلة وضُحاها بل تتطلب المزيد من الوقت والكثير من الجهود المبذولة من الطرفين لا سِيَّما فيما يتعلق بمسألة الهيمنة على الإقليم والدور الإيراني في المنطقة، حيث أَنَّ تراجع الدور الإيرانـــي أو تقدمه سيحددان شكل العلاقات الإيرانية – السعودية ومستقبلها، فإمّا أن نشهد استمرارًا للتنـافس والصراع على النفوذ والتأثير في قضايا الإقليم، وهو التنافس الذي يقوم على الاختلاف في معظم المواقف ليستمر الصراع بين القطبين السُّنّي والشِّيعي، أو أنّ يأخذ شكل العلاقة منحى تنافسيًا طبيعيًا لكن بعيدًا عن العداوة الصريحة والواضحة، وربّما يتحول ذلك لتعاون ثنائي يحلحل بعض القضايا [1].

وبطبيعة الحـال، فإنّ هــذا الوضع غير المُطمئن يضع مستقبـل النــظامين الإيرانـــي والسعـــودي والمنطقة على المحك بحيث أضحت تحكمه العديد من القضايا والمُتغيّرات والأطراف، وقد لا نكون نُبـالغ إذا ما قلنـا إنّ العلاقـات الإيرانـــية – السعـــودية خرجت من إطارها الثنائـي، حيث لم تُعد علاقة بين دولتين ونظامين يسعيان إلى توسيع دائرة النفوذ والهيمنة الخاصة بهما، إنّما امتد الأمر إلى علاقة متشابكة يتحكم في مصيرها عدة أطراف داخلية وخارجية بما يخدم مصالحها مما جعل من عملية التوافق مهمة شاقة تستدعي العديد من التضحيات. بَيْدَ أَنَّ احتمال وقـوع حرب ساخنة بين البلدين يبقى غير مرجح، إذ من المحتمل أن تستمر الحرب البـاردة الإقليمية دون أن تتحول إلى نزاع مسلّح مباشر بين الطرفين.

والسبـب في هذا يعود إلى عاملين أساسين: الأوّل يتمثل في تجربة إيـــران المُؤلمة في الحرب مع العـراق (1980 – 1988) والتي لا يفضل بكل تأكيد النـــظام تكرارهـا، فضلًا على أَنَّ المملكة تضم الأماكن المقدسة الإسلامـية (مكة والمدينة) لذلك فإنّ أيّ هجوم على الدولة التي تأويهم سيكون بمثابة مشكلة كبيرة تواجه النـظام الإسلامـي في إيـــران لا سِيَّما على الصعيدين العربـــيّ – الإسلامـي. أمّـا العامل الثـانـــي فهو مرتبط بالسعـــودية، فقد أبـانت تجربة اليمـن مطلع عام 2015 (عاصفة الحزم) أَنَّها لا تملك الامكانيات الحقيقية – رغم التسلّيح الجيّد – لخوض حرب حقيقة وكسبها لا سِيَّما وأَنَّ مجلس التعاون الخليجـي (CCG) يعرف انشقاقًا داخليًا تجلى بشكل واضح في الأزمة القطريـة. كـما أَنَّ خوض حرب في ظل انخفاض أسعار النِّفط والجبهات العديدة التي فتحها الطرفان يُعد مُغامرة خطيرة قد تمس بالاستقرار الداخلـي لكلا للبلدان.

---

[1] فرح الزمان أبو شعير، "إيـــران والسعـــودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية"، (تقارير)، **مركز الجزيرة للدراسات**، 22 يناير 2014، ص 6.

وعلى هذا، سيستمر الطرفان في الحروب بالوكالة والتهديدات الإعلامية بالحرب من أجل السيطرة على الشرق الأوسط دون أنْ يتمكن الطرفان من تجسيدها على أرض الواقع، ما يعني أَنَّ المواجهة العسكرية المباشرة بين السعودية وإيران ليست هي السيناريو الأكثر احتمالاً، بالنسبة لكلا الدولتين، إذ ستكون الحرب خطيرة جدّا ومكلفة، وسيكون من الصّعب صياغـة هدف قابل للتحقيق بالنسبة للطرفين، والأرجح في هذه الحالة أن يستمر الصراع في التصاعد من خلال الحروب بالوكالة **(Proxy war)** والحروب القذرة **(Dirty Wars)** أو أنْ يتم فتح ساحات جديدة للصراع، لا سِيَّما عقب أحداث الربي العربيّ، كما هو الحال في اليمن أو سورية أو النزاعات السّياسية بين اللبنانيين، والعراقيين، والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالصـراع الإيرانـي – السعودي وتداعياته.

مـع ذلـك، تبقى تداعيـات مواصلة شن الحـروب بالوكالـة على جميع الجبهات والأصعدة من طرف القوتين الإقليميتين الكبيرتين اللتين تجسدان أُنموذجين سّياسيين وطائِفيين مختلفين، مدمرةً بالنسبة للمنطقة بأسرها. وعلى هـذا، يُمكن القول إنّ الصراع والاضطراب الدائرين حاليًا يفوق بكثير ذلك الذي كان أيـام الخميني وشعارات تصدير الثورة؛ فالطرف السعودي هذه المرة لم يُعد يعمل في الكواليس بل أصبح يبادر هو الآخر إلى الهجوم مثلما تفعل إيران. ناهيك عن ظهور عدة عوامل جديدة – بالإضافة إلى القديمة – أصبحت تؤثر بشكل رئيسي مباشرة على الصراع. فقد أجبرت التغييرات في هيكلة صُنْع القرار بالمملكة – منذ وفـاة الملك عبد الله – السعوديين على إعادة النظر في الخيارات السّياسية التي استخدموها في الماضي. ذلك أَنَّ القادة الجدد يملكون نظرة مغايرة للصراع مع إيران والتعامل معه، لا سِيَّما في ظل الوضع الإقليمي المُضطرب في العـراق وسوريـة واليمـن.

إنّ مـستقـبل الصراع الإيراني – السعودي أصبح مرهـونًا بقيام نظام إقليمي جديدة لتوازن القوى والذي يُعوض ذلك الدور الذي كانت تقوم به العراق، ولأَنَّ احتمال عودة العراق في المستقبل القريب إلى مكانتها السابقة يُعد أمـرًا مُستبعدًا على المدى المتوسط، ستبقى الحالة الصراعية بين إيران والسعودية في تزايد بدون أيّ طرف ثالث يضبط ميزان القوة من جهة. من جهة أخـرى، يرتبط قيام علاقـات طبيعية بين السعودية وإيران بعاملين رئيسيين هما: **الأوّل** هـو موقف علماء الدِّين الوّهَابيّون في السعودية من الشِّيعية – الخُمينية، وموقف المُلّالي الإيراني من الوّهَابيّة – السعودية حيث تُعد المؤسسة الدِّينية الرسمية أخطر قناة والمورد الرئيسي لتغذية الصراع الإيرانـي – السعودي واعطائه شرعية دِّينية وسّياسية لدى الطرفين. في حين يرتبط العامل **الثـــاني** بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعتبر أساس الأمن السعودي وفي نفس الوقت أكبر تهديد يراه الإيرانيون.

المحور الثاني: تداعيات الصراع الإيراني – السعودي

أولًا: التداعيات الإقليمية للصراع الإيراني – السعودي

مـا من شـك أَنَّ الأزمـات الحاصلة بين طهران والرياض تُؤثر على منطقة الشـرق الأوسـط بأكملها. وعليه، فإنّ تداعيات الصـراع الإيراني – السعودي – بعد كل الذي ذكرنـاه سابقًا – هي بلا شك كارثية ومُدمرة ليس فقط على النظامين والبلدين، وإنّما على المنطقة ومستقبلها بحيث أصبح الشـرق الأوسـط حلبة للصراع والحرب البـاردة الإقليمية ناهيك عن تدخل القوى الإقليمية والدولية وإقامتها قواعد عسكرية في أراضيه. وهـذا، أكيد ليس في صالح الطرفين. وعلى غرار الصراع الإيراني – السعودي المُعقد والمُتشابك من حيث أسبابـه، تُعد تداعياته هي الأخرى مُعقدة ومتشابكة من حيث النتائج، أين يُمكن تقسيمها – أي التداعيات – وتصنيفها في عدة اتجاهات وأبعاد وأطراف. إذ تأخذ تداعيـات الصراع بُعدًا زمنيًا يتمثل في تداعيات آنية، وأخرى متوسطة المدى، وأخرى بعيدة المدى.

أمّا، التداعيات من حيث الاتجاه فتتراوح بين البُعد المحلي، الإقليمي، والدولي. أين أصبحت كل الساحات وكل القارات أرضًا للصراع بين الرياض وطهران، حتّى أَنَّ الحرب الكلامية بين الرياض وطهران – كما تُشير **كيم غطاس** – وصلت إلى شواطئ الولايات المتحدة أين يبدو الجدل واضحًا على مستوى النُّخب والإعلام الأمريكيين اللذان أصبحا منقسمين بين الطرفين[1]. في حين كان من تداعيات هذا الصراع الطويل تعدد الأطراف فيه، ولا نقصد هنا الأطراف الدولية فقط بدل تدخل الفواعل غير الدولية **(Non-State Actors)** من جماعات وطوائِف وأفراد بشكل قوي في هذه اللعبة.

وعلى الرغم من أَنَّهُ ليس من السهولة بمكان الحديث عن تداعيات بعيدة المدى للصراع الإيراني – السعودي لا سِيَّما في ظل التطورات السريعة والكثير التي يشهدها العالم والمنطقة، بَيْدَ أَنَّ المعطيات الحالية في حال استمرارها لا تبشر بالخير، ذلـك أَنَّ الجروح التي سببها الطرفان لبعضها البعض يستحيل أنْ تندمل أو يتم تناسيها على المستوى القريب أو المتوسط، خصوصًا أَنَّ الطرفان عازمان على المضي قُدمًا في مشروعهما ونـهجيهما.

وفـي حين تُعد التداعيات الآنية للصراع ظاهرةً للعيان ولا تتطلب الكثير من الذكاء أو التحليل السّياسي لإدراكها، فما يشهده الشـرق الأوسط من تفتت وتمزق ومن تهافت القوى الكبرى عليه في جزءٍ كبير منه راجعٌ الى الصراع بين إيران والسعودية. كما يرمي الصراع بينهما بظلاله على كل القضايا والملفات منها

---

[1] كيم غطاس، "الحرب السعـــودية – الإيرانـــية تصل إلى واشنطن (1–2)"، ترجمة: فاطمة زيدان، **المصري اليوم**، شوهد في 02 فبراير 2018، في: <http://bit.ly/2KWvQy4>

السّياسية، والاقتصادية، والدِّينية، والأمنية، والعسكرية،... وغيرها. كما ينعكس الصراع بالوكالة على الدول في الشرق الأوسط من اليمن إلى سورية ومن العراق إلى لبنان وفلسطين. كما أَنَّ استمرار العداء بين الغريمين يطيل أمد الأزمة والمعاناة في هذه الدول بالتحديد، خاصةً في ظل استبعاد التوصل إلى حل سّياسي أو دبلوماسي، فقد أصبح لبنان – الذي يُعد إحدى أقدم ساحة التنافس والصراع بين الرياض وطهران – مثلًا مُنقسمًا داخليًا على نفسه إلى مُعسكرين مع / ضدَّ السعودية أو إيران، وما الأزمة التي نجمت عن استقالة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري (مولود بالسعودية يحمل الجنسية السعودية أيضًا) سوى صورة من التنافس المتنامي بين القوتين الإقليميتين السُّنّية والشِّيعية. فوفقًا لعدد كبير من المراقبين، كان ضغط السعوديون على رئيس الوزراء اللبناني للاستقالة التي بُثت حصريًا عبر القنوات السعودية (قناة العربيّة) هدفه زعزعة استقرار هذ البلد الصغير عن طريق الضغط على حليف إيران في لبنان آلا وهو حزب الله.

وفي اليمن أيضًا، والعراق، وسورية تبقى رهانات النفوذ والمصالح الجيوستراتيجية الإيرانية –السعودية مستمرة. أمّا الجزيرة الصغيرة البحرين فيزيد الصراع من تنامي الطائِفية وعدم استقرار الأوضاع، وحتّى القضية الفلسطينية تم التضحية بها نتيجة هذا الصراع، حيث قايضت السعودية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية لصالح الإسرائيليين حسب ما أشارت إليه صحيفة **نيويورك تايمز**(The New York Times)، ذلك أَنَّ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وعرض عليه اقتراحًا بالتخلي عن القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية لصالح مدينة أبو ديس جنوب شرق المدينة المقدسة [1].

في حين، أصبح اليمن السعيد تعيسًا – نتيجة الصراع الإيراني – السعودي المُستمر منذ سنوات – وهو في حالة أقرب إلى الحرب الأهلية المصبوغة بلون طائِفي مقيت بين جماعات وطوائِف تلقى الرعاية والدعم من طهران والرياض. بينما مازال وضع العراق غير مستقرٍ منذ عام 2003، بل تنامت فيه الطائِفية والأصولية إلى درجة غير معقولة (ظهور داعش). وفي سورية كان الدعم الإيراني للرئيس بشار الأسد موجها إلى حد كبير لصد الجماعات المُتمردة المدعومة من السعودية وحلم هذه الأخيرة في إضعاف إيران عبر إسقاط أهم حليف استراتيجي لها.

[1] Yves Cornu, "Jérusalem le spectaculaire revirement de l'Arabie saoudite", **Le Point**, 06/12/2017, at: <https://bit.ly/2NgJgCu>

ومـن تداعيات الصراع أيضًا تفكك المنظومة الخليجية نتيجة الأزمـة القطـرية والمزيد من التفكك في الصف العربيّ الخليجـي من خلال فرض الحصار على قطـر ومحاولة إجبارها على الامتثال لسلطة السعـودية، وحسب ما نقلته **وكالة مهر للأنباء الإيرانـية** عن مقابلة تلفزيونية أجريت مع أمير قطر على شبكة **سي بي أس (CBS)** الأمريكية، فإنّ الأمير الشاب **تميـم بـن حمـد**، صرح: "**أَنَّهُ لن يتراجع عن التعاون مع إيران**"[1]. وعليه، وفي حالة لم تنجح جهود رأب الصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي فمن المُحتمل أنْ ينهار.

ومن تداعيات الصراع الخطيرة المزيد من السباق نحو التسلّح، تسلّحٌ قد يكون هذا المرة السباق فيه نوويًا، وهذا أكيد لا يخدم استقرار المنطقة لا سِيَّما أَنَّ الصراع الإيراني – السعودي قد قوض على حد ما – بعد الانسحاب الأمريكي منه – الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية والذي أعتبر معلمًا بارزًا لحل سلمي لهذه لمشكلة امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي طال أمدها في العالم العربيّ والإسلامي. وعليه، فإنّهُ من المُحتمل أنْ تستأنف طهران برنـامجها النـووي، وفي المقابل تسعى المملكة بشتى السبل إلى الحصول إلى القدرة النووية، نتيجة هـذا المزيد من التفكك في العالم العربيّ والإسلامي المُفكك أصـلًا وبمزيد من التدخل في شؤونه.

ويُشير الصحفي الأمريكي **ماكس فيشر (Max Fisher)** في هذا المضمار بقوله: "**أَنَّهُ إذا أردت تفسير تفكك الشرق الأوسط فما عليك سوى تتبع تاريخ الخصومة والصراع بين إيران والسعودية**" [2]. كما نشب عن الصراع تقارب سعودي – إسرائيلي لا سِيَّما وأَنَّ إسرائيل والمملكة العربيّة السعودية تُعتبران الدولتان اللتان تعارضان بشدة الاتفاق النووي مع إيران، وقد اتضح الموقف الاسرائيلي تجاه التقارب مع السعودية بشكل جلي أثناء الأزمة القطرية، والتي اختار فيها الاسرائيليين الاصطفاف إلى جانب السعوديين، على الرغم أَنَّ العلاقات القطرية مع إسرائيـل لم تكون بذلك السوء، فالقطريون كانوا من الدول الخليجية السباقة لإقامة علاقات تجارية واقتصادية مع إسرائيـل ابتداءً من عام 1996، أين كـان **سامـي ريفـيل (Sammy Revel)**، صاحب الكتاب المشهور: **قطـر وإسرائيل ملف العلاقات السرية**، أوّل مدير إسرائيلي للمكتب التجاري في الدوحة.

ويُعد هـذا التقارب السعودي – الاسرائيلي بمثابة أحد الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها المملكة إذ نتج عنه المزيد من التباعد بين السعودية والعديد من الشعوب والأنظمة العربيّة والإسلامية الرافض لهذا الأمر،

---

[1] أمير قطر: لن نوقف قناة الجزيرة ولا تعاوننا مع إيـــران"، **وكالة مهر للأنباء**، 29 أكتوبر 2017، شوهد في 11 نوفمبر 2017، في: <http://bit.ly/2Nu7CYX>

[2] MAX FISHER, "How the Iranian-Saudi Proxy Struggle Tore Apart the Middle East", **The New York Times**, NOV. 19, 2016, accessed on 13/10/2017, at:<https://nyti.ms/2CDWsMX>

حيث أنَّ استمرار السعودية على نهج "**عـدو عدوي صديقي**" سيأدي لا محالة بالمساس بأهم عومل القوة السعودية والتي لا تستطيع لا إيران ولا غيرها منافستها فيها، والمُتمثل في الزعامة الإسلامية الناتجة عن البُعد الجيوبوليتيكي لها وإدارتها للأماكن المقدسة.

كما نتج عن الصراع المزيد من الاختراق للنظام الإقليمي الخليجي والشرق أوسطي(**Penetration System**) حيث لم تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة التي تحتكر السيطرة على المنطقة وتحمي مصالحها فيها عسكريًا، بل أنَّ حلفائها الغربيين وخصومها كذلك – على غرار الدُب الروسي – أصبحوا يتنافسون من أجل ضمان مصالحهم، والحصول على منطقة نفوذ، وعلى التغلغل أكثر في هذا الإقليم. وفي هـذا الصدد، نجد الولايات المتحدة باعتبارها أكبر قوة لا تعارض كثيرًا هذه التدخلات لا سِيَّما تلك الصادرة عن حلفائها في حلف الناتو (**NATO**)، وبالأخص الدول الأوروبية. أين لعبت هذه الأخيرة أدوارًا مساعدة في جل الحروب التي قادتها الولايات المتحدة بدءً من العراق في عام 1991، كما تحملت جزءً من أعباء الحرب في أفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وفي عام 2003 كان البريطانيـون حلفاء حقيقين مع الولايات المتحدة في الحرب الثـانـــية ضدَّ العـراق[1]. والحقيقة، أنَّ سّياسات الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين تجاه المنطقة وإيران ذات أثر بليغ على ديناميات العلاقات الإيرانية – السعودية، ذلك أنَّ سّياسة القوى العظمى للحد من التوترات الإقليمية وتشجيع الأمن والتعاون بين الدول الإقليمية سيحسن العلاقات بين إيران والسعودية. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ التنافس بين هذه القوى العظمى كما هو حاصل حاليًا واستخدامهم للوكلاء الإقليميين سيؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة بين طهران والرياض.

ثـــانيًا: التداعيات الدولية للصراع الإيراني – السعودي

على الرغم من كون الصراع الإيراني – السعودي صراعًا إقليميًا إلّا تداعيات هذا الصراع تجاوزت منطقة الخليج والشرق الأوسط بحيث أصبح الصراع عابر للقارات والذي من المُمكن أنْ نجده في أفريقيا السوداء، كما هو مُمكن بصورة أكيدة أنْ نجده كذلك في شـرق أسيا، كما مُمكن أنْ نجده حاضرًا في أوروبا، كما تعدى الصراع التحالفات التقليدية، وسنحاول أنْ نشير إلى بعض الساحات الجديدة التي امتد إليها الصراع.

ففي شمال أفريقيا تُعاني دولة مثل الجزائر أو ليبيا وهي دول كما نعلم نِّفطية – ريعية بامتياز من تداعيات الصراع النِّفطي بين عملاق النِّفط السعودية وغريمته إيران، بينما تستفيد أطرف أخرى على الأقل اقتصاديًا

[1] Richard L. Russell, "The Gulf in a Wider Context: Outside Nation-States in the Intensifying Iranian Arab Security Competition", in: Gawdat Bahgat, [et. Al.], **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours,** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), 43.

من بقاء الصراع، حيث برز عدد من المستفيدين من تراجع أسعار الطاقة التي تُعتبر نعمة اقتصادية تعزز من مستوى الأداء الاقتصادي للدول المستوردة للنِّفط. ويُشير أحد التقارير (الصادر في 2018) المُعدة من قِبل **البنك الدولي** حول منطقة شمال أفريقيا أَنَّ المغرب ومصر وتونس شهدت تحسنًا في موازين معاملاتها التجارية بعد انخفاض فواتير أسعار النِّفط[1]. ولعل المغرب الأقصى يُعد أكثر الدول في منطقة المغرب العربيّ تأثرًا من حيث مواقفه السّياسية تجاه الصراع الإيراني – السعودي، أين لم يتردد في قطع علاقاته الدبلوماسية مع طهران من خلال الادعاء أَنَّ حزب الله اللبناني المدعوم من إيران يقوم بتزويد جبهة البوليساريو **(Polisario Front)** بالأسلحة في الصحراء الغربية. وفي المقابل، نجد موقف الجزائر تجاه الصراع الإيراني – السعودي أقرب إلى طهران منه إلى الرياض، لا سِيَّما بعد موقف الجزائر من الأحداث في سورية ومن الأزمة الخليجية، وكذا تصويتها بـ: لا على التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب، الذي اقترحته السعودية في عام 2015، وبهذا كانت واحدة من خمس دول صوتت بـ: لا – وهي: الجزائر، سورية، العراق، إيران، وقطر – من أصل 41 إسلامية.

أمّا في شرق أسيا، فقد تشهد العلاقات السعودية – الصينية المزيد من التقارب على أساس أَنَّ الصين تعتبر من أكبر المستفيدين من انخفاض أسعار النِّفط خصوصًا وهي ثاني أكبر سوق للنِّفط في العالم، خاصة بعدما كانت المملكة العربيّة السعودية ترفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كدولة في الماضي بحيث لم تكن هناك أيّة علاقات دبلوماسية بين الدولتين قبل عام 1990. وبالتّالي باتت المملكة تحاول تعميق التقارب مع الصين لتنويع قاعدتها الاقتصادية ولكسب الموقف السّياسي الصيني المهم في التحولات الإقليمية. وقد تجلى هذا التقارب مُؤخرًا في زيارة العاهل السعودي الملك سلمان الأخيرة إلى الصين في مارس 2017 وإبرام صفقات بقيمة 65 مليار دولار[2]. كما فاوضت أمريكيا الصين على نِّفط الخليج والعراق في للضغط على الصين حتّى تقبل العقوبات على إيران سنة 2011[3].

إنّ الحرب الباردة بين الرياض وطهران وهما العضوان الأقوى في منظمة الأوبك وهي بلا شك واحدة من أسباب انخفاض أسعار النِّفط. فالمملكة استعملت لفترة طويلة ضمن سّياستهما تعويم السوق النِّفطية ومنه ضرب الأسعار بهدف إضعاف منافستها (إيران) على الجانب الآخر من الخليج، والتي تعتمد ميزانيتها

---

(1) نوح الهرموزي، "عن تداعيات الصراع الإيراني – السعودي على منطقة شمال أفريقيا"، **معهد واشنطن**، 31 مارس 2016، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lSE2Ad>

(2) أحمد القيسي، "التقارب الصيني – السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات السعودية – الأمريكية"، **معهد واشنطن**، 02 فبراير 2018، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lNGx71>

(3) محمد حامد الأحمري، "الأوهام والحقائق في العلاقات العربيّة – الإيرانية"، (سلسلة ملفات)، **المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات**، 2011، ص 3.

الحكومية على أكثر من 70 في المائة من عائدات النِّفط. لكنّ هذه الخطورة أدت في نفس الوقت إلى جعل المملكة تعاني من تداعيات الصراع نتيجة العجز القياسي في الميزانية. هذا ما يعني أَنَّ تداعيات الصراع الإيراني – السعودي الذي ينجر عنه انخفاض أسعار النِّفط يؤدي إلى تدمير ميزانية الدولة في كلا البلدين. كما تؤدي هذه الحالة الصراعية لأكبر دولتين ريعيتين في المنطقة إلى استنفاذ مواردهما الطبيعية والمالية بشكل أسرع، ما يعني انخفاض مستوى التنمية وارتفاع معدلات البطالة ما يهدد الاستقرار الداخلي.

كما أَنَّ المواجهة بين الدولتين وصلت إلى العديد من المنظمات الإسلامية الدولية والدولية مثل: جامعة الدول العربيّة، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي. وعن هذه الأخيرة فقد كان لها دورًا كبيرًا وواضحًا في الصراع حيث استطاعت السعودية أنْ توظف ثانـــي أكبر هيئة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم 57 دولة مسلمة، في حربها الباردة ضدَّ إيران، من خلال القرار الصادر ضدَّ إيران في 21 جانفي 2016، حيث اتهم القرار طهران بدعم الإرهاب والتدخل في شؤون البلدان الأخرى، فضلًا عن ذلك ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي صامتة وبدون أي موقف تجاه تنفيذ حكم الإعدام في حق الشيخ نمر النمر[1].

من تداعيات الصراع تنامي الطائِفية وهو ما يُضعف تماسك الدولة ويزيد من احتمال التمردات والنزاعات الانفصالية والتوظيف السّياسي للأقليّات، حيث تدمر الطائِفية السُّنّية – الشِّيعية الشرق الأوسط، ناهيك عن تبلور الفِكر الأُصولي والمُتطرف، إذ يُعد أخطر تداعيات الصراع لذلك التفريخ للفِكر التكفيري والمُتشدّد، وعلى هذا، فإنّ الأمن سواءً كان داخلي مُجتمعي أو إقليمي سيكون أوّل المُتضررين من هذه الوضعية. إنّ انعدام الأمن لا محالة سيؤدي إلى المزيد من التعزيزات الأمنية وتكثيف التسلّح ما يدخل النظامين فيما يُعرف في نظريات العلاقات الدولية بـ: المعضلة الأمنية[*] نتيجتها تحول المنطقة إلى حلبة للتنافس العسكري السباق المحموم نحو التسلّح. وفي هذه الحالة، يُعد **المحور (المُجمع) الصناعي العسكري** (**The Military-Industrial Complex**) أكبر المستفيدين من استمرار وتنامي الصراع، فالحرب والسباق نحو

---

[1] Ildus G. Ilishev, "The Iran-Saudi Arabia Conflict and its Impact on the Organization of Islamic Cooperation", **Woodrow Wilson International Center for Scholars**,30/01/2016,at: <https://bit.ly/2aMXpol>

[*] صاغ هذا المصطلح لأوّل مرة الباحث الألماني **جون هارتز** (John H. Herz)، سنة 1951 في كتابه: **الواقعية السياسية والمثالية السياسية Political Realism And Political Idealism**.

التسلّح ما هما إلّا أمرًا جيّدًا وحيويًا لقطاع الصناعات العسكرية على رأي البروفسور **بول روجرز** (**Paul Rogers**)[**].

لا شك إذن، بأَنَّ الصراع بين السعودية وإيران بات يُشكل معضلةً كبيرة للشرق الأوسط، كما لا شك أَنَّ الخلافات الإيرانية – السعودية في أوجها حاليًا، وهي تعرف مُنعطفًا خطيرًا للغاية قد يهدد بقاء النظامين ويدخل المنطقة في دوامة أخرى من الفوضى وعدم الاستقرار، إذ أَنَّ المُؤشر الصراعي لا يزال تصاعديًّا، فهناك ملفات ثنائية مُعقدة، وهنـاك ملفات إقليمية أكثر تعقيدًا لم يتم التوصل إلى حلها أو تسوية بشأنها[1]. ما قد يعني أَنَّ الأزمة الإيرانية – السعودية تسير في نهج وطريق غير محدد المعالم، ومن المُتوقع أنْ يطول أمد الأزمة والصراع أكثر في ظل استمرار المعطيات الحالية. إذا، فالمرحلة الراهنة من العلاقات الإيرانية – السعودية هي أقرب للاستمرار في المزيد من لصراع غير محدد المعالم والحدود، وحتّى الملفات والقضايا محلا الخِلاف أصبحت تحديدهما بشكل دقيق مسألة غاية في الصُّعوبة مما يعني أَنَّ عملية فهم وتفسير الصراع الإيراني – السعودي أصبحت أكثر صُعوبةً وأكثر تعقيدًا.

خاتمة:

يتضح لنا أَنَّهُ من الصّعب تفسير الصراع الإيراني – السعودي بنظرية جامعة مانعة أو سبب (مُتغيّر) واحد فقط. كـما أَنَّ مـستقبل الصراع لا يزال غامضًا بل مُبهمًا في ظل التحولات والتطورات الدولـية الكثيرة والمتسارعة والتي تجعل من أيّة عملية توقـع أو استشراف عملية غير دقيقة وفي غاية الصُّعوبة. بَيْدَ أَنَّهُ – يبقى من جهة نظرنا وكذا العديد من المُتخصصين – أقرب إلى السيناريو التشاؤمـي أَي المزيد من التصادم والصراع في ظل استمرار الأوضاع على حالها. وعليـه، مازالت الطريق طويلة وغير متهيئة أمام الطرفين لقيام علاقات طبيعية بينهما، ذلـك أَنَّ إذابة الجليد المُتراكم عبر سنوات طويلة من التنافس والصراع يتطلب المزيد من الصبر وفي نفس الوقت الكثير من الإرادة من الطرفين لتجاوز مخلفات وآثار هذا الصراع المُعقد، حيث أَنَّ الوصول إلى علاقات طبيعة مبنية على المصلحة المشتركة – في الوقت الحالي – يُعد أمرًا صّعب المنال لا سِيَّما مع انعدام الثقة والرغبة المُتبادلة.

[**] تُعد أمريكـا في هذا الصدد أكبر المستفيدين حيث من ضمن أكبر عشر (10) شركـات عالمية لصناعة السلاح تمتلك الولايات المتحدة أهمها، على غرار: لوكهيد مارتن (Lockheed Martin)، وشركة بوينغ (Boeing)، وجنرال داينامكس (General Dynamics)، وفرايثيون (Raytheon).

[1] محمد بن صقر السلمي، "مستقبل العلاقات السعـودية – الإيرانـية"، **مركز الخليج العربـــيّ للدراسات الإيرانـــية**، 10 يوليو 2016، شوهد في 23 مايو 2017، في: <https://bit.ly/2ILN3UM>

أمّا تداعيـات الصراع، فهي في المُجمل تخلق نوعًا من الفوضى عبر الوطنية التي توفر الظروف المثالية لزعـزعة الأمن والاستقرار والتدخل في شؤون الغير، ناهيك عن تنامي التطرف والأصولية. إنّ عواقب الصراع تزعزع بالفعل الشرق الأوسط بأكمله – من سورية ولبنان إلى العراق واليمن إلى قطاع النّفط – وعليه، لا يُمكن التوصل إلى حل للصراع إلّا إذا اتفق الطرفان على حل وسط ثم تنفيذه. إلّا أنَّ جرعة وكثافة الصراع الإيراني – السعودي يجعل ذلك يبدو غير واقعيًا على الأقل في المستقبل القريب والمتوسط.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربيّة

أ. الكتب

1) السيد، رضوان. **العـرب والإيرانيـون والعلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية في الزمن الحاضر**. (بيروت: الدار العربـــيّة للعلوم ناشرون، 2014).
2) مجموعة مؤلفين، **العلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية في منطقة الخليج**. (الدوحة: منتدى العلاقات العربـــيّة الدولية، 2015).
3) مهنا، محمد نصر ومعروف، خلدون ناجي. **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشاكلات الشرق الأوسط**. (القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1996).

ب. المقالات:

1) أبو شعير، فرح الزمان. "إيـــران والسعـــودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية." (تقارير)، **مركز الجزيرة للدراسات**: 22 يناير 2014.
2) الأحمري، محمد حامد. "الأوهام والحقائق في العلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية." (سلسلة ملفات)، **المركز العربـــيّ للأبحاث ودراسة السّياسات**: 2011.
3) زاد، أبو القاسم قاسم. "دولة خاتمي: نظرة في مستقبل العلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية." **مجلة المستقبل العربـــيّ**: العدد 255 (ايار/ مايو 2000).
4) سلمان، ظافر ناظم. "حول مستقبل الدور الإيرانـــي." **مجلة المستقبل العربـــيّ**: مج 23، العدد 258 (2000)، ص 189.
5) الصمادي، فاطمة. "إيـــران والسعـــودية... حدود التنافس والصراع."، **مجلة رؤية تركية**: السنة 5، العدد 2 (صيف 2016).

ت. المصادر الإلكترونية:

1) "أمير قطر: لن نوقف قناة الجزيرة ولا تعاوننا مع إيـــران." **وكالة مهر للأنباء**: 29 أكتوبر 2017، شوهد في 11 نوفمبر 2017، في: <http://bit.ly/2Nu7CYX>
2) "شمخاني: السعودية مصدر انتاج الفكر التكفيري الذي يغذي داعش." **وكالة مهر للأنباء**: 08 يونيو 2017، شوهد في 20 أغسطس 2017، في:<http://bit.ly/2waRO6i>

3) الدغير، نور الدين. "أيّ مستقبل للعلاقات السعـــودية – الإيرانـــية ؟." **الجزيرة:** 12 سبتمبر 2017، شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2z53iwP>

4) الزويري، محجوب. "العلاقات الإيرانـــية – السعـــودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة." **مركز الجزيرة للدارسات:** 09 مايو 2012، شوهد في 06 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2KVWNlx>

5) سجادبور، كريم. "ما آفاق التقارب بين السعـــودية وإيـــــران؟." **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي:** 18 أبريل 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://ceip.org/2NmOQSX>

6) السلمي، محمد بن صقر. "مستقبل العلاقات السعـــودية – الإيرانـــية." **مركز الخليج العربـــــيّ للدراسات الإيرانـــــية:** 10 يوليو 2016، شوهد في 23 مايو 2017، في: <https://bit.ly/2ILN3UM>

7) عبد الحي، وليد. "الأزمة السعـــودية الإيرانـــية." شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2u0ifKH>

8) غطاس، كيم. "الحرب السعـــودية – الإيرانـــــية تصل إلى واشنطن (1–2)." ترجمة: فاطمة زيدان، **المصري اليوم:** شوهد في 02 فبراير 2018، في: <http://bit.ly/2KWvQy4>

9) القيسي، أحمد. "التقارب الصيني – السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات السعودية – الأمريكية." **معهد واشنطن:** 02 فبراير 2018، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lNGx71>

10) الهرموزي، نوح. "عن تداعيات الصـــراع الإيرانـــــي – السعـــودي على منطقة شمال أفريقيا." **معهد واشنطن:** 31 مارس 2016، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lSE2Ad>

ثانيًا: المراجع بالغة الأجنبية

a) BOOKS:

1) Bahgat, Gawdat [et. Al.]. **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**. (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017).
2) Saikal, Amin (Eds). **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition**. (New York: Palgrave Macmillan, 2016).

b) E-SOURCES :

1) Cornu, Yves. "Jérusalem le spectaculaire revirement de l'Arabie saoudite." **Le Point** : 06/12/2017, at : <https://bit.ly/2NgJgCu>
2) FISHER, MAX. "How the Iranian-Saudi Proxy Struggle Tore Apart the Middle East." **The New York Times**: NOV. 19, 2016, accessed on 13/10/2017, at:<https://nyti.ms/2CDWsMX>
3) Ilishev, Ildus G. "The Iran-Saudi Arabia Conflict and its Impact on the Organization of Islamic Cooperation." **Woodrow Wilson International Center for Scholars**: 30/01/2016,at: <https://bit.ly/2aMXpol>

الاتفاقية البريطانية- الايرانية عام 1919م ، دراسة في الوثائق الفارسية

The British-Iranian Agreement of 1919, Study in Persian Documents

أ.م.د. احمد شاكر العلاق

Hussein Ahmed Dakhiel

تدريسي متخصص بتاريخ ايران الحديث والمعاصر – جامعة الكوفة- كلية الاداب – العراق

ahmedalalaq@gmail.com

الملخص

شهدت إيران في أعقاب الحرب العالمية الأولى أحداث مهمة، الأمر الذي أدى إلى الضغط المتزايد على القوى السياسية الإيرانية لعقد مجموعة من الاتفاقيات التي هدفت من ورائها الإدارة البريطانية جعل إيران ضمن عجلة الاستراتيجية البريطانية. اعتمد البحث على منهجية تحليل الوثائق الفارسية التي تناولت مضمون ومحتوى الاتفاقية البريطانية – الإيرانية لعام 1919م وتداعياتها على المستوى الداخلي والخارجي. أهم نتائج البحث كانت: أن بريطانيا كانت تهدف من عقدها للاتفاقية إلى إحتواء الأزمات الطارئة التي كانت تمر بها إيران، وتوسيع خطط الاستيلاء والسيطرة على جميع مقدرات إيران، جعل السياسة الخارجية الإيرانية تسير في ركب الإدارة البريطانية

أهم التوصيات: الدعوة إلى دراسة ذلك الكم الهائل من الوثائق الفارسية التي تناولت خطط بريطانيا في منطقة الخليج العربي، ودراسة وتحليل أبرز التطورات التي مرت بها إيران خلال مدة حكم أحمد شاه قاجار، واخضاع كافة الدراسات السابقة إلى مقارنة مع ما جاء في مضامين الوثائق الفارسية والبريطانية.

Abstract

In the aftermath of World War I, Iran witnessed significant events, which led to increasing pressure on the Iranian political forces to conclude a series of agreements aimed at bringing the British administration into the wheel of British strategy. The research was based on the methodology of analyzing the Persian documents which dealt with the content and content of the British-Iranian agreement of 1919 and its repercussions on the internal and external levels.

The hottest search results were: Britain was aiming at containing the agreement to contain the emergency crises experienced by Iran, Expansion plans to seize and control all the capabilities of Iran, to make Iranian foreign policy in the direction of the British administration

Main Recommendations: Calling for the study of the vast amount of Persian documents that dealt with Britain's plans in the Arabian Gulf region, Study and analysis of the most prominent developments experienced by Iran during the rule of Ahmad Shah Qajar, subject all previous studies to a comparison with the contents of the documents in the Persian and British.

مقدمة

حاولت الإدارة البريطانية أن تحكم سيطرتها الفعلية على إيران في أعقاب الحرب العالمية الأولى عبر سلسلة من الإجراءات منها عقد الإتفاقيات الملزمة لحكومة إيران أن تسير وفق وجهة نظر الساسة البريطانيين.

سوف تعمل الدراسة على كيفية تحليل الكم الهائل من الوثائق التي تناولت مضامين ومجريات الاتفاقية، وتداعياتها على الصعيد الداخلي والخارجي، ومعالجة أبرز حدث في تاريخ إيران الحديث على مستوى العلاقات الخارجية.

تهدف الدراسة إلى بيان مضامين الاتفاقية البريطانية – الايرانية عام 1919م وفق ما جاء في الوثائق الفارسية وتحليلها تحليل علمي. وقد حددت الدراسة مدة حكم أحمد شاه قاجار (1909–1925) وبالتحديد عام 1919م ، وما حدث من مجريات مهمة أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى .

وأثناء البحث في الأدبيات العربيو لم يجد الباحث دراسات تناولت موضوع العلاقات البريطانية – الإيرانية من وجهة نظر وثائقية، إذ تناولت بعض تلك الدراسات موضوع الاتفاقية عبر الاعتماد على مجموعة من المصادر العربية فقط.

المبحث الأول : أهداف وأسباب عقد الاتفاقية

مارست الحكومة البريطانية ضغوطًا على إيران استهدفت من وراءها وضع الساسة الإيرانيين في موقف يضطرون معه مجاراة مشاريعهم في إيران لاسيما وأن الأخيرة كرقعة جغرافية بحد ذاتها تعتبر من بين أهم المرتكزات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، ولعل هذا ما يفسر تصريح كرزن من أن "سلامة فارس يجب أن تسجل كجزء من عقيدتنا"[1]، وأن "إيران بالنسبة لنا تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة، فلو تركناها تدخل أعداءونا فيها.... إن جيشنا يعتمد اعتمادا حياتيًا على النفط الإيراني"[2]. لذلك احتلت إيران مركزًا خاصًا في السياسة البريطانية لتعويض ما فقدته أبان الحرب العالمية الأولى من الناحية الاقتصادية الى درجة عدم إمكانية دفع رواتب عدد غير قليل من المستشارين البريطانيين في إيران، مما أدى إلى نشوب أزمة اقتصادية أرادت من خلالها الحكومة البريطانية الضغط على وزارة وثوق الدولة من خلال إثارة قضايا تسديد القروض البريطانية، وبالتالي اجبارها على توقيع "معاهدة كريمة جدًا"[3] تضمن ديمومة تقدم

([1])جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط، ترجمة، عمر الاسكندري، (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1957، ص395.

([2]) مقتبس عن، روافد جبار شرهان، المؤسسة العسكرية الايرانية في عهد رضا شاه بهلوي 1921–1941، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة البصرة: كلية الاداب 2005)،، ص14.

([3])R.W. cottam, Nationlism in Iran, u. s. A, 1963, P. 18.,

ابراهيم صفائى، كودتاى 1299 وآثار آن، (تهران: جاب شركة افست تهران، 1353ش)، ص2.

المصالح البريطانية في إيران مستغلة شكل الهيكلة الوزارية وعلى رأسهم رئيس الوزراء وثوق الدولة الذي أبدى استعداده لعقد "اتفاق المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهيتها"[1]، على الرغم من أن المجلس النيابي كان معطلًا، وهذا يعني بحد ذاته خرقًا للقانون الأساسي، ومع ذلك فقد اتبع وثوق الدولة سياسة تتماشى والسياسة البريطانية في الوقوف بوجه البرلمان الإيراني، أملًا في الحصول على قرض مالي بقيمة مليون باون استرليني دعما لمركزه السياسي[2]، من جهتها السياسة البريطانية هدفها الأساس الحفاظ على المصالح النفطية والحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات التجارية، كون إيران سوق لتصريف المنتجات البريطانية خاصة بعد انحسار النفوذ الروسي فيها بعد ثورة اكتوبر 1917[3].

وبما أن عدم الاستقرار داخل إيران يضر بالمصالح البريطانية، فقد مثلت الأخيرة دور المنقذ للوضع المتردي، مؤكدة رغبتها بتزويد إيران بكل ما تحتاجه من المستشارين وفي كافة المجالات[4] بموجب رسالة بعثت بها لرئيس الوزراء وثوق الدولة في 13 اذار 1919، مقابل أن تدفع له إعانة مالية قدرها 300 ألف تومان شهريا[5]، وفي الشهر ذاته أوعز كرزن إلى سفيرة في طهران بأن يقوم بمفاوضة بعض رجالات الحكومة الإيرانية ممن يوالي السياسة البريطانية أمثال صارم الدولة[6] ونصرت الدولة للتمهيد لعقد اتفاق بين بلديهما[7]، حيث أن صارم الدولة كان حينذاك رئيسًا للمصرف الشاهنشاهي وهو يعلم أن هناك مبالغ ضخمة توضع لحساب وثوق الدولة بدون وصولات[8]، علاوة على حماسته ووزير الخارجية نصرت الدولة

([1]) على الرغم من ان وثوق الدولة كان قد ابلغ برسي كوكس منذ ت2 1918 بان مقترح بريطانيا بارسال خبراء لايران لم يعد مقبولا للراي العام الايراني، وعليه فالخبراء غير البريطانيين هم افضل من غيرهم في ايران، كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة، 1985).، ص75 .

([2])يحيى دولت ابادى، تاريخ معاصر حيات يحيى، (تهران: كتابخانه سقراط، 1331ش)، جلد جهارم، ص123.

([3]) D. B. F. P., 1919- 1939, F. s, vol, 111, PP. 1119-1112.,

هايونكاتوزيان، الاتجاهات الوطنية في ايران 1921–1926، ترجمة، هاشم كاطع لازم، "الخليج العربي" (مجلة)، (جامعة البصرة" مركز الدراسات الخليج العربي، 1984)، العدد الاول، المجلد 26، ص60.

([4]) The Encyclopedia American, u. s. A, 1963, vol, 13, P. 623.,

روز ماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج العربي 1928–1971، "دراسات الخليج العربي والجزيرة" (مجلة)، 1983، العدد 6، ص13.

([5]) حسن الامين، صرعات في الشرق، (بيروت: مركز الغدير، 2001)، ص308.

([6]) من اكبر وزراء وثوق الدولة واحد الاركان الثلاثة لحكومة الاتفاقية، وهو اكبر مرزا مسعود ابن ظل السلطان الذي لعب دورا ايام المشروطة، وقد توهم عبد الاله عندما ذكر بان صارم الدولة كان معارضا لسياسة وثوق الدولة. للمزيد ينظر، عبد الاله بدر علي الاسدي، المصدر السابق، ص117.؛ على ابو الحسن (منذر)، فشروطة ورزيم بهلوبيونرها وكَيستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش، ص92–93.

([7])على ابو الحسنى (منذر)، مشروطه ورزيم بهلوبيوندها وكَمستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران 1379ش، شمارة 15 و 16، سال جهارم، ص93.

([8]) للمزيد عن المضوع ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/5، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، رونوشت سه فقرة (روز آمضاقرارداد) به امضاسربرسكاكس از سه وزير امضاى كنزة قرارداد (ميرزا حسن وثوق الدولة، صارم الدولة، ونصرت الدولة)، ص31.؛

F. o., 371/754, Tel, Norman to curzon, November, 19, 1920.

لتمرير الإتفاقية لأجل تعويض "اتعاب توقيعهم على الاتفاق"[1]، وهذا يعني أن أحد العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل توقيع الاتفاقية، قد تم تجاوزها ولم يبقى سوى الوفد الإيراني في باريس الذي يحمل وجهات نظر مغايرة لتوجهات حكومة طهران[2].

المبحث الثاني : بنود ومواد الاتفاقية:

بدأت المفاوضات بين الجانبين، حيث مثل إيران (الأركان الثلاثة) أي وثوق الدولة ونصرت الدولة وصارم الدولة[3]، بعد أن أخذ البريطانيين تعهدًا من أحمد شاه بإعطاء هؤلاء صلاحيات كاملة للتوقيع على الاتفاقية الاتفاقية أنه سافر لأوروبا[4]، بينما مثل الجانب البريطاني الوزير المفوض برسي كوكس، وفي 7 تموز 1919، قام الأخير بإبلاغ الخارجية البريطانية بأن النص النهائي للاتفاقية قد أعد ولم يبقى سوى التوقيع عليه، وبعد مفاوضات دامت لعدة شهور وقعت الإتفاقية في 9 آب 1919، وجاءت من مقدمة وستة مواد[5]. جاءت عبارات الاتفاقية منمقة كما هو معتاد في عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها بريطانيا مع الدول الأخرى[6]، فقد نصت ديباجيتها على "بالنظر للعلاقات الودية القوية التي كانت سابقًا تربط بين الدولتين وبالنظر للاعتقاد الكامل بأن هذه الاتفاقية سوف تعود بالمنافع المشتركة لكلا الدولتين ولغرض تثبيت تلك الروابط ونظرًا لإلتزام حكومة بريطانيا بتهيئة كافة وسائل الترقي للحكومة الإيرانية تقرر عقد الاتفاقية"[7]. أما أبرز ما جاء في موادها، فقد نصت المادة الأولى، على تأكيد حكومة بريطانيا على التعهدات التي إلتزمت بها منذ السابق باحترام استقلال إيران وسيادتها، وجاء في المادة الثانية، توفير حكومة بريطانيا ما تحتاجه إيران من مستشارين متخصصين في دوائرها كما تتفق عليه الحكومتان وعلى نفقة الحكومة الإيرانية بحيث يعقد الخبراء عقودًا يكونوا بموجبها إجراء لديها ويتمتعون بالصلاحيات اللازمة، وكما يبدوا أن هذه المادة لم تحدد عدد المستشارين بالضغط ولا جنسياتهم لاسيما وأن بريطانيا تسيطر على مساحة واسعة من جغرافية العالم. أما المادة الثالثة فقد نصت على قيام حكومة بريطانيا بإعداد المسؤولين والأعتدة اللازمين لتشكيل قوة موحدة تحتاجها الحكومة الإيرانية لحماية الأمن والنظام في الداخل وفي

---

(1) للمزيد ينظر، أ.م.و.خ.ب، سند شمارة 720/16، تلكَراف مؤرخ جهارم اوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص46-47.

(2) غير انه تم تجاوز هذه العقبة باقرار بريطانيا عدم مشاركة الدول الغير متحاربة في المؤتمر وتعليق ذلك بموافقة جماعية لدول الحلفاء، للمزيد ينظر، أز/و.خ.ب.، سند شمارة 858/3، مؤرخ 22 ك2 1919، سربرسكاكس به كرزن، ص32.

(3)خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه ايران 1896-1919، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1991)، ص371.

(4) أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 593/8، نامة مؤرخ 5 اذار 1919، لرد كرزن به كاكس، ص32.

(5) للاطلاع على نص المواد ينظر، J.c.Hurewitz, op. cit, PP. 64-66.,

(6) "العمران" (مجلة)، القاهرة، العدد 9، المجلد التاسع، السنة 24، 1919، ص193-195.

(7) يحيى دولت آبادى، المصدر السابق، جلد جهارم، ص124.

المناطق الحدودية، وسوف يتم تحديد العدد الضروري من الضباط وكميات الذخائر بواسطة لجنة مشتركة من كلا الجانبين، كما تعهدت بريطانيا بموجب المادة الرابعة بمنح حكومة طهران قرضًا ماليًا لتهيئة النقد اللازم لإجراء الإصلاحات المذكورة في المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية، مقدارة 2 مليون جنيه استرليني[1] وبفائدة قدرها 7٪ على أن يسدد بعد عشرين عامًا من تاريخ عقد الاتفاقية[2] بضمان تسديده من قبل الكَمارك الإيرانية، وبذلك تصبح بريطانيا المتحكم الرئيسي في مالية إيران[3] فمن خلال الكمارك تسيطر تسيطر بريطانيا على صادرات وواردات إيران. وتعهدت بريطانيا في المادة الخامسة بإجراء مباحثات مع الجانب الإيراني حول مد السكك الحديدية مع التاكيد الكامل للاحتياجات الضرورية لحكومة ايران في مجال تطوير وسائل النقل التي تساعد على توسيع التجارة[4]، وختمت المادة السادسة الإتفاقية، بالإتفاق ما بين الحكومتين على ترشيح أخصائيين لتشكيل لجنة لمراجعة التعريفة الكَمركَية واعادة النظر بها لكي تتفق مع مصالح البلدين وتمهد لتوسيع مستلزمات التقدم[5].

وبناءًا على ذلك يمكن القول بأن تعهد الحكومة الإيرانية على تسليم زمام الشؤون المالية والعسكرية للمستشارين البريطانيين، وتأكيد بريطانيا رغبتها في السيطرة على هذه المؤسسات دليل على رغبة الأخيرة بالتحكم بواردات إيران الاقتصادية مما يؤدي بالنهاية إلى احتكار السوق الإيرانية للتجارة البريطانية، وبصفة عامة فهذه الإتفاقية واحدة من الإتفاقيات غير المتكافئة بين دولتين لكل واحدة خصوصية[6] وفي السياق ذاته، الحقت بالاتفاقية رسالتين ارسلتا الى رئيس الوزراء الايراني يومي 10و 11 اب 1919، اكدت الاولى على معاضدة حكومة بريطانيا لإيران فيما يتعلق بقضية إعادة النظر بالمعاهدات النافذة بين الدولتين، وتعديل حدود إيران في المواقع التي يوافق الطرفان على جواز تعديلها[7]، مع مراعاة الأوضاع الجغرافية

([1]) نصف القرض بعهدة حكومة لندن ونصفة الاخر بعهدةحكومة الهند البريطانية، ينظر، صادق خرازى، ار زيابباجمالىكودتاى سوم اسفند 1299، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش، ص40.

([2]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 711/1، تلكَراف مؤرخ نهم اوت 1919 سربرسكاكس به لرد كرزن، ص29.

([3]) كان اول قسط استلمته حكومة طهران هو (147،131) تومان و (11 شلسن و 9 بنسات)، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 721/17، تلكَراف مؤرخ بانزدهم أوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص47.

([4]) على اكبر خدرى زادة، حسين علاء وروابط ايران وامريكا (1300–1303ش)، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة هفتم سال دوم، 1377، ص10.

([5]) جلال الدين مدنى، تاريخ سياسى معاصر.....، المصدر السابق، جلد اول، ص149.

([6]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلكَراف مؤرخ هفدهم أوت 1919، سرجرجكَراهام (از باريس) به لرد كرزن، ص51.؛
HoMAKaTouzlAN, The comPaign Against the Anglo- Iranian Agreament of 1919, "British Journal of middle Fastern studies", vol, 25, No, 1, 1998, PP. 5-46.

([7]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، لرد كرزن به سربرسيكاكس، ص32.؛ سند شمارة 868/162، تلكَراف مؤرخ جهارمدسامبر 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن (مربوط به مسئلة اصلاح خطوط حرزين ايران)، ص265.

والجذور العنصرية لسكان المناطق الحدودية الإيرانية[1]، بينما أكدت الرسالة الثانية على تكفل حكومة بريطانيا برواتب الضباط والجنود البريطانيين المتواجدين على الأراضي الإيرانية[2]، غير أن بريطانيا تراجعت عن وعودها تلك لاسيما مسالة إعادة النظر بالمعاهدات السابقة، بحجة أن روسيا قد انتهى دورها في إيران وبالتالي لابد من إبقاء الإتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وإيران سارية المفعول بين الدولتين[3]. فطالبت الحكومة الإيرانية يوم 28 اب 1919، حكومة بريطانيا بضرورة التدخل لإجراء تعديلات جوهرية على أقل تقدير على بنود معاهدة تركمانجاي التي عقدت بين روسيا وإيران في 22 شباط 1818[4]. لاسيما لاسيما فيما يتعلق بحق روسيا ببحر الخزر وبسواحله الجنوبية ومحاولة منها تحجيم دور الروس في الحصول على منافع اقتصادية في شمال إيران[5]، علاوة على مطالبة حكومة طهران بتقديم العون اللازم لتشكيل قوة بحرية إيران في البحر المذكور واعتبارها ضمن بنود وملاحق اتفاقية 1919[6]، وتأكيد حكومة طهران على طرح مسالة اصلاح خطوط المواصلات البرية والسكك الحديدية التي تربط عدد من الولايات الحدودية بمدن إيران الأخرى، كولاية نخجوان[7]، على أن توفر حكومة بريطانيا الحماية الكافية لهذه الولاية من الاعتداءات التي يقوم بها الأرمن بين الحين والآخر[8].

ففي جلسته يوم 8 ايلول 1919 وبحضور كبار أعضاء وزارة الخارجية وموظفي وزارة الهند البريطانية. قرر مجلس العموم البريطاني تشكيل شركة بريطانية هدفها تنفيذ عدد من المشاريع البريطانية في إيران ضمن ما اتفق عليه مواد الإتفاقية، ومنها إنشاء خط حديدي من كرمنشاه– همدان وحتى طهران. وخط حديدي يربط ميناء بندر عباس حتى سعيد آباد[9] ومن شيراز حتى كرمان، وخط آخر يربط سيستان بمشهد[10].

([1]) أ.م.و.خ.ب.، بيوست سند شمارة 872/1665، يادداشت مؤرخ 20 دسامبر 1919، وزير امور خارجة ايران (نصرت الدولة فيروز) به لرد كرزن، ص272.

([2])عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات البريطانية– الايرانية 1918–1933، اطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1994)، ص94.

([3]) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ....، المصدر السابق، ص117.

([4]) عقدت ما بين روسيا وايران، حلت محل معاهدة كلستان المعقودة في 24 ت1 1813 بكل امتيازاتها فقد حصلت على التزام ايران بدفع غرامة حربية لروسيا مقدارها 20 مليون روبل ذهب، وحق الروس في انشاء قنصليات روسية متى ما ارادوا ذلك وغيرها من الشروط الجائرة. للمزيد ينظر R.K. Ramazani, op. cit, PP. 46-47.,

([5]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 740/36، مؤرخ 28 أوت 1919، كاكس به كرزن، ص273.

([6]) أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 752/52، مؤرخ 2 سامبر 1919، كرزن به كاكس، ص273.

([7]) نخجوان، بالضم ثم السكون وجيم مضمومة وبعضهم يقول نقجوان، منطقة تقع باقصى اذربيجان، للمزيد ياقوت الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار الكتب العلمية، درت)، ج5، ص318.

([8]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 746/44، تلكَراف مؤرخ سو ويكم اوت 1919، برس كاكس به لرد كرزن، ص73.

([9]) سعيد آباد او آباذ. بلدة في جبال طبرستان وهي قلعة من ناحية رامجرد من كورة اصطخر وكانت سابقا تسمى بـ اسفيذ آباد. وهي حاليا منصور آباد. ياقوت الحموي، ج3، المصدر السابق، ص251.

([10]) للمزيد ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 823/118، بيست ويكم اكبر 1919، لرد كرزن به برس كاكس، ص182.

وفيما يتعلق بتنفيذ بنود اتفاقية 1919 لاسيما في الأمور التي تجدها بريطانيا ضرورية لتوفير الأمن والاستقرار السياسي في إيران، تعهدت الحكومة البريطانية بتقديم المساعدات العسكرية لإيران عن طريق استقبال البعثات العسكرية الإيرانية وإرسال ضباط بريطانيين لتدريب قطعات الجيش وتجهيزة بالأسلحة الحديثة[1]، فقد أكدت ملاحق الإتفاقية على ضرورة قيام بريطانيا بتزويد إيران وعلى نفقة الحكومة الإيرانية بما تحتاجه من مسؤولين وتجهيزات وعتاد عسكري لتشكيل قوة موحدة "تراها الحكومة الإيرانية ضرورة ملحة لحفظ النظام في الداخل وعلى الحدود"[2].

ففي برقية بعث بها كوكس إلى اللورد كرزن يوم 21 اب 1919، أكد له على ضرورة تعيين عددًا من المنتسبين البريطانيين في الجيش الإيراني وتشكيل وحدات عسكرية وتقسيمها إلى فرقة ولواء وفوج، وسوف تكون هناك لجنة استشارية عسكرية على غرار الهيئة الاستشارية الموجودة في الجيش البريطاني[3] مهمتها تحديد ما تحتاج إليه إيران من أسلحة وضباط وتخصيص ميزانية مالية من أجل صرفها على الجند وعلى شراء الأسلحة اللازمة[4]، محذرًا في برقية أخرى يوم 26 اب 1919، أنه إذا ما تم ذلك "فستبدأ الشكاوي الحقيقية للضباط والجنود... وستظهر بعض الاشكالات الناجمة عن توقيع الاتفاقية..."[5]. وبناءًا على ذلك ذلك تم تشكيل لجنة مشتركة اقتصرت مهمتها في النظر في القضايا المالية لقوات الجيش الإيراني، واقترحت اللجنة بدورها يوم 29 اب 1919، على تخصيص ما يقارب 100،000 تومان كمبالغ خاصة لنفقات الجيش الشهرية[6].

ولم تقتصر فكرة تشكيل اللجان المشتركة على الجانب العسكري فحسب بل شملت الجانب الاقتصادي أيضًا، حيث اتفق الطرفين على تشكيل لجنة اقتصادية مهمتها إعادة النظر في القوانين الكَمركَية وبنسبة التعريفة الكَمركَية المفروضة على البضائع الإيرانية[7]، فضلًا عن دورها "المرتقب في إدخال وسائل التطور الاقتصادي في إيران عن طريق تحديث الاقتصاد الإيراني[8].

([1]) استيفنكينزر، همه ى مردان شاه، ترجمة، شهريار خواجيان، تهران، 1382ش، ص93.

([2])ايرجنوقى، تاريخ روابط سياسى ايران وقدرتهاى بزرك 1900-1925، (تهران: بنجا، 1368ش)، بخش يك، ص281.

([3]) أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 713/7، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن (كه رونوشت ان هندوستاننيز وخابره شده)، 33-34-33.

([4])جلال الدين مدني، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى ايران، (قم: انتشارات اسلامى، 1366ش)، جلد دوم، ص232.

([5]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 19/ 723، تلكَراف مؤرخ شانزدهم أوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص48.

([6]) ولعل من ابرز الاعضاء البريطانيين (مونس، فورتسكيو، استيل، ولاموند)، للمزيد ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 741/33، تلكَراف مؤرخ 29 اوت 1919، سربرسكاكس لرد كرزن (سركرزن ركه رونوشت آن به هندوستاننيز وخابره شده)، ص66.؛ سند شمارة 39/ 750، مؤرخ دوم سبتامبر 1919، لرد كرزن به سربرسيكاكس، ص70.؛ سند شمارة 863/157، تلكَراف مؤرخ ششمدسامبر 1919، لرد كرزن به برس كاكس، ص256.

([7])دونالد ولبر، ايران ماضيها وحاضرها، ترجمة، عبد النعيم محمد حسنين، (القاهرة: مكتبة مصر، 1958)، ص106 .

([8])The Encyclo Pedia American, u. s. A., 1963, vol, 30, P. 623.

وتضمنت الاتفاقية بنودًا وفقرات سرية كشفت فيما بعد، بحيث أحتوت عدد من الرسائل التي تعهد فيها كوكس لوثوق الدولة وزملائه والشاه بالدعم المادي والمعنوي وقبولهما وأعوانهم لاجئين عند الضرورة[1]. ففي 30 آب 1919 بعث كوكس برسالة سرية لرئيس الوزراء، أكد فيها على إلتزام بريطانيا بعهودها المقطوعة تجاه العائلة الإيرانية الحاكمة فيما يتعلق بتوفير الحماية البريطانية "لأحمد شاه وولي عهده ما داما يسيران وفق سياستنا ورؤيتنا الصحيحة في إيران"[2]. وأضاف في رسالة أخرى "أن أحمد شاه ونائبيه سيتمتعون بدعم صاحب الجلالة ملك بريطانيا... وسوف يحضوا بدعمنا وتوفير ما يحتاجونه من المال..."[3]. وفيما يتعلق بالأركان الثلاثة، أكد كوكس أنه بعد توقيع الإتفاقية فإن "المملكة البريطانية على استعداد أن تضع خدماتها تحت تصرفكم... وتوفر المساعدات المالية وللجوء إلى الأراضي البريطانية عند الضرورة..."[4]، وأعرب كوكس في 13 ت2 1919 لوثوق الدولة عن رغبة حكومة لندن على الرعاية الكاملة لحماية استقلال إيران داخليًا وخارجيًا، وتأمين ما تحتاجه إيران من مستلزمات تحقيق العمران الكامل لتنمية اقتصادية بشكل "كبير ومتكامل"[5].

كذلك تضمنت الإتفاقية اغراءات مالية تعهدت بدفعها الحكومة البريطانية للشاه ومعاونيه، منها المرتب الشهري للشاه وقدرة 15،000 تومان ويستمر لأحفاده من بعده مع التعهد باستمرار حياة الرفاهية للعائلة الحاكمة[6]، بل إن بعض الوثائق كشفت عن مبالغ خصصت لبعض الصحفيين للترويج الإعلامي للإتفاقية وبيان مدى أهميتها على الصعيد السياسي والاقتصادي لإيران[7]، قدرت بحوالي 400،000 تومان أي ما يعادل 131،47 جنيه استرليني، وقد أكدت إحدى الوثائق البريطانية بأن وثوق الدولة واثنين من مساعديه وهم صارم ونصرت الدولة تلقوا مبلغ قدرة 110،000 دولار مقابل تمرير الاتفاقية عبر مجلس النواب[8].

جلال الدين مدنى، تاريخ تحولات سياسى.....، المصدر السابق، جلد دوم، ص232.

([1]) للتفاصيل ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/2، نامة مؤرخ 22 آوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص29-30. سند شمارة 5 (خيمة سند شمارة 734)، رونوشت سه فقرة نامة يكسان كه در تاريخ نهم اوت 1919، ص31.

([2]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 3 (جزء ضمايم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، سربرسكاكس به وثوق الدولة، ص30.

([3]) جلال الدين مدنى، تاريخ تحولات ساسى.....، المصدر السابق، جلد دوم، ص332.

([4]) المصدر نفسه، ص332-333.

([5]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 785/81، تلكَراف مؤرخ 13 نوفمبر 1919 "سربرسكاكس به وثوق الدولة، ص108-109.

([6]) أ.م.و.خ.ب.، سند 4 (جزء ضمايم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، برس كاكس به وثوق الدولة، ص30-31.

([7]) حسين مكى، مختصرى از زندكَانىسياسى.....، المصدر السابق، ص98-100.

([8]) ففي 11 اب 1919 تم دفع مبلغ قدرة 10،000 تومان وفيي 13 اب 1919 دفع ما يقارب 90،000 تومان الى صارم الدولة عن طريق المصرف الشاهنشاهي، وفي 19 ايلول 1919 تم ايداع مبلغ قدرة 20،000 تومان لحساب وثوق الدولة، وذكرت احدى الوثائق البريطانية انه في نهاية ت2 1920 تم دفع ما يقارب 100،000 تومان لكل من صارم الدولة ونصرت الدولة. للمزيد ينظر.

F.o., 371/583, Tel, Norman to curzon, November, 191, 1920.,

F.o., 371/606, Tel, curzon to Norman, December, 1, 1920.,

"بغداد" (جريدة)، بغداد، 25 يوليو 1926، العدد الاول، السنة الثانية.

المبحث الثالث : الموقف الشعبي والرسمي من الاتفاقية :

ولدت هذه المعطيات موجة غضب ضد الشاه وحكومته وبريطانيا حيث إن الوجود البريطاني في إيران أصبح ينظر إليه كعدو لدود يجب اقتلاعه بأي ثمن. فقد ورد في تقرير أحد كبار القادة العسكريين البريطانيين، من أن الاتفاقية الأخيرة بين بريطانيا وإيران، وضعت الحكومة الإيرانية تحت تصرف الإدارة البريطانية وجعلت البلاد محمية بريطانية[1] وجعلتها "مستعمرة متخفية بزي تتكري"[2]، وأشارت الوثائق البريطانية إلى أن الاتفاقية "قد صيغت بصورة جيدة جدًا بحيث تستفاد منها بريطانيا فائدة ليس لها حدود..."[3] وبذلك تولدت قناعة تامة لدى الساسة البريطانيين، بأن بريطانيا هي القوة الوحيدة في المنطقة التي لها وحدها الحق في إقامة مصالح مشتركة مع إيران، "فمن المستحيل تمامًا... أن لا نبالي بما يحدث في إيران إذا أتركت وحدها... إننا نملك في الزاوية الجنوبية الغربية من إيران ثروة ضخمة... وهي تشغل لمصلحة البحرية البريطانية..."[4].

لقد أثرت الإتفاقية وبنودها على كافة مجالات الحياة في إيران، لاسيما الجانب العسكري، لأنها وضعت مقدرات الجيش الإيراني تحت السيطرة البريطانية، بحيث إن الضباط الإيرانيين لا يمكنهم الإرتقاء بالمراتب العسكرية إلا في حالات استثنائية وبموافقة كبار القادة البريطانيين[5]، لاسيما بعد قرار اللجنة العسكرية المشتركة في 22 آب 1919 بعدم السماح للضباط الإيرانيين بالترقي بعد رتبة النقيب، مما أدى الى نفور عدد غير قليل من ضباط الجيش وبخاصة داخل صفوف القوزاق[6]. وعليه فإن الاتفاقية قد ألغت موضوع استقلال إيران الوارد في المادة الأولى من الاتفاق التي الحقت بالاتفاقية، فإذا أرادت إيران أن تقترض أموالًا أو تقيم مشروع سكك حديدية أو تقوم بأي عمل تنموي اقتصادي وعسكري، فلابد لها أن تأخذ موافقة الحكومة البريطانية ممثلة بمستشاريها الاقتصاديين والعسكريين، إضافة إلى أن الاتفاقية لم تكلف الخزينة البريطانية نفقات جديدة، خاصة بعد أن تعالت صيحات عدد من رجال الحكم في بريطانيا بالدعوة لتخفيض نفقات بريطانيا العسكرية خارج البلاد، مع المحافظة على المصالح الاستراتيجية لبريطانيا[7]، لاسيما وأن

([1]) دونالد ولبر، العدد السابق، ص106.؛ عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الاجتماعية، 1986)، ص106.

([2]) روسن، اسيا المعاصرة، ترجمة سامي حسن سري، (القاهرة: دار شركة الاعلانات، درت)، ج3، ص103.

([3]) F.o., 371/16949, Tel, Norman to curzon, October, 22, 1921., D.B.F.P., 1919-1939, F.s, vol, 71, P. 1119.

([4]) مقتبس عن، عبد الاله بدر علي الاسدي، المصدر السابق، ص95-96.

([5]) للمزيد ينظر، روافد جبار شرهان، المصدر السابق، ص16-17.

([6]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 732/28، تلكَراف مؤرخ بيست ودوم اوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص58.

([7]) ولعل ابرز من مثل هذا الاتجاه هو وزير الحربية البريطاني ونستون تشرشل، ووكيل وزارة المالية كَينيس ووزير الحربية بلفور ووزير حكومة الهند البريطانية أدوين مونتاج ونائب السلطنة وحاكم الهند اللورد ريدنك والمندوب البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل، علاوة على عدد من العملاء في

كلفة النفقات البريطانية في إيران قد وصلت إلى **(2،250،000)** جنيه استرليني في الشهر، أي ما يعادل **600،000** ليرة إنكَليزية اسبوعيا[1]، وهذا يعني بالنسبة لرجال بريطانيا هو سحب القوات البريطانية من إيران لارتفاع نفقاتها العسكرية وتحقيق ذلك الفرض لابد من التوصل إلى إتفاقية مع حكومة طهران[2] لضمان المصالح البريطانية ولم يكن ذلك لولد اللياقة غير الطبيعية التي بذلها برسي كوكس في متابعته للتطورات التي رافقت عقد الاتفاقية"[3]، فبفضله دخلت السياسة البريطانية تجاه إيران مرحلة جديدة حاولت من خلالها الأولى أن تعزز نفوذها بشكل أكبر وتجعل من سيطرتها على البلاد ذا صبغة شرعية. في الوقت الذي يجب على حكومة وثوق الدولة أن تدرك بأن بريطانيا هي القوة الوحيدة التي لها علاقة وثيقة بمصير إيران "وليس لأحد دور في أوضاع إيران الداخلية وسياستها الخارجية"[4] كارد الفعل الشيعي الإيراني عن الاتفاقية امتعاض واحساس شديدين بعدم الرضا امتزج بالسخط على الحكومة الإيرانية وحليفتها بريطانيا على حد سواء[5]، على الرغم من طمئنة كوكس للورد كرزن في برقية له يوم 27 آب 1919. بأن تداعيات الإعلان عن توقيع الاتفاقية لازال قيد التحجيم وذلك بفضل ما أبدته "الأركان الثلاثة من تعاطف مستمر مع بريطانيا والدفاع عن مشاريعها السياسية في إيران"[6]. ففي برقية له يوم 18 ت1 1919، أكد وثوق الدولة لكوكس بأن حكومته عازمة على المضي قدمًا في سبيل تنمية إيران وفق الرؤية البريطانية وعدم وجود "أدنى شك في نوايا الإعلام البريطاني في هذا المجال مادمت الاتفاقية هدفها احترام استقلال وتأمين الحماية الكاملة للأراضي الإيرانية وتحويل إيران إلى إحدى بلدان أسيا المقتدرة"[7].

وفي رغبة من حكومة البلدين لمنع اتساع رقعة المعارضة الإيرانية اقتضت الضرورة نشر بعض بنود الاتفاقية بالصحف المحلية في إيران وبريطانيا في وقت واحد. ففي برقية له يوم 28 آب 1918 أشار كرزن إلى أن من مصلحة بريطانيا نشر فقرتين من الاتفاقية وهما المقدمة (الديباجة) وملحق القرض المالي، مؤكدًا على أهمية بقاء جميع الملاحق المرفقة بالاتفاقية طي الكتمان والسرية التامة[8] محذرًا في برقية له

ايران امثال كتلة اليقظة الايرانية (يداري ايرانيان) واعضاء مدرسة اليانس الاسرائيلية وغيرهم، للمزيد، عبد الله سرنبازى، زندكَى وزمانه على دشتى، "فصلنامة مطالعات تاريخى"،(مجلة) يتبع... (تهران: مؤسسة مطالعات وبزوشهاسياسى، 1383ش)، سال اول، شمارة دوم، ص11-12.؛ خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا...، المصدر السابق، ص372.

([1]) "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، 12 ك2 1921، العدد 34 السنة الاولى.

([2]) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا....، المصدر السابق، ص372.

([3]) أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 712/6، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، لرد كرزن به برس كاكس، ص32.

([4]) D. B. F. P., 1919-1939, F. s, vol, 17, P. 1119.

([5]) جمال حيدرى، اطلاعاتعمومىبيام نوين، جلد دوم، (تهران: انتشارات بيامأزادى، جابخانهبيام حق، 1384ش)، ص538-539.

([6]) أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 737/33، تلكَراف مؤرخ بيست وهفتم اوت 1919، برس كاكس به لرد كرزن، ص63.

([7])أ.م.و.خ.ب.، بيوست نامة شمارة 1135، نامة وثوق الدولة به برس كاكس، 118 كبر 1919، ص168.

([8]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 712/36، مؤرخ 26 اوت 1919، كرزن به كوكس، ص65.

يوم 29 أب 1919 من خطورة عدم نشر تلك الوثائق دفعة واحدة لأن "نشرها بالتدريج من شأنه أن يحدث ارتيابا بوجود وثائق لانريد نشرها"[1]، وأنه لابد من عرض متن الاتفاقية على مجلس العموم البريطاني لأعطاءها الصبغة الرسمية من قبل حكومة لندن تحسبًا للتغيرات التي سوف تقوم بها بريطانيا على هيكلة الحكومة الإيرانية في حال تعذر على الحكومة الحالية تمرير الاتفاقية عن طريق مجلس النواب[2].

ومهما يكن من أمر، يبدوا أن عقد هذه الإتفاقية أدى إلى زوال ما كان يعرف بـ "الاستقلال السياسي والاقتصادي لإيران"، الذي قضت عليه الحكومة البريطانية، لاسيما بعد الفراغ الذي نجم عن الانسحاب الروسي في إيران، وسياسة عدم التدخل الأمريكي، مما عزز من هيمنة بريطانيا على إيران.

الخلاصة

تتمتع منطقة الخليج العربي عامة وإيران خاصة بأهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية، وكانت الأهمية التي تمتاز بها هذه المنطقة سببًا في استقطاب القوى العالمية للسيطرة عليها.

ويكتسب موضوع العلاقات الإيرانية – البريطانية أهمية تاريخية كبيرة، لما حفلت به إيران في هذا العهد من تطورات خطيرة أثرت في مستويات الحياة كافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، بحيث وقفت إيران على اعتاب مرحلة تاريخية جديدة تمثلت في وضع اللبنات الأولى لبناء دولة إيران المعاصرة. وتشمل أحداثها مرحلة قائمة بحد ذاتها إلى حد كبير دشنت انطلاقاً لمرحلة لاحقة، وتظهر المدة الزمنية لموضوع البحث طبيعة الصراع الدولي ليس في إيران فحسب بل في كل منطقة الشرق الأوسط ولاسيما بعد دخول عنصر النفط عاملاً أساسياً في طبيعة العلاقات الدولية.

لقد شهدت مدة أحمد شاه وقائعاً في غاية الأهمية وتحولات على المستويين الداخلي والخارجي. فقد تميزت تلك الأحداث بالتوتر الدائم وعدم الاستقرار السياسي الذي أسس النظام المركزي وقت ذاك .

([1]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 718/14، 29 اوت 1919، كرزن به كوكس، 65.

([2]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 763/47، تلكَراف مؤرخ هشتم سبتامبر 1919، لرد كرزن به كاكس، ص74.

المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق البريطانية غير المنشورة :

1-F. o., 371/754, Tel, Norman to curzon, November, 19, 1920.
2-F.o., 371/583, Tel, Norman to curzon, November, 191, 1920
3-F.o., 371/606, Tel, curzon to Norman, December, 1, 1920.
4-F.o., 371/16949, Tel, Norman to curzon, October, 22, 1921.

ثانيا: الوثائق الفارسية :

1- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/5، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، رونوشت سه فقرة (روز آمضاقرارداد) به امضاسربرسکاکس از سه وزير امضای کنزة قرارداد (میرزا حسن وثوق الدولة، صارم الدولة، ونصرت الدولة).
2- أ.م.و.خ.ب، سند شمارة 720/16، تلگراف مؤرخ جهارم اوت 1919، سربرسکاکس به لرد کرزن،
3- أز/و.خ.ب.، سند شمارة 858/3، مؤرخ 22 ك2 1919، سربرسکاکس به کرزن،
4- أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 593/8، نامة مؤرخ 5 اذار 1919، لرد کرزن به کاکس،
5- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 711/1، تلگراف مؤرخ نهم اوت 1919 سربرسکاکس به لرد کرزن،
6- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 721/17، تلگراف مؤرخ بانزدهم أوت 1919، سربرسکاکس به لرد کرزن،
7- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلگراف مؤرخ هفدهم أوت 1919، سرجرجگراهام (از باریس) به لرد کرزن،
8- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلگراف مؤرخ یازدهم أوت 1919، لرد کرزن به سربرسیکاکس،
9- سند شمارة 868/162، تلگراف مؤرخ جهارمدسامبر 1919، سربرسکاکس به لرد کرزن (مربوط به مسئلة اصلاح خطوط حرزین ایران)،
10- أ.م.و.خ.ب.، بیوست سند شمارة 872/1665، یادداشت مؤرخ 20 دسامبر 1919، وزیر امور خارجة ایران (نصرت الدولة فیروز) به لرد کرزن،
11- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 740/36، مؤرخ 28 أوت 1919، کاکس به کرزن،
12- أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 752/52، مؤرخ 2 سامبر 1919، کرزن به کاکس،
13- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 746/44، تلگراف مؤرخ سو ویکم اوت 1919، برس کاکس به لرد کرزن،
14- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 823/118، بیست ویکم اکبر 1919، لرد کرزن به برس کاکس،
15- أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 713/7، تلگراف مؤرخ یازدهم أوت 1919، سربرسکاکس به لرد کرزن (که رونوشت ان هندوستاننیز وخابره شده)،
16- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 19/ 723، تلگراف مؤرخ شانزدهم أوت 1919، سربرسکاکس به لرد کرزن،
17- ، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 741/33، تلگراف مؤرخ 29 اوت 1919، سربرسکاکس لرد کرزن (سرکرزن رکه رونوشت آن به هندوستاننیز وخابره شده)،
18- سند شمارة 39/ 750، مؤرخ دوم سبتامبر 1919، لرد کرزن به سربرسیکاکس، ص70
19- سند شمارة 863/157، تلگراف مؤرخ ششمدسامبر 1919، لرد کرزن به برس کاکس،
20- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/2، نامة مؤرخ 22 آوت 1919، سربرسکاکس به لرد کرزن، ص29-30. سند شمارة 5 (خمیمة سند شمارة 734)، رونوشت سه فقرة نامة یکسان که در تاریخ نهم اوت 1919،
21-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 3 (جزء ضمایم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، سربرسکاکس به وثوق الدولة،
22-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 785/81، تلگراف مؤرخ 13 نوفمبر 1919 "سربرسکاکس به وثوق الدولة،

23-أ.م.و.خ.ب.، سند 4 (جزء ضمايم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، برس كاكس به وثوق الدولة،
24-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 732/28، تلكَراف مؤرخ بيست ودوم اوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن،
25-أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 712/6، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، لرد كرزن به برس كاكس،
26-أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 737/33، تلكَراف مؤرخ بيست وهفتم اوت 1919، برس كاكس به لرد كرزن،
27-أ.م.و.خ.ب.، بيوست نامة شمارة 1135، نامة وثوق الدولة به برس كاكس، 118 كبر 1919،
28-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 712/36، مؤرخ 26 اوت 1919، كرزن به كوكس،
29-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 718/14، 29 اوت 1919، كرزن به كوكس،
30-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 763/47، تلكَراف مؤرخ هشتم سبتامبر 1919، لرد كرزن به كاكس،

ثالثا : المصادر الفارسية :

1- ابراهيم صفائى، كودتاى 1299 وآثار آن، (تهران: جاب شركة افست تهران، 1353ش)،
2- استيفنكينزر، همه ى مردان شاه، ترجمة، شهريار خواجيان، تهران، 1382ش
3- ايرجذوقى، تاريخ روابط سياسى ايران وقدرتهاى بزرك 1900-1925، (تهران: بنجا، 1368ش)، بخش يك،
4- جلال الدين مدني، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى ايران، (قم: انتشارات اسلامى، 1366ش)، جلد دوم،
5- صادق خرازى، ار زيابناجمالكودتاى سوم اسفند 1299، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش،
6- عبد الله سرنبازى، زندكَى وزمانه على دشتى، "فصلنامة مطالعات تاريخى"،(مجلة) يتبع... (تهران: مؤسسة مطالعات وبزوشهاسياسى، 1383ش)، سال اول، شمارة دوم
7- على ابو الحسن (منذر)، فشروطة ورزيم بهلوبيونرها وكَيستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش،.
8- على ابو الحسنى (منذر)، مشروطه ورزيم بهلوبيوندها وكَمستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران 1379ش، شمارة 15 و 16، سال جهارم.
9- على اكبر خدرى زادة، حسين علاء وروابط ايران وامريكا (1300-1303ش)، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة هفتم سال دوم، 1377،
10- يحيى دولت ابادى، تاريخ معاصر حيات يحيى، (تهران: كتابخانه سقراط، 1331ش)، جلد جهارم .
11- جمال حيدرى، اطلاعاتعمومىبيام نوين، جلد دوم، (تهران: انتشارات بيامأزادى، جابخانهبيام حق، 1384ش)،

رابعا: المصادر العربية والمعربة :

1- جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط، ترجمة، عمر الاسكندري، (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1957.
2- حسن الامين، صرعات في الشرق، (بيروت: مركز الغدير، 2001)،
3- دونالد ولبر، ايران ماضيها وحاضرها، ترجمة، عبد النعيم محمد حسنين، (القاهرة: مكتبة مصر، 1958).
4- روسن، اسيا المعاصرة، ترجمة سامي حسن سري، (القاهرة: دار شركة الاعلانات، درت)، ج3،
5- عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الاجتماعية، 1986)،
6- كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة، 1985)،.
7- ياقوت الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار الكتب العلمية، درت)، ج5

خامسا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه ايران 1896-1919، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1991)،

2- روافد جبار شرهان، المؤسسة العسكرية الايرانية في عهد رضا شاه بهلوي 1921-1941، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة البصرة: كلية الاداب 2005).

3- عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات البريطانية- الايرانية 1918-1933، اطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1994)،

سادسا : المصادر الانكليزية :

1- R.W. cottam, Nationlism in Iran, u. s. A, 1963
2-D. B. F. P., 1919- 1939, F. s, vol, 111.,
3- The Encyclopedia American, u. s. A, 1963, vol, 13, ,
4-HoMAKaTouzlAN, The comPaign Against the Anglo- Iranian Agreament of 1919, "British Journal of middle Fastern studies", vol, 25, No, 1, 1998
5-The EncycloPedia American, u. s. A., 1963, vol, 30.

سابعا: الدراسات والمقالات العربية والمعربة :

1- "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، 12 ك2 1921، العدد 34 السنة الاولى.

2- "العمران" (مجلة)، القاهرة، العدد 9، المجلد التاسع، السنة 24، 1919،

3- "بغداد" (جريدة)، بغداد، 25 يوليو 1926، العدد الاول، السنة الثانية.

4- روز ماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج العربي 1928-1971، "دراسات الخليج العربي والجزيرة" (مجلة)، 1983، العدد 6.

5- هايونكاتوزيان، الاتجاهات الوطنية في ايران 1921-1926، ترجمة، هاشم كاطع لازم، "الخليج العربي" (مجلة)، (جامعة البصرة" مركز الدراسات الخليج العربي، 1984)، العدد الاول، المجلد 26.

"السياسة الخارجية الإيرانية إزاء أمريكا عهد "دونالد ترامب

Iranian foreign policy toward America, the era of Donald Trump

هيبة غربي
Gharbi Hiba
متحصلة على شهادة الماستر في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية/اختصاص الدراسات الأمنية والإستراتيجية 2017 بـــ جامعة قسنطينة 3 /الجزائر.
Master's degree in Political Science, Department of International Relations / Specialization of Security and Strategic Studies 2017, University of Constantine 3 / Algeria.
hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

لفهم الأساس المنطقي للسياسة الخارجية الإيرانية، يتعيّن أن نلاحظ أنّ ثورة **1979** كانت قبل كل شيء رفضاً للهيمنة الأجنبية على البلاد، خاصة منها النفوذ الأميركي. فمنذ انسحاب الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" من الاتفاق النووي الإيراني، زادت إدارته بشكل مطرد من الضغوط الاقتصادية ضد النظام الإيراني، حيث فرض عددًا غير مسبوق من العقوبات لتخريب صادراتها النفطية ومعاقبة دعمها لوكلاء المنطقة. ما دفع طهران الإعلان على أنها ستتحدّى القيود المفروضة عليها بموجب الاتفاق النووي المُبرم سنة **2015** بشأن مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب. هنا بالذات حدث التغير على مستوى أفكار صناع القرار بلجوء الطرفان إلى التفاوض كحل دبلوماسي وعلى الطرفان استغلال هذه النبرة الهادئة لإمكانية التفاوض والوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإيرانية/ أمريكا "دونالد ترامب"/ الاتفاق النووي

Summary:

To understand the rationale for Iran's foreign policy, we must note that the 1979 revolution was above all a rejection of foreign domination over the country, especially US influence. Since the withdrawal of US President "Donald Trump" from the Iranian nuclear deal, his administration has steadily increased economic pressure against the Iranian regime, imposing an unprecedented number of sanctions to sabotage its oil exports and punish its support to regional agents. This prompted Tehran to declare that it would defy the restrictions imposed on it under the 2015 nuclear deal on its stockpile of low-enriched uranium. Here, there has been a change in the level of ideas of decision-makers by resorting to negotiation as a diplomatic solution and the parties must use this tone of calm to the possibility of negotiation and to reach a breakthrough nuclear crisis.

key words : Iranian foreign policy / America "Donald Trump" / Nuclear agreeme

مقدمة:

يُلخص الكاتب الإيراني "**محسن شهيدي**" فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه العالم إجمالاً بقوله:"...**لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء، ولكن لا ينبغي أيضاً أن نُلبس العدو تاج الصديق، وأن نعتبره عدوًا بلا خطر، والخطر هو أن نستبدل سياسة المواجهة مع العدو بالتفاهم معه...**"[1] إنّ الرفض الإيراني لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة في النظام العالمي، وفي ظل العلاقات السلبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الإسلامية، عقب سقوط الاتحاد السوفياتي سنة **1992**، هو بمثابة مبدأ أصيل ودائم في الإستراتيجية الإيرانية، يدعمه موقف راسخ تتبناه الثورة الإسلامية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة سنة **1979**، ويُعبر عن نزعة كراهية دفينة لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، قبل الثورة وبعدها، وقد تابع النظام الإيراني هذه الإستراتيجية، حتى بعد رحيل "**روح الله الخميني**"[2]. وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذه الدراسة وكيف تبنت إيران سياستها الخارجية تجاه أمريكا في عهد الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**". على هذا الأساس تُطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت العقوبات الاقتصادية الأمريكية في عهد "دونالد ترامب" جعل إيران تتبنى سياسة خارجية جديدة تتماشى والأزمة النووية القائمة؟.

الفرضية: يُعتبر التحول الملحوظ والكبير على مستوى المؤسسة السياسية في طهران، التي راهنت على مدى الـ 40 سنة الماضية شرعيتها على تحدي الولايات المتحدة، وكانت معادية بشكل خاص لـ "دونالد ترامب". جزء من الإستراتيجية الجديدة الناشئة التي قررت إيران انتهاجها في سياستها الخارجية لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية المكثفة وهذا للوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج أهمها:

المنهج الاستنباطي: الانتقال من الكل إلى الجزء (انطلاقاً من السياسة الخارجية الإيرانية جيوستراتيجيتها وأهم محدداتها وصولًا إلى السياسة الخارجية الإيرانية في عهد ترامب لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية المكثفة وأزمة الاتفاق النووي).

المنهج الوصفي: من خلال وصف العلاقة الشائكة بين أمريكا وإيران قبل وفي ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي. والتحول الملحوظ والكبير الذي حدث على مستوى المؤسسة السياسية في طهران، التي

---

[1] احمد صالح، "**التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية**"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 11.

[2] **المرجع نفسه**، ص 14.

راهنت على مدى الـ **40** سنة الماضية شرعيتها على تحدي الولايات المتحدة، وكانت معادية بشكل خاص لـ "**دونالد ترامب**".

مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية: سلوك الدولة أو الفواعل الدولية خارج حدودها الجغرافي، ومن أهداف السياسة الخارجية تحقيق المصلحة الوطنية.

المصلحة الوطنية: المحافظة على البقاء القومي.

القومية: الإحساس النفسي بالانتماء إلى عصب معين والى جنس أو جماعة معينة، لها أثر إيجابي وآخر سلبي على السياسات الداخلية والخارجية.

الواقعية والقوة: إن الواقعية الكلاسيكية تختلف في استخدامها لمفهوم القوة عن الواقعية الجديدة، فتعريف الواقعية الكلاسيكية للقوة يرادفه المصلحة الوطنية، بمعنى تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية يحكمه في الغالب مفهوم القوة. إمّا عن طريق الاحتفاظ بالقوة أو تحقيق الهيمنة. أمّا عن مفهوم الواقعية الجديدة للقوة هو البحث عن الأمن هذا ما سيؤدي إلى استخدام القوة لكن بطريقيه شرعية. وبالتالي تصبح القوة "**وسيلة**" وليس "**الغاية**" لأن الغاية هنا هو "**الأمن**".

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية جيوستراتيجيتها وأهم محدداتها

إنّ تحليل تاريخ إيران يتميز بنوع خاص من الشعور القومي، الذي يربط الوضوح بـــ التشدد السياسي، وتبدو القومية كتعبير عن تحولات عميقة أثرت في بلورة مضامين العلاقات الداخلية والخارجية لتنمية الشعور بعظمة إيران. "**إنّ إيران تريد نشر نفوذ الإسلام في العالم**"، على حد تعبير "**آية الله" روح الله خميني**، الذي حكم إيران في الفترة من سنة **1979-1989**، ثم أضاف مؤكداً :"**أنّ طهران لا تُجبن أمام اتهامها بالتوسعية، وبأنها تحلم بإقامة إمبراطورية إسلامية كبرى**"، انطلاقاً من هذه المبادئ، حدد **الإمام** "**خميني**" ثلاثة أهداف أساسية لـ جمهورية إيران، تتمثل في :**القضاء على الصهيونية، والرأسمالية، والشيوعية في العالم.**

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية

كي نفهم الأساس المنطقي لهذه السياسة الخارجية الإيرانية، يتعيّن أن نلاحظ أن ثورة **1979** كانت قبل كل شيء رفضاً للهيمنة الأجنبية على البلاد، خاصة منها النفوذ الأميركي. فالقضايا الرئيسة التي لمّت شمل المعارضة الإيرانية المتنوّعة، كانت النزعة المعادية للإمبريالية والولايات المتحدة. وقد استخدم الثوريون

شعاراً شعبوياً "**لا شرق ولا غرب**" لـــ تأكيد رغبتهم بأنّ تشق إيران طريقاً إيديولوجياً وسياسياً مستقلاً. تضمنت الثورة ألواناً من القومية الإيرانية والإسلاموية التي رددت أصداء فكر الفيلسوف "**فرانز فانون**"، وأرادت صياغة الإسلام الشيعي بوصفه النظام السياسي الوطني والمحلي الحقيقي. إضافة إلى ذلك، كان لدى الخميني أجندة إسلامية قوية [1]. بعد الثورة، برز الخمينيون كجناح مُهيمن، وكان عداؤهم لأميركا حازماً وجازماً، تماماً كرغبتهم في إقامة حكم إسلامي على إيقاع نظرية الخميني في ولاية الفقيه. هذا النظام من الحكومة الدينية، التي تمّ تبنيه في دستور الجمهورية الإسلامية سنة **1979**، وضع السيطرة الكلّية تقريباً بين يدي رجل دين شيعي واحد، هو المرشد الأعلى الذي سيُشرف على كل أفرع الدولة وله حق النقض "**الفيتو**" على عملية صنع القرار. وقد عمل المرشدان، وهما "**روح الله الخميني**" الذي تسلّم المنصب من سنة **1979** حتى وفاته سنة **1989**، و"**علي خامنئي**" الذي خلفه في ذلك العام والذي لا يزال في هذا المنصب، كمشرفين عاملين على عملية صنع القرار وليس كمديرين لكل دقائقها. صحيح أنّ مكتب المرشد الأعلى في عهد "**علي خامنئي**" بات أكثر انخراطاً في تقرير السياسات عما كان الأمر في عهد "**روح الله الخميني**"، إلاّ أنّ الهيئات الرسمية مُنحت عموماً حرية تطبيق أجنداتها، طالما أنها لا تخرج عن السياقات التي يحددها المرشد الأعلى. هناك، عدا المرشد الأعلى، مؤسسات حكومية أخرى استُحدِثَت بعد الثورة للنهوض بـــ المهام اليومية الخاصة بوضع السياسة العامة وتنفيذها، منها السلطة التنفيذية المُنتخبة ديمقراطياً المنوط بها السياسة الخارجية. أمّا مجلس صيانة الدستور – الذي يتكوّن من فقهاء شيعة دينيين ومدنيين – فيقوم بالتدقيق في ملفات المرشحين للمناصب، ويعمل لضمان توافق وانسجام سياسات الحكومة مع الشرع الشيعي. ويُعتبر المجلس الأعلى للأمن القومي اليوم أهم هيئة في إيران لصنع القرارات الإستراتيجية، وهو يتألف من كبار المسؤولين الحكوميين، والقادة العسكريين، وممثلي القائد الأعلى. ويُقال أنّ هذا المجلس هو الذي يجب أن يُقرّ رسمياً القرارات الإستراتيجية والسياسات الخارجية، سواء جاءت من الحكومة أو من الحرس الثوري، قبل أن تشق هذه طريقها إلى حيّز التنفيذ. لقد كان الحرس الثوري الآلية الرئيسة لتحقيق هذه السياسة وكما عبرت هذه المنظمة سنة **1980** ***لامناص أمامنا سوى تعبئة كل القوى المؤمنة في الجمهورية الإسلامية، وأيضاً تعبئة كل القوى في المنطقة برمتها. يجب أن نُلقي الرعب في قلوب أعدائنا حتى تهجر قلوبهم فكرة غزو وتدمير ثورتنا الإسلامية. وإذا لم يكن لدى ثورتنا رؤية عالمية وهجومية متّقدة، فسيعمد أعداء الإسلام إلى استعبادنا مجدداً ثقافياً وسياسيا"*** [2].

---

[1] أبو بكر سلطان، "**المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الإستراتيجية**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، موقع: https://carnegie-mec.org، 2019/08/29.

[2] **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: جيوستراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية

"إنّ السياسة الخارجية لإيران ستبقى كما كانت دائماً، لأنها بُنيت للدفاع عن المصالح الخاصة لبلدنا. إن فلسفتنا السياسية هي :التفاهم مع البلدان الغربية، وهذا لن يتغير لكن هذا الموقف لا يمنعنا من رؤية 2500 كم من الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفيتي، لذا فنحن نرتب البيت بسلام وحسن جوار، وبصداقة مع السوفييت دونما تخلي عن مبادئنا السياسية". بهذه العبارات حدد شاه إيران "**محمد رضا بهلوي**" مفهوم السياسة الخارجية منذ سنة **1963**، والتي استندت على إستراتيجية تضمنت أربعة مفاهيم للقوة وهي كالتالي:

_ التحالف مع الغرب للحصول على العلوم والتكنولوجيا.

_ موازنة الخوف من الماركسية، بإرساء علاقات طبيعية ومتكاملة مع الاتحاد السوفيتي.

_ لمجابهة الخوف من الإسلام السياسي، حاول جعل إيران بلداً مسلماً بالمعنى الديني للكلمة، وليس بالمعنى السياسي.

_ جعل إيران القوة المهيمنة في الخليج العربي، والشرق الأوسط ، والمحيط الهندي.

بناءاً على هذا، تطور التعاون العسكري والتكنولوجي بين إيران والدول الغربية الصناعية الرأسمالية، وبدرجة أقل مع الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية. ففي مجال التعاون الاقتصادي والاستثمار الأجنبي مع إيران خلال سنتي **1973-1976**، احتلت اليابان **47%**، الولايات المتحدة الأمريكية **20%**، ألمانيا الغربية **15%**، وفرنسا **5%**. أما الاتحاد السوفيتي فقد اتبع دبلوماسية هادئة بعد زيارة الرئيس "**ليونيد برجينيف** "**Leonid Brezhnev**" لـــ طهران سنة **1963**. حيث استوردت إيران معدات عسكرية غير إستراتيجية. وقامت الشركات السوفيتية بـــ بناء مجمع الحديد والصلب في "**أصفهان**"، وبوشر بـــ العمل لمدّ أنبوب الغاز الذي بدأ بتجهيز الاتحاد السوفيتي بـ **9.3 مليار م**^{3} سنة **1976**.

بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنة **1979**، حصل تطور راديكالي في السياسة الخارجية الإيرانية، عندما أُدينت سياسة الهيمنة والتوسع، وتمّ الإعلان عن الخروج من الأحلاف، وحل" **منظمة المعاهدة المركزية Central Treaty Organization**"، وبدأت إيران تبحث عن إرساء علاقات متوازنة مع دول الجوار الإقليمي، وأعلنت وزارة الخارجية عن الإيمان بمبادئ الاستقلال، وفلسفة حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية[1].

---

[1] غزي فيصل حسين، "**سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية**"، مركز أمية البحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://www.umayya.org، 2019/08/19.

المطلب الثالث: أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية

إنّ السياسة الخارجية لأي دولة لها محدّدات، أين تشمل هذه الأخيرة عددًا من الظروف والضوابط التي تؤطّر آليات هذه السياسة، وتشكل قيودًا على خيارات صانع القرار، ولا يمكنه تجاهلها، ومن ثَمّ تُحدِث هذه المحدّدات رقابةً ذاتيةً عنده، في أثناء تحديد البديل المناسب من بين البدائل المتعددة، ولاشك أنّ هذه المحدّدات كثيرة ومتنوعة، إلاّ أنّنا سنتناول هنا المحدّدات الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية لإيران، المتمثلة في: **المحدّد السيكولوجي أو النفسي، الثقافة السياسية والمرجعية الأيديولوجية، المحدّد الاقتصادي، المحدّد الإثني، المحدّد الأمني، وأخيراً المحدّد الإقليمي والدولي.**

أولا/المحدد السيكولوجي أو النفسي: يعتقد الإيرانيون أنهم ينتسبون عرقيًّا إلى السلالة الآرية، وهي من أعرق السلالات البشرية، وهذا الأمر مستقرّ في الضمير الجمعي للمجتمع الإيراني، من هنا انعكس في سلوك راسم السياسة الخارجية، الذي ينطلق من هذا الفهم في محاولته لصنع مكان ودور بارز في الإقليم والعالم، عبر التدخل بصورة مباشرة في مختلف القضايا الإقليمية؛ لتتبوّأ الدولة الإيرانية المكانة التي تستحقها على هذا الأساس.

ثانيا/المحدد الأيديولوجي: في الحالة الإيرانية نجد أنّ البعد الأيديولوجي كبير التأثير في سياستها الخارجية، هذا ما يجعل صانع السياسة الخارجية أسيرًا لهذا البعد عند اتخاذ القرارات، إلى جانب تأثر العلاقات والتحالفات السياسية الإيرانية بهذا المحدّد، أين ينعكس ذلك في سلوك النظام السياسي في تعامله مع الواقع الدولي مستندًا في كثير من الأحيان إلى مرجعياته الأيديولوجية، كما لا ينحصر البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية في البعد الديني الطائفي المذهبي فقط، وإنما يمتدّ إلى البعدين الوطني والقومي، على اعتبار أنّ البعد الديني أحد مكونات شخصية الدولة الإيرانية، لكنه ليس الوحيد، هذا ما يُتيح الفرصة أمام صانع السياسة الخارجية للتعامل مع بعض جوانب الواقع الدولي بدون الالتزام بالقيود الدينية[1].

ثالثاً/المحدّد الاقتصادي: قامت الثورة الإسلامية على محدد الاستقلال الاقتصادي للدولة الإيرانية وبشكل يسعى إلى التحرر من القيود الخارجية، إلاّ أنّ مفهوم التحلل من التزامات الروابط العضوية الاقتصادية الدولية اتضح متغيراً في علاقات إيران الخارجية خاصة منذ بداية المرحلة الثانية من عمر الثورة، لذا أصبح المحدد الاقتصادي يأخذ منحى آخر في تحقيق مصالح الدولة الإيرانية نحو مسار الاقتصاد العالمي الذي باتت تنتهجه حول العالم نتيجة سيطرة النظام الرأسمالي وغياب النظام الاشتراكي.

---

[1] "مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، **رؤية تركية**، ع 2، 09 ماي 2019.

خامساً/المحدّد الأمني: تبنت الثورة الإسلامية المحدد الأمني في سياستها الخارجية انطلاقاً من سنة **1979**، حيث كانت رموز الثورة تحمل رؤية التعنت تجاه العالم الخارجي بشكل عام ممّا أثر في محدودية تعاملها مع ملف السياسة الخارجية، وذلك استناداً إلى نزعة الاستقلالية التامة والخروج من كافة معالم التبعية لسياسات الدول الكبرى. بمعنى آخر ركزت السياسة الإيرانية على محور الأمن من خلال مفهومها الثوري في المرحلة الأولى من عمر الثورة الإسلامية "**عهد الخميني**"، إلاّ أنّ الدور بات أكثر واقعية في سياسة إيران الخارجية لتكون أكثر توازناً في المرحلتين الثانية والثالثة، خاصة وأنّ المحدد الأمني دفع بـــ إيران لفتح آفاق جديدة في علاقاتها الإقليمية والدولية بعد أن أعلنت واشنطن استهدافها لإيران على ضوء ما يسمى بـــ "**محور الشر**".

سادساً/ محدّد القوة والدور: تركز إيران على محدد الدور الفاعل في السياسة الخارجية، ويتجلا ذلك من خلال إظهار هيبتها الإقليمية، وتركيز سياستها على تطوير التقنيات العسكرية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية. ويتضح ذلك من خلال تمسكها في مواقفها الإقليمية بـــ برنامجها النووي[1].

أما فيما يخص محدد "**الكتلة الحيوية**"، أو "**الكتلة الحرجة**" **Critical Mass** للدولة، والمتعلقة بدراسة خصائص الأرض والسكان، والتي تعد من أهم محددات القوة الإستراتيجية للدولة الحديثة، وفقاً لمنهج قياس الدولة **Measuring State Power Approach**، فانّ الخريطة المجتمعية في إيران تتسم بالتشابك والتعقيد، إلى حد كبير، وقد ساعدت السياسات التي تبنتها الدولة، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية والديمغرافية لإيران، في منع المكونات الاجتماعية من التواصل فيما بينها أو تكوين حشد مجتمعي يمكن أن يمارس ضغوطاً قوية على الدولة للاستجابة لمطالب القوميات، بشكل دفع الأخيرة إلى تبني سياسات منفصلة في التعامل مع الدولة برغم أن بعض أهدافها تبدو متشابهة.

ومن ثم فالمجتمع الإيراني يبدو منقسماً؛ إثنياً ومذهبياً، وتتداخل مكوناته مع دول الجوار الجغرافي الأمر الذي يُشكل نقطة ضعف شديدة للدولة الإيرانية التي تسعى إلى الظهور كدولة قوية موحدة أمام المنافسين والمناوئين لها في المنطقة، وهو الأمر الذي عبر عنه "**روبرت كابلن**" الخبير في الشؤون الدولية، بأنه "**انتقام الجغرافيا**". إضافة إلى هذا وذاك فان إيران تعاني من ديمقراطية زائفة واقتصاد طبقي ما جعلها لم

---

[1] احمد المقداد، "**تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة**"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 40، ع 2، 2013، ص 456.

تستطع بعد صياغة إستراتيجية داخلية جامعة لمكوناتها المجتمعية في سياق من الحكم الرشيد[1]. وهو ما يتنافى تماماً مع المحددات التي تقوم عليها الدولة الإيرانية في سياستها الخارجية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه أمريكا فترة "دونالد ترامب"

يتنافس على سياسة إيران الخارجية، لاسيما العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد "**دونالد ترامب**"، اتجاهان داخل تركيبة السلطة، أحدهما يُروج للانفتاح الحذر مع الولايات المتحدة والغرب، والمضي قُدمًا في تطوير العلاقات والاستفادة من الفرص المتاحة، واتجاه آخر رافض لهذا التوجه ويرفع شعار العداء والمواجهة الذي تبنته إيران الثورة منذ قيامها.

المطلب الأول: "دونالد ترامب" كمحور رئيسي بين اتجاهان في السياسة الخارجية الإيرانية

الاتجاه الأول: لا يزال يُعول على المكاسب المتوقعة بعد إبرام الاتفاق النووي، وما قد يصحبها من مكاسب اقتصادية قد تُسهم في تدفق الاستثمارات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ومن ثم إنعاش الاقتصاد والانخراط في السياسة والاقتصاد العالميين، وذلك رغم سلوك "**دونالد ترمب**" العدائي تجاه إيران ورغم سياساته التي أعادت إلى الواجهة سيناريو العقوبات والضغط والعزلة.

الاتجاه الثاني: وهو الذي وجد في سياسة الولايات المتحدة وسلوك الرئيس الأميركي العدائي تجاه إيران حُجة للتشكيك في جدوى الحوار معها والتشكيك في جدوى الاتفاق النووي، وتُهيمن على هذا الاتجاه القوى المتشددة والمؤسسات العسكرية التي لديها مصلحة في استمرار عملية التصعيد، بوصفه مبررًا لتحكمها في السياسات الداخلية والخارجية، وهي المؤسسات التي بيدها القرار السياسي فعلياً.

أين جعل هذا الاتجاه مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة مسألة عقدية لمصادرة حق الطرف الآخر وحق المجتمع في اختيار ما يراه مناسبًا لصالحه. في هذا الإطار على سبيل المثال صرح إمام جمعة مشهد، أحمد علم الهدى، قائلًا: "**ذلك الشخص الذي يتحدث عن المصالحة مع أمريكا من أجل حل المشكلات، يعاني من مشكلة في معرفة الله والاعتقاد به وبيوم الميعاد وأن قدرته أعلى من كل القوى**". واستغل هذا الاتجاه العملية الإرهابية التي استهدفت البرلمان ومرقد "**علي الخميني**" **جوان 2017**، لـــ تعبئة الرأي العام ضد الولايات المتحدة، بـــ اعتبارها من تقف خلف هذه العمليات. الحقيقة أنّ هذا الخلاف ما هو إلاّ مجرد دعاية ودعاية مضادة من جانب تيارين يدافعان في النهاية عن نفس المبادئ، لأن الواقع يفيد بأنّ

[1] مصطفى شفيق علام، "**خريطة الضعف الإيراني**"، موقع، https://ar.islamway.net، 2019/09/01.

الجميع يعملون تحت مظلة سياسية واحدة، يُمثلها الولي الفقيه الذي يحدد بدوره بوصلة السياسات والخيارات، لاسيما الإستراتيجية منها.أين يبقى العداء لأميركا حازماً وجازماً.

المطلب الثاني: الواقع الداخلي المركب اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

لقد انعكس هذا الواقع الداخلي الإيراني المركب تجاه الولايات المتحدة على ردود فعل إيران رسميًا على السياسات الأميركية تجاه إيران، وذلك على النحو الآتي:

أولاً/ الحفاظ على مكتسبات الاتفاق النووي: رغم ما يبدو من نقاش داخلي حول الاتفاق النووي وآثاره، فإنّ أطراف الداخل الإيراني سواء من المتشددين أو الإصلاحيين لديهم رغبة في الحفاظ على هذا الأخير ومكتسباته، لأن الاتفاق يضمن لإيران الخروج من العزلة، وينعش اقتصادها المأزوم، لهذا فإن الاتفاق يمثل مصلحة حيوية لإيران[1]. فأمام الأزمة الداخلية المركَّبة السياسية–الاقتصادية–والاجتماعية التي يُعانيها النظام، ربما لأنها نقطة ضعف قد تسنح بنتائج إيجابية مع تكثيف الضغط على إيران، لاسيما أنّ هذه الساحة تأثرت سلبًا إلى حد بعيد بعد توقيع الاتِّفاق النووي على عكس المتوقع، وذلك لأسباب داخلية متعلقة بإخفاق صناع القرار في إيران في تطبيق سياساته الاقتصادية، حيث فشلت خطط "**حسن روحاني**" الإصلاحية، ولم يتمكن من تهيئة البيئة الداخلية لاستقبال مكتسبات الاتِّفاق النووي، أين بقي الحرس الثوري حجر عثرة أمام دفع عجلة الاقتصاد وأمام خطط إصلاحه وإدماجه عالميًّا من خلال هيمنته على مقدَّرات الاقتصاد وثروات البلاد، بل وإهدارها في مشروع التوسُّع الخارجي الذي يتبناه، وعدم استجابته لدعوات "**حسن روحاني**" بالتخلي عن هذا الدور الذي أصبح عبئًا على السياسة والاقتصاد، فضلًا عن أنّ المشروع الخارجي قد استنفد موارد ضخمة وأهدر الفرص التي منحها الاتِّفاق النووي لنمو الاقتصاد، ومعالجة الأوضاع المعيشية التي تزداد صعوبة ممثلة في تزايد البطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، ومن ثم بدأت تظهر بوادر الغضب الشعبي، واحتلت الاحتجاجات المشهد السياسي وعكست عمق الأزمة في الداخل، ومعها رفعت شعارات نالت من شرعية النظام وممثليه الدينيين والسياسيين على السواء. إضافة إلى ما سبق فإنّ انسحاب "**دونالد ترامب**" من الاتِّفاق النووي وشروعه في تطبيق الحزمة الأولى من العقوبات فاقم المشكلة الاقتصادية التي لها جذورها بــ الأساس، وتعرضت العملة الوطنية إلى الانهيار قبل أن تظهر بعض مؤشرات التحسن الطفيف مؤخرًا، وازدهرت السوق السوداء لتبادل الدولار الأمريكي، وشهدت البلاد تظاهرات عامة مطلع سنة **2018**، وأخرى بنهاية شهر **جويلية** ومطلع شهر **أوت 2018**،

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "**السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/05/21.

فضلًا عن الاحتجاجات الفئوية والإضرابات المتواصلة منذ أشهر، والتي تعكس عمق الغضب الشعبي. بعدما تصاعدت أبعاد الأزمة في الداخل مارس المتشددون ضغوطًا كبيرة على الرئيس "**حسن روحاني**"، واستخدموه ككبش فداء بعدما أعلن "**دونالد ترامب**" انسحابه من الاتّفاق النووي، وفرضوا تغييرات على أعضاء حكومته طالت وزيري العمل والاقتصاد ومحافظ البنك المركزي، وذلك على وقع الأزمة الاقتصادية، وتصاعد الغضب الشعبي، بل ووُجِّهَت أسئلة إلى"**حسن روحاني**" في البرلمان، بما يعني كسب المتشددين لجولة في مواجهة "**حسن روحاني**" تحت تأثير فشل الاتّفاق وغضب الرأي العام وتردي الأوضاع في الداخل، ولم يكُن هذا حلًّا للأزمة بقدر ما كان انعكاسًا لأزمة النظام السياسي والصراع بين أطرافه، بما لا يُمثّل معالجة للأزمة بل، إنه يزيد حالة الاستياء.

على صعيد آخر كان لحزمة العقوبات التي فرضها "**دونالد ترامب**" وتهديداته للشركات والدول التي تستثمر في حقول النفط الإيرانية دور في خفض إنتاج النفط الإيراني، وهو ما أثر بدوره على الإيرادات الحكومية، وغلّ من قدرتها على مواجهة أزمة العملة ومن الوفاء بـــ التزاماتها، وهو ما نتج عنه أزمة العملة الوطنية التي فجرت الاحتجاجات ضد النظام وطالت أحد أهم الفئات المؤيدة له وهم تجار البازار[1]. يفترض أن تستهدف العقوبات القادمة في **نوفمبر** الماضي قطاع الطاقة في إيران ووقف التعامل بـــ الدولار، بهدف الوصول بتصدير النفط الإيراني إلى المعدل صفر، وهو إذا تم فإنه قد يفرض تحدِّيًا وجوديًّا على النظام الإيراني .

في ظل هذه المعطيات ترى الإدارة الأمريكية وجود فرصة سانحة لتضييق الخناق على النظام والتأثير على شرعيته، وإرغامه على التنازل مقابل رفع العقوبات وإعادة الاستقرار الداخلي، لاسيما أنّ الأزمة الداخلية تتفاقم يومًا بعد يوم، ولا شك أنّ النظام الإيراني يُحاول معالجة وضعه الداخلي المتأزم، من خلال محاولات لمواجهة الفساد وإعادة الاستقرار لسوق العملة من أجل لجم غضب الفئات الرئيسة التي يستمد منها شرعيته ويكتسب تأييده، كتجار البازار تحديدًا الذين أعربوا عن استيائهم وغضبهم من السلطة بعد انهيار سوق العملة، وقادوا تظاهرات داخلية استمرت لأيام، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتّفاق وبالتزامن مع تطبيق الحزمة الأولى من العقوبات، لكن هذا الغضب مرشح أن يتصاعد جراء العقوبات المصرفية والركود الذي صاحب حزمة عقوبات نوفمبر الماضية، وهو التكتيك الذي تعتمده الإدارة الأمريكية بكثافة وتُحاول أن تهيأ

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "**الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،https://rasanah-iiis.org ، 2019/08/23.

الظروف الخارجية والداخلية لنجاحه[1]. فوفقًا لتقرير مؤتمر التجارة والتنمية بمنظمة الأمم المتحدة **UNCTAD** حول أوضاع الاستثمار العالمي، فقد سجلت إيران معدلات جذب استثمارات بقيمة **3 مليارات و372 مليون دولار** سنة **2016**، أي بمعدل نمو **64%**، ولا شك أنّ هذا النمو من ثمار الاتفاق النووي، كما أنّ له مردودات ايجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. في السياق ذاته يشير التقرير الشهري الصادر من منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك إلى أنّ إنتاج إيران للنفط في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الميلادي الحالي وصل إلى **3.796 مليون برميل** يومياً، مسجلًا ارتفاعًا بمعدل **55 ألف برميل**، مقارنة بالفترة ذاتها سنة **2016**، كما ارتفعت أعداد السياح الأوروبيين والأميركيين في إيران خلال هذه السنة مقارنة بـــ الأعوام السابقة، ولهذا تتمسك إيران بالاتفاق[2].

وعليه فانه رغم الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران وتهديد الدول التي تستمر في علاقاتها مع إيران. إلاّ أنّ هذه الأخيرة تظل متمسكة بالاتفاق النووي مع الأطراف الشريكة فيه، محاولة توظيف الخلافات الأمريكية مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية من أجل استمرار الشراكة الاقتصادية معها[3].

ثانياً/ بناء شراكة اقتصادية مع القوى الدولية الفاعلة: على الرغم من أنّ اتّباع واشنطن نهجاً متشدّداً مع إيران قد قوّى أوساط متشدّدة في إيران معادية لخطّة العمل الشاملة المشتركة، يُظهر قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعداداً للإبقاء على الاتّفاقية. ففي **23 ماي**، طلب المرشد الأعلى الإيراني من أوروبا أن تقدّم ستّ ضمانات ملموسة. وتشمل هذه الضمانات زيادة واردات الاتّحاد الأوروبي للنفط من إيران للتعويض عن العقوبات التي أعادت الولايات المتّحدة فرضها، من دون ذكر مسألة برنامج الصواريخ البالستية الإيراني وسياسات إيران الإقليمية. ويُشير قلقُ "**علي الخامنئي**" الصريح إزاء خسارة إيرادات الصادرات النفطية، ولاسيّما في سياق الأزمة الاقتصادية الحادّة في البلاد، بالإضافة إلى نيّته المعلنة في الالتزام بخطّة العمل الشاملة المشتركة بمساعدة الاتّحاد الأوروبي، إلى أنّ الجمهورية الإسلامية تحتاج إلى أوروبا لحاجاتها الخاصّة، ومن أجل مساعدتها على التخفيف من حدّة الضغط الأمريكي. وتبقى النقطة الأخيرة سياسة لطالما اعتمدتها إيران ما بعد الثورة. تكمن نقاط القوّة لعلاقة أوروبا مع إيران في الدور الرئيسي الذي اضطلعت به أوروبا في تحديث البنية التحتية الصناعية لإيران، وفي السمعة الحسنة التي

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) محمود حمدي أبو القاسم، "السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة"، **المرجع سبق ذكره.**

(3) محمود حمدي أبو القاسم، "**الاحتجاجات الفئوية والتعبئة الاجتماعية في إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2019/09/21.

تتمتّع بها لدى مختلف الأطياف السياسية في الجمهورية الإسلامية، وفي دورها المهمّ في مساعدة طهران على تحسين مكانتها في النظام الدولي. ومن المهمّ أن تدرك أوروبا أيضاً بأنّها القوّة الوحيدة التي بإمكانها أن تقدّم لإيران المنافع الاقتصادية التي تسعى إليها. وتشكّل في الواقع هذه الأفضليات المقارنة نفوذَ الاتّحاد الأوروبي في علاقاته مع طهران عند المقارنة مع قوى عظمى غير غربية[1].

إضافة إلى هذا، هناك عدد من الشركاء الدوليين الذين لديهم مصالح اقتصادية مع إيران تعززت في مرحلة ما بعد الاتّفاق كروسيا والصين والهند واليابان، وهذه الدول تبدي مقاومة للموقف الأمريكي وتحاول تدبير مسارات لاستمرار التعاون حفاظاً على مصالحهم سواء من خلال سياسات مقاومة للضغوط الأمريكية أو محاولة الحصول على استثناءات لتفادي العقوبات مثل اليابان تحديدًا في هذا المجال[2]. فبالنسبة لــ روسيا **فقد شهدت هذه الأخيرة تناميًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، لاسيَّما بعد توقيع الاتِّفاق النوويّ، الذي لعبت روسيا دورًا كبيرًا وفعَّالًا في إبرامه، أين خَطَت الدولتان خطوات جادَّة في طريق تعزيز أوجه التعاون في شَتَّى المجالات السياسة والاقتصاديَّة والعسكريَّة، فضلًا عن التعاون على مستوى الأزمة السُّوريَّة.** كما تُمثل فترة ما بعد توقيع الاتِّفاق النوويّ زيادة ملحوظة في حجم التعاون الإيرانيّ–الرُّوسي، تَجلَّت في توقيع عدد كبير من الاتِّفاقيات، شملت التعاون في المجال العسكريّ، والطاقة النوويَّة، والنِّفْط، وإلغاء التأشيرات، إضافة إلى تعاون في المجال المصرفي[3].

بالنسبة لــ الصين **فقد أصبحت هذه الأخيرة ، تُشكِّل شريان الحياة لإيران في عهد الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب"، إذ ازدهر التبادل التجاري دون انقطاع بين البلدين ليصل إلى 48 مليار دولار سنة 2018، ولأن الصين هي أكبر مستورد للنِّفْط الإيرانيّ، فإنّ حصولها على استثناء من الولايات المتَّحدة بشأن العقوبات على إيران يخفف من آثار العقوبات والعزلة على طهران.** ففي ظلّ توقعات النموّ الاقتصادي المذهل في الصين بــ حلول سنة **2030**، فإنّ حاجة العملاق الآسيوي من الطاقة سترتفع بشدة، والوقوف إلى جانب طهران في الأوقات العصيبة سوف يُؤتِي أُكُلَه من خلال ردّ الجميل لبكين خلال العقود القادمة[4].

---

[1] علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/22.

[2] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

[3] معتصم صديق عبد الله، "**إيران وروسيا..ما بعد الاتفاق النووي**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

[4] بهز بان فارسي، "**إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

في حقيقة الأمر هذا التعاون بين إيران والقوى الدولية الفاعلة السالفة الذكر لا يمكن وصفه بالاستراتيجيّ، بل هي عَلاقة اقتضتها الضرورة بفعل العوامل الداخليَّة والإقليميَّة والعالَمِيَّة، أجبرت البلدان على تقارُب وتعاون يبدو ظاهره متماسكًا لكن باطنه مليء بالاختلافات الجِدِّيَّة والعميقة. فكلا الجوانب تبحث عن تحقيق لمصالحها لا أكثر ولا أقل، فإيران تريد تحصين نفسها عسكريًّا وتحسين ترسانتها العسكريَّة المتهالكة، فضلًا عن كسب حليف قوي كروسيا بديلًا من أمريكا، على الأقلّ في الوقت الحالي، في حين تعمل روسيا والصين وأوروبا على كسب أسواق بديلة وجديدة لبيع أسلحتها ومنتجاتها العسكريَّة في ظلّ الأزمات الاقتصاديَّة التي تمرّ بها.

ثالثا/ تعزيز القدرات العسكرية والصاروخية: ما زالت إيران حريصة على تأكيد عدم تراجعها عن سياستها، لاسيما فيما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية، رغم الضغوط الدولية التي تتعرض لها في هذا السياق، بسبب اتساع نطاق الاهتمام الدولي بالتهديدات التي يفرضها استمرارها في تطوير تلك الصواريخ، على الصعيدين النووي والإقليمي، وهو ما لا يمكن فصله عن مجمل التطورات التي شهدتها الساحتان الإقليمية والدولية في الفترة الأخيرة، وكانت محل متابعة خاصة من جانب طهران، سواء على مستوى التوتر المتصاعد حول الاتفاق النووي، أو على صعيد الانتقادات الإقليمية والدولية الموجهة للأدوار التي تقوم بها إيران في المنطقة، ومساعيها لتكريس وجودها العسكري داخل سوريا. وقد طرحت التصريحات التي أدلى بها قائد القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري "**أمير علي حاجي زاده**"، في **6 مارس** من سنة **2018**، قائلاً: "**أنّ "إيران تُعتبر ضمن الدول الخمس الرائدة في مجال الصواريخ والدفاع العسكري والرادارات والقنابل والطائرات المُسيَّرة على مستوى العالم**"[1].

رابعاً/ تعزيز النفوذ الإقليمي: على الساحة الإقليمية، كما لم يعُد زمام المبادرة للولايات المتحدة كفاعل دولي وحيد كما كان الوضع في السابق، فإنّ التفاعلات أصبحت لا تخلو من أدوار لقوى إقليمية رئيسة، مصالحها شديدة التناقض والتنافس والتداخل، بحيث لا يمكن رسم سيناريو سلس لـــ مواجهة دور إيران دون تحديات ومواجهات معقدة، فالروس لديهم تحالف استراتيجي مع إيران في الساحة السورية، والحكومتان العراقية والسورية حليفتان رئيستان لإيران ولا يُمكنهما فك الارتباط معها سياسيًّا ومذهبيًّا، وتركيا تقاطعت مصالحها مع إيران بصورة رئيسة في عدد من الملفات المشتركة وفي بعض مناطق النفوذ المؤثرة، كما تعززت مكانة حزب الله في لبنان، بل وتعزز دوره إقليمياً كقوة عسكرية لديها مرونة في التحرك خارج

---

(1) "**أهداف متعددة: لماذا تواصل إيران استعراض قدراتها الصاروخية**"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/08/22.

الحدود بصورة منفردة أو بالتنسيق مع الجيش اللبناني، وربما الساحة اليمنية التي تدخلت فيها المملكة العربية السعودية من خلال عاصفة الحزم هي الساحة الوحيدة التي يجوز القول إنه تم تضييق الخناق فيها على إيران إلى حد بعيد. [1]

لقد أصبحت إيران تمتلك أوراقًا مهمة في عديد من الملفات في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ولم يعد من الممكن تجاهل دورها كفاعل إقليمي له تأثيره، وليس من السهولة بـــ مكان الحد من هذا الدور على الأقل على المدى المتوسط إلاّ بضغوطات خارجية وداخلية معاً. ويعتقد كثيرون أنّ خروج بعض قوات إيران النظامية من تلك الدول لن يحد من نفوذ وكلائها وأذرعها وحلفائها الذين أصبحوا جزءًا من الأزمة الناشئة على خطوط الصدع السياسي والمذهبي والطائفي الذي يشيع في المنطقة وداخل دولها. كما تسمح حدود إيران المتسعة وعلاقاتها الإقليمية بـ التحايل على صعوبات حظر نفطها. في الوقت نفسه الذي تُهدد فيه حركة الملاحة البحرية في باب المندب ومضيق هرمز في حالة ممارسة مزيد من الضغوط عليها والوصول بنفطها إلى المعدل صفر، كما تُهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وهو الأمر الذي قد يجر المنطقة لمواجهة مفتوحة تؤثر بالضرورة على حركة النفط وإمداداته وأسعاره عالمياً، وبطبيعة الحال قد لا تتحمل الدول المصدرة أو المستوردة للطاقة تبعات هذه الحالة[2].

تدرك إيران طبيعة أزمتها ونقاط ضعفها وقوتها، هي تناور مستفيدة من الظروف المتعلقة بالأزمة، لهذا هي لا تزال متمسكة ببقاء الاتّفاق ما التزم به أي من أطرافه، ولا تكف عن التهديد بـــ الخروج منه كورقة ضغط ومناورة وحسب. كما تُكثف من نشاطها الدبلوماسي للحصول على تأييد لمواقفها في مواجهة الولايات المتحدة ولأجل ضمان استمرار علاقاتها التجارية الخارجية، كما تُعزز من حضورها في الساحات الإقليمية والاشتباك المكثفة، وظهر ذلك في ضرباتها الصاروخية لـــ "**تنظيم داعش**" في سوريا مؤخراً، وفي ضرب معسكرات الجماعات الكردية المسلحة في كردستان العراق، بوصف هاتين الساحتين الدولية والإقليمية هما مكسبها الرئيس ورهانها الأكبر أثراً في مواجهة الولايات المتحدة وضغوطها[3].

خامساً/التهديد باستهداف المصالح الأمريكية في الخليج والمنطقة: تسعى إيران لمواجهة الضغوط والعقوبات عبر حدودها المتسعة والمصالح المتبادلة مع عدد من دول الجوار الجغرافي، كالعراق وتركيا اللتين أعلنت القيادة السياسة فيهما رفض العقوبات الأمريكيَّة، إضافةً إلى العمق الاستراتيجي الإيرانيّ في

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

[2] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

[3] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

سوريا ولبنان واليمن الذي يُوفِّر لإيران أوراق ضغط في إطار تحدِّي الضغوط الذي تواجهه. وقد حدَّد "**حسن روحاني**" ضمن إستراتيجية إيران لمواجهة الضغوط الأمريكيَّة، لاسيما ما يتعلق بـ العقوبات النِّفْطية، أهمِّيَّة تحرك إيران على عدة محاور إقليمية لـ مواجهة العقوبات إلى جانب تلك الدول، فأشار إلى جانب تركيا والعراق إلى أفغانستان ودول حوض بحر قزوين وبعض دول الخليج العربي.

فعلى سبيل المثال تُوفِّر البنوك ومكاتب الصرافة في عدد من الدول الإقليمية قنوات للتغلب على العقوبات المالية، فإيران استخدمت البنوك الأفغانية لـ دفع ثمن الواردات الإيرانيَّة وتحويلها إلى دولارات أمريكيَّة مقابل حصول الوسطاء على عمولة تتراوح بين **5% و7%**، إلى جانب تجار المقاطعات الحدودية الأفغانية الذين يحولون الدولار خلال تجارتهم مع إيران، ونجم عن هذا التبادل المالي نقص الدولار الأمريكيّ في أفغانستان إلى نحو مليونين أو **3 ملايين دولار** يوميًّا.

كذلك يُوفِّر عدد من الشبكات في هذه الدول خدمات مهمَّة في ما يتعلق بعديد من إجراءات ووسائل التحايل على العقوبات، فهذه الشبكات تنخرط فيها دول وشركات ذات صفة وطنية، وشركات خاصَّة ووسطاء، وشركات شحن إيرانيَّة وغير إيرانيَّة، فضلًا عن مصارف محلية داخل إيران، لاسيما البنك المركزي، ومصارف وبنوك في الخارج في أكثر من دولة، فضلًا عن مليشيات إقليمية تابعة لإيران، وأخيرًا شركات مختلفة الأنشطة ورؤساء شركات. وتفيد المعلومات بأن هذا النمط يحقِّق لإيران ثلاثة أهداف رئيسية[1]:

أ/التغلُّب على العقوبات المتعلقة بالصادرات النِّفْطية.

ب/التغلُّب على العقوبات المتعلقة بالتعاملات المالية مع الخارج.

ج/ تقديم المساعدة للمليشيات وحركات المقاومة في المنطقة.

منذ انسحاب الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" الاتفاق النووي الإيراني، زادت إدارته بشكل مطرد من الضغوط الاقتصادية ضد النظام الإيراني، حيث فرض عددًا غير مسبوق من العقوبات لتخريب صادراتها النفطية ومعاقبة دعمها لوكلاء المنطقة. هو ما استدعى "**جون بولتون**" إلى التلميح على أنه هناك تهديدات إيرانية غير محددة للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، بينما لمح في خطوة أكثر جدية: "**التهديد باستخدام العنف**". لم يكشف مسؤولو الإدارة حتى الآن عما أثار بالتحديد المخاوف بشأن استهداف إيران للولايات المتحدة أو حلفائها، حيث أشار وزير الدفاع بالنيابة "**باتريك شاناهان**"، على سبيل المثال، إلى "**مؤشرات على وجود تهديد حقيقي من جانب قوات النظام الإيراني**" في المنطقة، وخاصة في ظل تعمّق مهمة كل

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "**عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/25.

من القوات الإيرانية والأمريكية هناك، وهناك الكثير من الفرص للإيرانيين لمضايقة أمريكا وحلفائها إذا اختاروا ذلك. تعمل القوات الإيرانية أو وكلائها على مقربة من القوات الأمريكية والقوات المدعومة من الولايات المتحدة في كل من العراق وسوريا. إذ تُهدد إيران بشكل روتيني بـــ عرقلة تجارة النفط العالمية عبر مضيق هرمز قبالة سواحلها؛ كما أنّ القوات المتحالفة معها في اليمن وقطاع غزة تُهدد بشكل مباشر حلفاء الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية وإسرائيل بهجمات صاروخية[1] .

إذ ظلت التحذيرات المحددة حول نية إيران غامضة، فإنّ احتمال تهديد إيران للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة أمر خطير.يُصرح "**علي فايز**" الخبير في شؤون إيران بمجموعة الأزمات الدولية قائلاً: "**الحقيقة هي أنّ الولايات المتحدة مكشوفة إلى حد كبير في المنطقة**"، مضيفًا: "**لدى الإيرانيين الكثير من الخبرة التي تستهدف القوات الأمريكية في المنطقة بشكل غير مباشر من خلال استخدام حلفائهم من الميليشيات الشيعية**".خاصة وانه لدى الولايات المتحدة حوالي **2000 جندي** في سوريا، حيث يوجد لإيران ووكلائها وجود عسكري مادي؛ ولدى الولايات المتحدة أيضاً **5000** من قوات الأمن في العراق، ولا تزال الجمهورية الإيرانية لاعباً مؤثرا في العراق؛ وفي أفغانستان هناك **14000 جندي أمريكي**، وقد حققت طهران هدفا مشتركا مع طالبان يتمثل في القتال ضد "**تنظيم داعش**". وكذلك، لدى إيران الوسائل لتصعيد التوترات في أي من هذه البلدان[2]. في الحقيقة الأساليب كثيرة ومتنوعة، والنِّظام الإيراني يتفنّن في البحث عن طرق وحيل للالتفاف على العقوبات، وما إن تفشل طريقة حتى يبتكر طريقة أخرى، ومن ثمّ تبحث الولايات المتَّحدة عن طريقة للمواجهة قد تنجح أو لا. لكن يبقى أمر هامّ، هو أنّ غالبية هذه الحيل أكثر تكلفة على الفرد والاقتصاد الإيرانيّ من إتباع الطرق المباشرة والقانونية.

المطلب الثالث: أهم القرارات المتخذة من إيران إزاء أمريكا

استوعب القادة الإيرانيون وطأة عقوبات "**الضغط الأقصى**" بحذر غير معهود، ولاسيما منذ خروج "**دونالد ترامب**" من خطّة العمل الشاملة المشتركة. فحتى بعد **12 شهراً** من الهجوم غير المتهاون لإدارة هذا الأخير على الاتفاق النووي، بقي الاتفاق راسخاً، حتّى مع تصاعد المواجهة بين واشنطن وطهران. ولم يبدأ ردٌّ إيراني مدروس نوعاً ما بالبروز سوى في الأسابيع القليلة الماضية، بعد فترة طويلة من التأكّد من أنّ المجتمع الدولي لن يقوم بأي إجراءات بطولية لإبعاد إيران عن وطأة الضربات الموجعة التي تسببها

---

[1] كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور، "**إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية ....والأمور تخرج عن السيطرة بـــ سرعة كبيرة**"، مجلة اتلانتيك الأمريكية، موقع: http://www.nlka.net، 2019/08/25.

[2] كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور، "**إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية والأمور تخرج عن السيطرة بـــ سرعة كبيرة**"، **مرجع سابق**

العقوبات الأمريكية وليس سوى بعد أن عملت واشنطن على زيادة حدّة الحصار عبر عدم القبول بالتنازلات للاستمرار بتصدير النفط الإيراني. هذا ما دفع طهران الإعلان على أنها قريباً ستتحدّى القيود المفروضة عليها بموجب الاتفاق النووي المُبرم سنة **2015** بشأن مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب. وتأتي هذه الخطوة البارزة الأولى التي اتخذتها إيران والتي تنحرف عن الاتفاق النووي منذ أن انسحبت الولايات المتحدة منه سنة **2018**[1] . هذا وقد سبق هذه الخطوة قرارين اثنين هما[2]:

_ قرار الإجراءات المتعلقة بـــ الماء الثقيل وتخزينه مع تأكيد طهران أنها ستتوقف عن بيع الماء الثقيل واليورانيوم المخصب وعلى مدار ستين يومًا، مانحًا الدول الأوروبية الفترة نفسها للتفاوض.

_ قرار هيئة الطاقة الذرية الإيرانية التي قررت زيادة إنتاج إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب بـ أربعة أضعاف حجمه الحالي، ولكنها بقيت ضمن المسموح به وفقا للاتفاق النووي.

أثارت الخطوات الإيرانية التي اتخذها طهران عدداً من التساؤلات حول دوافع القرارات الإيرانية، وكيف كانت المواقف الدولية منها، بجانب تساؤلات أخرى يطرحها المجتمع الدولي بخصوص ماذا تعنيه القرارات الإيرانية بعد إعلانها موعداً لبدء تخصيب اليورانيوم إلى مستوى أعلى من المنصوص عليه في الاتفاق النووي، وإلى أي مدى يمثل ذلك تهديداً للأمن الدولي، وتهديداً للاتفاق النووي المبرم سنة **2015** والذي انسحبت منه واشنطن وليكن **اهتمامنا هنا بـــ الإجابة على التساؤل "ماذا تعني قرارات إيران بتجاوز نسب تخصيب اليورانيوم؟!"، وذلك تركيزاً على النقاط الرئيسية الآتية:**

أولا/ ما هو تخصيب اليورانيوم الذي يدور الحديث عنه؟: تخصيب "**اليورانيوم**" هو عملية فصل نظائر اليورانيوم **(فصل اليورانيوم–238 عن اليورانيوم–235)**، بغرض الحصول على نسبة مرتفعة من **اليورانيوم–235**، الذي يصلح للاستخدام في مفاعلات الطاقة النووية المدنية وكذلك إنتاج أسلحة نووية.

يحتوي عنصر "**اليورانيوم**" في الطبيعة على نسبة **99.3%** من نظير **اليورانيوم–238**، و**0.7%** من نظير **يورانيوم–235**، وحينما تزيد نسبة تركيز **اليورانيوم–235** عن **0.7%** يصبح مفيداً للاستخدام في مجال الطاقة النووية. وتتم عملية رفع نسبة **اليورانيوم–235** "**التخصيب**" على عدة مراحل، يتم في كل مرحلة منها عزل كميات أكبر من النظير المرغوب فيه "**يورانيوم–235**" عن نظائره من خلال أجهزة الطرد المركزي، بحيث يزداد "**اليورانيوم**" تخصيباً بعد كل مرحلة لحد الوصول إلى نسبة النقاء المطلوبة **5.3%** من اليورانيوم–**235** لـــــ إنتاج الطاقة الكهربائية في المفاعلات النووية، أو **20%** لمفاعلات البحوث العلمية، أو

---

[1] سوزان مالوني، "**للازمة الأمريكية الإيرانية لتخفيف الاحتدام: كيف نحرص على اتخاذه**"، BROOKINGS، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/27.

[2] "**ماذا يعني تجاوز إيران سقف تخصيب اليورانيوم المحدد بالاتفاق النووي؟**"، موقع: https://www.aljazeera.net، 2019/08/27.

90% لإنتاج الأسلحة النووية[1].وكانت السلطات الإيرانية قد أعلنت، **الإثنين 1 جويلية 2019**، أنها تجاوزت سقف مخزونها من **"اليورانيوم المنخفض التخصيب"** المحدد بموجب الاتفاق، الأمر الذي يعبد الطريق أمام إنتاج رؤوس نووية حربية، وهي الخطوة التي استندت فيها طهران إلى مادتين في اتفاق **2015** تتيح لأي طرف أن يكون بحِل من التقيد ببعض التزاماته لفترة معينة، في حال اعتبر أن الطرف الثاني لا يفي بها، وذلك ردًا على قرار الرئيس الأمريكي **"دونالد ترامب"** الانسحاب أحاديًا من الاتفاق النووي في **ماي/ 2018**، وإعادة فرض عقوبات على إيران. خطوة يعتبرها البعض تصعيدًا إيرانيًا في إطار حرب الوجود التي تخوضها ضد واشنطن، حفاظًا على استقلالها وسيادتها، فيما يذهب آخرون إلى أنها مناورة سياسية تهدف إلى مزيد من الضغط على شركاء الاتفاق الأوروبيين، لدفع الجانب الأمريكي لإعادة النظر في قرار الانسحاب الأحادي والتحايل لتخفيف تبعات العقوبات الاقتصادية المفروضة على الإيرانيين.

أكد مساعد الشؤون السياسية للخارجية الإيرانية **"عباس عراقجي"** قائلاً: **"إنّ طهران أعطت الدبلوماسية وقتًا كافيًا خلال عام كامل، وأنّ تقليص التزاماتها ليس انتهاكًا للاتفاق"**. جدير بالذكر أنّ البند الخامس في الاتفاق النووي ينصّ على تعهد إيراني على مدى **15** عامًا حتى سنة **2025**، لإبقاء نسبة **"تخصيب اليورانيوم"** على **3.67%**، وهو الأقل عن نسبة الـ **20%** التي وصلت لها قبل التوقيع على الاتفاق، لكن الانسحاب الأحادي الأمريكي دفع طهران للتخلي عن هذا التعهد[2].

ثانياً/ دوافع القرارات الإيرانية من التخصيب واهم المواقف الدولية:

أ/ دوافع القرارات الإيرانية: من بين أهم الدوافع التي دفعت إيران تجاوز حد **"تخصيب اليورانيوم"** المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** ما يلي:

_ أنّ إيران أعطت وقتاً كافياً للحل الدبلوماسي، وأنّ الأوروبيين فشلوا بـ التزاماتهم في الاتفاق النووي[3].

_ تأكد إيران بعد فترة طويلة من أنّ المجتمع الدولي لن يقوم بأي إجراءات بطولية لإبعادها عن وطأة الضربات الموجعة التي تُسببها العقوبات الأمريكية وليس سوى بعد أن عملت واشنطن على زيادة حدّة الحصار عبر عدم القبول بالتنازلات للاستمرار بتصدير النفط الإيراني[4].

_ الانسحاب الأحادي الأمريكي من الاتفاق سنة **2018**.

---

[1] **"ما لا تعرفه عن عملية تخصيب اليورانيوم الإيراني"**، المركز الخبري الوطني، موقع: https://nnciraq.com ، 2019/09/27.

[2] عماد عنان، **"انتهاء المهلة...طهران تقلص التزاماتها النووية وتُبقي باب الدبلوماسية مفتوحاً"**، موقع: http://www.noonpost.com، 2019/09/27.

[3] عباس موسوي، **"الخارجية الإيرانية: الاتحاد الأوروبي لا يحق له الرد على رفع نسبة تخصيب اليورانيوم"**، موقع: https://www.independentarabia.com، 2019/08/27.

[4] سوزان مالوني، **المرجع سبق ذكره.**

ب/ أهم المواقف الدولية: أثار قرار إيران، الأحد، زيادة نسب تخصيب اليورانيوم، قلقًا أوروبيًا على مصير الاتفاق النووي، وتحريضًا إسرائيليًا على فرض عقوبات جديدة على طهران، فضلًا عن اتهام روسي للولايات المتحدة الأمريكية بتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. بعدما أمهلت طهران الدول الأوروبية المشاركة في الاتفاق **60** يومًا أخرى، للوفاء بالتزاماتها تجاه إيران بموجب الاتفاق، وذلك بعد مهلة مماثلة بدأت في **8 ماي** الماضي.

أوروبا قلقة وتتمسك بالاتفاق: صرحت المتحدثة باسم السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، "**مايا كوتشيانتيتس**" قائلة: "**تعرب عن تخوفنا وقلقنا العميق إزاء إعلان إيران بدء رفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى أعلى من 3.67%، المنصوص عليها في خطة العمل المشتركة**". ودعت، في تصريح صحفي، إيران إلى "**عدم اتخاذ إجراءات إضافية من شأنها تقويض التزامها بالاتفاق النووي**". وتابعت: "**نحن على تواصل مع أطراف الاتفاق النووي بشأن الخطوات التالية بموجب بنود الاتفاق. "وننتظر المزيد من المعلومات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية**".

فرنسا.. انتهاك للاتفاق: أعرب الرئيس الفرنسي، "**إيمانويل ماكرون**"، عن قلقه الشديد إزاء قرار إيران، واصفاً زيادة تخصيب اليورانيوم بأنه "**انتهاك للاتفاق النووي**".

إسرائيل تطالب بعقوبات قاسية: جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته، "**بنيامين نتنياهو**"، دعوته العواصم الأوروبية إلى فرض عقوبات "**سريعة**" و"**قاسية**" على طهران، على خلفية قرارها زيادة نسب تخصيب اليورانيوم. معتبراً أن القرار الإيراني "**خطوة خطيرة جدا جداً**". كما شدد على أنّ "**إيران انتهكت التزامها الرسمي أمام مجلس الأمن الدولي بعدم تخصيب اليورانيوم فوق مستوى محدد**".. وتابع قائلاً: "**أتوجه إلى أصدقائي زعماء فرنسا وبريطانيا وألمانيا لقد وقعتم على هذا الاتفاق، وقلتم أنكم ستفرضون عقوبات قاسية، في حال اتخاذ طهران هذه الخطوة.. أين أنتم منه الآن**". موضحاً أنّ تخصيب إيران لليورانيوم له هدف واحد فقط، وهو صناعة "**القنابل النووية**". وابتزاز إسرائيل والولايات المتحدة والعالم نوويًا..

موسكو تحمل واشنطن المسؤولية: اعتبر رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي، "**قسطنطين كوساتشيف**"، "**أن مطالب إيران بـــ الحفاظ على الاتفاق النووي لها ما يبررها، ومسؤولية الحفاظ عليه تقع على عاتق الولايات المتحدة**". مضيفاً: "**أنّ الكرة في الجانب الأمريكي، ووحدها واشنطن هي التي تستطيع إنقاذ الاتفاقيات المصدقة من مجلس الأمن الدولي**". في ظل تصاعد التخوفات والقلق

والتحريض على فرض عقوبات جديدة على إيران، صرح وزير خارجيتها، "**محمد جواد ظريف**" قائلاً: **أنّ طهران ستواصل إتباع السبل القانونية في حماية مصالحها، تجاه "الإرهاب الاقتصادي" الذي تنتهجه واشنطن**"[1].

هكذا استخدمت إيران قضية زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم على الحد المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** كورقة ضغط على عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة في ذلك أن هذه الخطوة الأولى من نوعها هي الورقة التي يُلعب بها في باب التفاوض على الساحة الدولية وأنّ الاتفاق النووي هو وحده الذي سيفتح الباب لحل سياسي قادم.

ثالثاً/ التفاوض والحل الدبلوماسي: أكد "**حسن روحاني**" أنّ بلاده مستعدة لمفاوضات عادلة وقانونية تحفظ عزتها، مضيفاً أنّ طهران لن تستسلم في أي مفاوضات. وأنّ هناك إمكانية للتفاوض، و لن تُضيع فرصة للتفاوض مع واشنطن. فبعد فترة طويلة من التصعيد، بدت اللهجة الأمريكية الإيرانية أقل حدة في التصريحات الأخيرة التي خرجت عن الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**"، ونظيره الإيراني "**حسن روحاني**". هذه النبرة الهادئة طرحت للواجهة عدة سيناريوهات، أهمها إمكانية الوصول إلى انفراج للأزمة النووية القائمة، عبر مفاوضات قريبة قد تكون بشكل مباشر وعلني، أو عن طريق الوسطاء. أين أعربت الإدارة الأمريكية مراراً عن رغبتها في التفاوض مع السلطات الإيرانية، الأمر الذي لم تخفيه طهران أيضاً، إذ عبر الرئيس الإيراني "**حسن روحاني**" في الـ **24** من شهر **جويلية** من نفس السنة، عن استعداد بلاده للتفاوض مع الولايات المتحدة، مشيراً إلى أنّ طهران لم ولن تُضيع فرصة التفاوض مع واشنطن. كما أكد، "**محمد محسن أبو النور**"، رئيس المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية "**أفايب**"، قائلاً: "**إنّ التوتر ما بين أمريكا وإيران في الخليج سوف يهدأ، وسيلجأ الطرفان إلى المفاوضات، سواء بشكل مباشر علني، أو غير مباشر برعاية دول أخرى مثل اليابان أو سلطنة عمان، قطر أو فرنسا، أو أي من الدول التي تربطها علاقات جيدة مع الجانب الإيراني والأمريكي معاً**". مضيفاً: "**أنّ هناك 4 عوامل أدت إلى الهدوء في نبرة التصعيد بين الطرفين، منها: الرغبة الأمريكية في التفاوض، وهناك شواهد كثيرة على ذلك، وهو ما أعلنه الرئيس "دونالد ترامب" أكثر من مرة. الرغبة الإيرانية في التفاوض أيضاً وهو ما أعلنه الرئيس "حسن روحاني" ووزير الخارجية ومسؤولين في الحكومة. رغبة الأطراف الوسيطة في نزع فتيل التوتر، هذه الأطراف التي تُمثل القوى الدولية ومنها العراق وقطر وعمان ومصر، إضافة إلى بعض دول الخليج،**

---

[1] "**زيادة تخصيب اليورانيوم الإيراني..قلق أوروبي وتحريض إسرائيلي واتهام روسي (محطة)**"،Anadolu Agency، موقع: https://www.aa.com.tr، 2019/08/28.

وقوى دولية بزعامة روسيا واليابان والصين، كل هذه القوى لا تُريد أن يكون هناك أي عمليات عسكرية بين إيران وأمريكا. مشيراً إلى أنّ العامل الرابع يتمثل في الخبرة التاريخية، والتي أبرزت على مر السنين أنّ أمريكا وإيران دائمًا ما يلجأون للحوار"[1].

ربما قوة الأفكار لدى الطرفين قد لعبت دورها وذلك من خلال محاولة التغيير السلمي الذي حول رؤية إيران للغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه، نفس الشيء بالنسبة للسبب الذي حول رؤية الغرب لـ إيران من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه... هذه البداية السلمية لم تُحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني في العلاقات الدولية هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا... هذا التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة يُحركه عاملًا أساسياً، ألا وهو المصلحة وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة الدولية فيما بين الدول عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية للدول إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس -نظرياً- للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة.

النتائج:

_ إنّ تحليل تاريخ إيران يتميز بنوع خاص من الشعور القومي، الذي يربط الوضوح بـــ التشدد السياسي، وتبدو القومية كتعبير عن تحولات عميقة أثرت في بلورة مضامين العلاقات الداخلية والخارجية لتنمية الشعور بعظمة إيران. وهو ما أكده "**روح الله الخميني**" قائلاً: **أنّ طهران لا تُجبن أمام اتهامها بالتوسعية، وبأنها تحلم بإقامة إمبراطورية إسلامية كبرى**".

_ يتنافس على سياسة إيران الخارجية، لاسيما العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد "**دونالد ترامب**"، اتجاهان داخل تركيبة السلطة، أحدهما يُروج للانفتاح الحذر مع الولايات المتحدة والغرب، والمضي قُدمًا في تطوير العلاقات والاستفادة من الفرص المتاحة، واتجاه آخر رافض لهذا التوجه ويرفع شعار العداء والمواجهة الذي تبنته إيران الثورة منذ قيامها.

_ من بين أهم الدوافع التي دفعت إيران تجاوز حد "**تخصيب اليورانيوم**" المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** هو أنّ إيران أعطت وقتاً كافياً للحل الدبلوماسي، وأنّ الأوروبيين فشلوا بـ التزاماتهم

---

[1] "**بعد إعلان أمريكا وإيران إمكانية التفاوض ....هل تشهد الأزمة النووية انفراجة قريبة**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com، 2019/08/29.

في الاتفاق النووي. وتأكدها بعد فترة طويلة من أنّ المجتمع الدولي لن يقوم بأي إجراءات بطولية لإبعادها عن وطأة الضربات الموجعة التي تُسببها العقوبات الأمريكية وليس سوى بعد أن عملت واشنطن على زيادة حدّة الحصار عبر عدم القبول بالتنازلات للاستمرار بتصدير النفط الإيراني. إضافة إلى الانسحاب الأحادي الأمريكي من الاتفاق سنة **2018**.

_ استخدمت إيران قضية زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم على الحد المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** كورقة ضغط على عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة في ذلك أنّ هذه الخطوة الأولى من نوعها هي الورقة التي يُلعب بها في باب التفاوض على الساحة الدولية وأنّ الاتفاق النووي هو وحده الذي سيفتح الباب لحل سياسي قادم.

_ التفاوض والحل الدبلوماسي تُرجم من خلال ما عبر عنه "**محمد محسن أبو النور**" قائلاً: "**إنّ التوتر ما بين أمريكا وإيران في الخليج سوف يهدأ، وسيلجأ الطرفان إلى المفاوضات، سواء بشكل مباشر علني، أو غير مباشر برعاية دول أخرى مثل اليابان أو سلطنة عمان، قطر أو فرنسا، أو أي من الدول التي تربطها علاقات جيدة مع الجانب الإيراني والأمريكي معاً**".

_ ربما قوة الأفكار لدى الطرفين قد لعبت دورها وذلك من خلال محاولة التغيير السلمي الذي حول رؤية إيران للغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه، نفس الشيء بالنسبة للسبب الذي حول رؤية الغرب لـــ إيران من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه... هذه البداية السلمية لم تُحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني في العلاقات الدولية هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا....

_ إنّ التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة يُحركه عاملًا أساسياً، ألا وهو المصلحة وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة الدولية فيما بين الدول عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية للدول إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس – نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة.

التوصيات:

_ على إيران التخلي ولو جزء عن سياستها التوسعية **وبأنها تحلم بإقامة إمبراطورية إسلامية كبرى**، إذ حدد الإمام "**روح الله الخميني**" انطلاقاً من مبادئها، ثلاثة أهداف أساسية لـ جمهورية إيران، تتمثل في :**القضاء على الصهيونية، والرأسمالية، والشيوعية في العالم.**

ـ بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران وتهديد الدول التي تستمر في علاقاتها معها. على إيران بل ومن الضروري أن تظل متمسكة بالاتفاق النووي مع الأطراف الشريكة فيه، محاولة توظيف الخلافات الأمريكية مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية من أجل استمرار الشراكة الاقتصادية معها.

ـ على إيران استغلال فرصة أنه هناك عدد من الشركاء الدوليين الذين لديهم مصالح اقتصادية معها تعززت في مرحلة ما بعد الاتّفاق كروسيا والصين والهند واليابان، وهذه الدول تُبدي مقاومة للموقف الأمريكي وتُحاول تدبير مسارات لاستمرار التعاون حفاظاً على مصالحهم سواء من خلال سياسات مقاومة للضغوط الأمريكية أو محاولة الحصول على استثناءات لتفادي العقوبات مثل اليابان تحديدًا في هذا المجال.

ـ على طهران مواصلة إتباع السبل القانونية في حماية مصالحها، تجاه "**الإرهاب الاقتصادي**" الذي تنتهجه واشنطن. في ظل تصاعد التخوفات والقلق والتحريض على فرض عقوبات جديدة على إيران.

ـ إنّ مسؤولية الحفاظ على الاتفاق النووي تقع على عاتق الولايات المتحدة، وأنّ الكرة في الجانب الأمريكي، ووحدها واشنطن هي التي تستطيع إنقاذ الاتفاقيات المصدقة من مجلس الأمن الدولي خاصة وإنّ مطالب إيران بـ الحفاظ على الاتفاق لها ما يبررها.

ـ على الطرفان استغلال هذه النبرة الهادئة وهذا التغيير المفاجئ على مستوى الأفكار، وإمكانية التفاوض للوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

خاتمة:

هناك تحولاً ملحوظاً وكبيراً في المؤسسة السياسية في طهران، التي راهنت على مدى الـ **40** سنة الماضية شرعيتها على تحدي الولايات المتحدة، وكانت معادية بشكل خاص لـ "**دونالد ترامب**". كما أنّ المواقف المتناقضة للرئيس الإيراني "**حسن روحاني**" أخيراً، تُشير إلى أنه ربما يكون هناك خلافات داخلية بينه وبين المرشد الأعلى لإيران "**علي خامنئي**". لكن حسب المحللين الدارسين جيداً للتسلسل الهرمي الإيراني، يعتقدون أنّ سلوك روحاني يجب أن يُنظر إليه على أنه جزء من الإستراتيجية الجديدة الناشئة التي قررت إيران انتهاجها في سياستها الخارجية، وأنّ هذه الأخيرة تتبع مسارين متوازيين، الأول في إظهار موقف أكثر تحدياً بشأن سياسات إيران في مجال الطاقة النووية لإثارة غضب "**دونالد ترامب**"، والثاني يُشير إلى استعداده للمفاوضات في ظل ظروف معينة. وعلى الطرفان استغلال هذه النبرة الهادئة وهذا التغيير المفاجئ على مستوى الأفكار، وإمكانية التفاوض للوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

المراجع:

أولاً/ المجلات والدوريات:

1_ أحمد المقداد، "**تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة**"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 40، ع 2، 2013.

2_ كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور، "**إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية ....والأمور تخرج عن السيطرة بـــ سرعة كبيرة**"، مجلة اتلانتيك الأمريكية، موقع: http://www.nlka.net، 2019/08/25.

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ احمد صالح، "**التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية**"، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

2_ أبو بكر سلطان، "**المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الإستراتيجية**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، موقع: https://carnegie-mec.org، 2019/08/29.

3_ غزي فيصل حسين، "**سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية**"، مركز أمية البحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://www.umayya.org، 2019/08/19.

4_ محمود حمدي أبو القاسم، "**السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/05/21.

5_ محمود حمدي أبو القاسم، "**الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، https://rasanah-iiis.org، 2019/08/23.

6_ محمود حمدي أبو القاسم، "**الاحتجاجات الفئوية والتعبئة الاجتماعية في إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع:http://www.acrseg.org ، 2019/09/21.

7_ علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/22.

8_ معتصم صديق عبد الله، "**إيران وروسيا..ما بعد الاتفاق النووي**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

9_ بهز بان فارسي، "**إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

10_ "**أهداف متعددة: لماذا تواصل إيران استعراض قدراتها الصاروخية**"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/08/22.

11_ محمود حمدي أبو القاسم، "**عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/25.

12_ سوزان مالوني، "**للازمة الأمريكية الإيرانية لتخفيف الاحتدام: كيف نحرص على اتخاذه**"، BROOKINGS، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/27.

13_ "**ما لا تعرفه عن عملية تخصيب اليورانيوم الإيراني**"، المركز الخبري الوطني، موقع:https://nnciraq.com ، 2019/09/27.

14_ "**زيادة تخصيب اليورانيوم الإيراني..قلق أوروبي وتحريض إسرائيلي واتهام روسي (محطة)**"،Anadolu Agency، موقع: https://www.aa.com.tr، 2019/08/28.

15_ "**ماذا يعني تجاوز إيران سقف تخصيب اليورانيوم المحدد بالاتفاق النووي؟**"، موقع: https://www.aljazeera.net، 2019/08/27.

16_ عماد عنان، "**انتهاء المهلة...طهران تقلص التزاماتها النووية وتُبقي باب الدبلوماسية مفتوحاً**"، موقع: http://www.noonpost.com، 2019/09/27.

17_ عباس موسوي، "**الخارجية الإيرانية: الاتحاد الأوروبي لا يحق له الرد على رفع نسبة تخصيب اليورانيوم**"، موقع: https://www.independentarabia.com، 2019/08/27.

18_ سوزان مالوني، "**للازمة الأمريكية الإيرانية لتخفيف الاحتدام: كيف نحرص على اتخاذه**"، BROOKINGS، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/27.

19_ "**بعد إعلان أمريكا وإيران إمكانية التفاوض ....هل تشهد الأزمة النووية انفراجة قريبة**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com، 2019/08/29.

20_ مصطفى شفيق علام، "**خريطة الضعف الإيراني**"، موقع، https://ar.islamway.net، 2019/09/01

21_ "مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، **رؤية تركية**، ع 2، 09 ماي 2019.